المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الاثنين 22 اكتوبر 2012

العدد: 4395

محتويات العدد

	الصفحة
• تعاون : مباحثات السيد الوزير مع نظيره العراقي ومساعي لإعادة فتح المدرسة العراقية	3-1
• توضيح : الوزارة توضح بخصوص الترقية بالاختيار لسنة 2011	4
• تقرير: التعليم والجيش يحظيان بحصة الأسد في ميزانية 2013	9-6
• شؤون وطنية : أزيد من 200 ألف موظف سيحالون على التقاعد خلال 10 سنوات المقبلة	10
• حملات تحسيسية بمخاطر الجريمة والانحراف والوقاية من حوادث السير داخل المؤسسات التعليمية	14
• بيانات نقابية	20-15
• جهات : قضايا التربية والتكوين	50-21
• وجهة نظر: ملف دكاترة القطاع	57
• خارج الحدود : 2015 موعدا لفصل اي معلم غير كفء بأمريكا	68

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ:2012/10/20
العدد: 12380

الشرق الأوسط

الصفحة : 10

اتهمت إدارتها قبل ثلاث سنوات باتباع نهج طائفي

الحكومة المغربية تقرر إعادة فتح المدرسة العراقية في الرباط

الرباط: آمال أبو العلاء

قررت الحكومة المغربية إعادة فتح المدرسة العراقية في الرباط، بعد اتخاذ بعض الإجراءات القانونية. وكانت المدرسة العراقية أغلقت قبل ثلاث سنوات، عقب تقدم أب عراقي لثلاثة تلاميذ في المدرسة بشكوى إلى السلطات المغربية ضد مديرة المدرسة، بتهمة طرد أبنائه لأسباب طائفية، واستغلال المدرسة لنشر «مذهب ديني». واتخذ قرار الإغلاق وقتها على خلفية تداعيات الأزمة الدبلوماسية التي كانت قائمة بين المغرب وإيران، والتي أدت إلى قطع العلاقات بين البلدين، بسبب اتهام الرباط لإيران بالقيام بأنشطة مذهبية لنشر المذهب الشيعي في البلاد.

وقال محمد الوفا، وزير التعليم المغربي، أمس عقب مباحثات بينه وبين محمد علي تميم وزير التربية العراقي بشأن اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي بين البلدين، إنه بصدد وضع «إطار قانوني ودبلوماسي» لإعادة فتح المدرسة العراقية في ظروف أفضل، مشيرا إلى أن فتح المدرسة العراقية في المغرب سيتيح لها استعادة حضورها ومكانتها على الساحة التعليمية في المغرب. وأضاف الوفا أن الوزارة وضعت اتفاقية جديدة في مجال التعليم حول تبادل الخبرات والمناهج البيداغوجية والتعليمية بين البلدين.

من جانبه، قال تميم إن المباحثات تركزت أساسا حول ضرورة تفعيل اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي بين العراق والمغرب، مؤكدا ضرورة تحديث هذه الاتفاقية وإعادة صياغتها بما ينسجم مع القوانين الجديدة، وفتح المجال لعودة الكوادر العراقية للمغرب، ومسايرة القوانين واحترام خصوصيتها. وأشار تميم إلى أن التعاون بين المغرب والعراق في مجال التعليم دام أكثر من 33 سنة.

وكانت السلطات المغربية أغلقت «المدرسة العراقية التكميلية» التي كانت تمارس نشاطها التعليمي منذ عقود بالرباط، ويتابع الدراسة فيها عراقيون ومغاربة. وقالت الوزارة وقتها إن «مناهج المدرسة تخالف مقتضيات النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي»، وقالت إنها توصلت إلى تلك النتيجة بعد أن أوفدت لجنة تربوية للتأكد من مطابقة المناهج المعمول بها في المدرسة العراقية لتلك المطبقة في المؤسسات التعليمية المغربية. واستدعت وقتها وزارة الخارجية المغربية القائم بالأعمال في السفارة العراقية ومديرة المدرسة، بحضور ممثلين عن وزارة التعليم، حيث طرحت مسألة السند القانوني لفتح المدرسة العراقية وممارسة نشاطها، الذي كان لا يستند كما قالت المصادر الحكومية المغربية إلى أي اتفاق ثنائي.

يذكر أن البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين المغرب والعراق يعود تاريخ توقيعه إلى عام 1998 ولا يزال ساري المفعول، ويتضمن عددا من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز التعاون، خاصة في تبادل المعلومات في المجال التربوي، وتطوير وتحديث مناهج التعليم والتدريب وإعداد الكتاب المدرسي في جميع مراحل التعليم، وتبادل التجارب في مجال تدريس اللغة العربية واللغات الأجنبية والخبرات التربوية والإدارية على مستوى التعليم الأساسي والتعليم الخصوصي والتعليم عن بعد.

التاريخ:2012/10/20
العدد: 888
أخبار اليوم المغربية
الصفحة :2

الحكومة تستعد لفتح المدرسة العراقية

المدرسة العراقية التي اتهمت بنشر التشيع، والتي تم إغلاقها منذ حوالي السنتين، تستعد لفتح أبوابها من جديد. فقد قال وزير التربية الوطنية محمد الوفا. أمس الجمعة بالرباط. إن الوزارة بصدد وضع إطار قانوني دبلوماسي لإعادة فتح المدرسة العراقية في ظروف حسنة.

وأبرز الوفا. في تصريح للصحافة عقب مباحثات أجراها مع وزير التربية العراقي السيد محمد علي تميم. أن إعادة فتح المدرسة العراقية سيتيح لهذه المؤسسة استرجاع حضورها ومكانتها الكبيرين في الساحة التربوية بالمغرب.

وأضاف أن الوزارة وضعت معالم جديدة لاتفاق في مجال التربية تهم على الخصوص تبادل الخبرات والوثائق البيداغوجية والتعليمية بين البلدين.

من جانبه. قال وزير التربية العراقي إن المباحثات تمحورت أساسا حول ضرورة تفعيل اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي بين العراق والمملكة المغربية. مشيرا إلى أن هذا التعاون استمر لأكثر من 33 سنة.

التاريخ:2012/10/20
العدد :8287
النهار المغربية
الصفحة:2

الوفا يفكر في إعادة فتح المدرسة العراقية

قال وزير التربية الوطنية محمد الوفا. الجمعة بالرباط. إن الوزارة بصدد وضع إطار قانوني دبلوماسي لإعادة فتح المدرسة العراقية في ظروف حسنة.

وأبرز الوفا. في تصريح للصحافة عقب مباحثات أجراها مع وزير التربية العراقي محمد علي تميم. أن إعادة فتح المدرسة العراقية سيتيح لهذه المؤسسة استرجاع حضورها ومكانتها الكبيرين في الساحة التربوية بالمغرب.

وأضاف أن الوزارة وضعت معالم جديدة لاتفاق في مجال التربية تهم على الخصوص تبادل الخبرات والوثائق البيداغوجية والتعليمية بين البلدين.

من جانبه. قال وزير التربية العراقي إن المباحثات تمحورت أساسا حول ضرورة تفعيل اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي بين العراق والمملكة المغربية. مشيرا إلى أن هذا التعاون استمر لأكثر من 33 سنة.

وأكد في هذا الإطار على ضرورة تحيين هذه الاتفاقية وإعادة صياغتها بما ينسجم مع القوانين الجديدة. وفتح المجال لعودة الأطر العراقية للمغرب. ومسايرة القوانين واحترام خصوصيتها. معربا عن أمله في مزيد من التعاون الثقافي والعلمي والتربوي وتبادل الزيارات.

يذكر أن البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين البلدين الذي يرجع تاريخ توقيعه إلى سنة 1998. والذي لا يزال ساري المفعول. يتضمن عددا من الأنشطة التي تروم تعزيز التعاون. لاسيما تبادل المعلومات في المجال التربوي وتطوير وتحديث مناهج التعليم والتدريب وإعداد الكتاب المدرسي في جميع مراحل التعليم.

كما يتضمن هذا البرنامج تبادل التجارب في مجال تدريس اللغة العربية واللغات الأجنبية. وتبادل الخبرات التربوية والإدارية على مستوى التعليم الأساسي والتعليم الخصوصي والتعليم عن بعد.

التاريخ:2012/10/20
العدد: 10225

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:2

توضيح من محمد الوفا، وزير التربية الوطنية

علاقة المقال الصحفي المنشور في الصفحة السادسة بالعدد 10223 بتاريخ 18 اكتوبر 2012، تحت عنوان: متى يفرج الوزير الوفا عن ترقية 2011؟»، يشرفني أن أطلب منكم نشر التوضيحات التالية بهدف تنوير الرأي العام الوطني والتعليمي.

نص التوضيح

شرعت الوزارة مباشرة بعد المصادقة على القانون المالي لسنة 2012 في شهر ماي، في معالجة ملف الترقية بالاختيار برسم سنة 2011»، والتي تهم أزيد من 25 فئة وفق جدولة زمنية محددة.

- التاخير الذي عرفته الترقية برسم سنة 2011 يعود بالأساس إلى كون بعض الفئات وعددها ست، استفادت من احتساب الأقدمية الاعتبارية، والتي تخولها امتياز الترشح للترقية، الشيء الذي تطلب تسوية وضعيتها قبل الشروع في دراسة الترشيحات، ومن المرتقب أن تعقد اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، اجتماعات في شانها قبل متم شهر دجنبر 2012.

التاريخ:2012/10/20
العدد : 3895
الصبـــــــاح
الصفحة: 1

■ تحقيق

قرر محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، إيفاد لجنة تفتيش مركزية، بعد غد (الاثنين)، إلى الناظور للتحقيق في موضوع «التلاعب في تنقيط بعض تلاميذ مستوى السادس بمدرسة الجاحظ»، المنشور في عدد أول أمس (الخميس) من «الصباح». وكانت الجريدة نشرت، نقلا عن مصادر موثوقة، أن مدير المدرسة «ع.ع» أضاف نقاطا غير مستحقة إلى تلاميذ من أجل رفع معدلاتهم، حتى يقدم صورة إيجابية عن مؤسسته، سيما أنها حظيت بزيارة ملكية السنة الماضية.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 889
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 6

خصصت 68 مليار درهم لدعم القطاعات الاجتماعية

التعليم والجيش يحضيان بحصة الأسد في ميزانية 2013

تستعد حكومة عبد الإله بنكيران بعد غد الأربعاء لعرض تفاصيل مشروع ميزانيتها لسنة 2013 أمام البرلمان بعد المصادقة عليه خلال الأسبوع الماضي من طرف المجلس الحكومي. القانون يراهن على تحقيق نمو اقتصادي يتماز نسبته 5.4 في المائة، وتقليص عجز الميزانية إلى 4.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام. كما يهدف إلى دعم الجانب الاجتماعي من خلال دعم السياسات العمومية في المجال، خاصة التعليم والصحة والسكن، إذ من المرتقب أن تخصص الحكومة ميزانية تقدر بحوالي 68.4 مليار درهم لدعم هذه القطاعات الثلاثة، إلى جانب تخصيص 5 ملايير درهم لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، واعتماد برنامج جديد للسكن المتوسط تصل تكلفته إلى 5000 ألاف للمتر المربع لمساكن تتراوح مساحتها الإجمالية بين 100 و150 مترا مربعا.

■ خالد زهوي ■

يراهن مشروع قانون مالية 2013، الذي ينتظر أن تعرض تفاصيله بعد غد الأربعاء من قبل وزير الاقتصاد والمالية، على تحقيق نمو اقتصادي تناهز نسبته 5.4 في المائة، وتقليص عجز الميزانية إلى 4.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام، عوض 6.1 في المائة المسجلة خلال السنة الماضية. ولبلوغ تحقيق هذه التوقعات أتى مشروع القانون بجملة من الإجراءات والتدابير، التي تهم تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير قطاعات صناعية جديدة ومواصلة دعم الأوراش المفتوحة والمخططات القطاعية، زيادة على دعم الاستثمارات الخاصة عبر اتخاذ تدابير خاصة لدعم تنافسية المقاولات الصغرى، والرفع من محتوى التشغيل في النمو، فضلا عن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية.

ميزانيات قطاعية

استحوذ قطاع التربية الوطنية على نصيب الأسد من الاعتمادات الموجهة إلى القطاعات الحكومية حيث حظي بحوالي 52 مليار درهم، متبوعا بإدارة الدفاع الوطني بحوالي 34.1 مليار درهم، في حين حظيت وزارة الداخلية بميزانية ناهزت قيمتها 22.1 مليار درهم. بالمقابل ينتظر أن تخصص الحكومة ما قيمته 2.03 مليار درهم للبلاط الملكي، و670.2 مليون درهم للبرلمان بغرفتيه، و14 مليار درهم لوزارة الصحة، وما يزيد عن 1.2 مليار درهم لرئاسة الحكومة، و4.04 مليار درهم لتسيير الوزارة الوصية عن الشأن الديني، وما لا يقل عن 2.1 مليار درهم لتسيير وزارة الخارجية، فضلا عن 4.06 مليار درهم خصصتها لتدبير شؤون وزارة العدل والحريات.

تدابير اجتماعية

يركز مشروع قانون مالية السنة الجارية، على دعم الجانب الاجتماعي من خلال دعم السياسات العمومية في المجال، خاصة التعليم والصحة والسكن، إذ من المرتقب أن تخصص الحكومة ميزانية تقدر بحوالي 68.4 مليار درهم لدعم هذه القطاعات الثلاثة، تتوزع بين 52 مليار درهم لتاهيل المنظومة التعليمية عبر تحسين العرض والجودة والحكامة والرفع من قدرات الموارد البشرية، وتسهيل الاندماج في الحياة اليومية وفي سوق الشغل، والشروع في استبدال 25 مؤسسة ذات البناء المركب بتكلفة تصل إلى 250 مليون درهم. وستخصص 12.4 مليار درهم للصحة بهدف تحسين العرض الصحي من خلال إنهاء أشغال بناء وتجهيز المركب الاستشفائي بوجدة، وإنجاز الدراسات الخاصة ببناء المركزين الاستشفائيين لطنجة وأكادير، زيادة على إعادة تنظيم المستعجلات الطبية عبر تقوية النقل الطبي الاستعجالي والوحدات الاستعجالية المتنقلة. في حين سيخصص القانون المالي 4 ملايير درهم لقطاع السكن، بغية توسيع مجال تدخل «صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري» ليشمل البنايات الآيلة للسقوط مع تعزيز موارده بحصيلة الرسم الخاص المفروض على حديد البناء، الأمر الذي سيمكنه من رفع موارده من 1.67 مليار درهم سنة 2010 إلى 2.25 مليار درهم سنة 2012، فضلا عن تمديد الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبرامج إنجاز المساكن ذات القيمة العقارية المنخفضة إلى غاية 31 دجنبر 2020، واعتماد برنامج جديد للسكن المتوسط تصل تكلفته إلى 5000 الاف للمتر المربع لمساكن تتراوح مساحتها الإجمالية بين 100 و150 مترا مربعا، ستوجه للأشخاص الذين لا تتجاوز قيمة أجرهم الصافي 15 الف درهم.

تنمية العالم القروي

ينتظر أن تخصص الحكومة اعتمادات إضافية لدعم الجانب الاجتماعي، إذ من المنتظر أن تخصص 5 ملايير درهم لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتوسيع مجال تدخلها مقابل 2.3 مليار درهم خلال 2012، منها 2.5 مليار درهم لفك العزلة عن سكان القرى عبر إنجاز 2313 كلم من الطرقات، و1.16 مليار درهم لدعم برنامج الكهربة القروية بغية ربط 1148 دوارا و35 الف و800 اسرة بالكهرباء، و725.13 مليون درهم لتحسين الولوج إلى الماء الشروب وتمكين 1349 دوارا و553 الف و774 اسرة من الولوج إلى هذه المادة الحيوية، فضلا عن 450 مليون درهم لتوفير شروط التمدرس من خلال بناء 3008 مساكن وظيفية لفائدة 4450 مدرسا، و75 مليون درهم لتحسين الولوج على الخدمات الصحية، للتمكن من تشغيل 45 مركزا صحيا مغلقا، وبناء وتهيئة 8 مراكز صحية جديدة، وتحسين التاطير الطبي من خلال تمكين هذه المناطق من 176 طبيبا و281 ممرضا. وستدعم هذه الإجراءات بتعزيز الإمكانيات المالية لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية لتصل إلى 1.5 مليار درهم عوض مليار درهم سنة 2012.

موارد ونفقات

يتوقع قانون مالية 2013 أن تصل قيمة موارد الدولة إلى 345.9 مليار درهم، مقارنة مع أزيد من 303 ملايير درهم سنة 2012، مرتكزة في ذلك على تحقيق عائدات ضريبية بقيمة 156 مليار درهم، (تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة) بدل توقعات بحوالي 144 مليار درهم عند نهاية السنة الجارية، ونمو موارد ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة إلى 3.09 مليار درهم، وموارد الحسابات الخصوصية للخزينة إلى 59.3 مليار درهم. كما ينتظر أن تتجاوز نفقات الدولة 358.2 مليار درهم عوض 325 مليار درهم السنة الجارية، ستخصص منها 98 مليار درهم للوفاء بأجور الموظفين، والتي ارتفعت هي الأخرى بحوالي 3.7 في المائة مقارنة مع ميزانية 2012، في حين يرتقب أن ترتفع نفقات الاستثمار بمليار درهم إلى 87 مليار درهم مقارنة مع 86.03 مليار درهم في سنة 2012. ومن المتوقع أن يصل عجز المالية العمومية إلى 12.2 مليار درهم، وهو رقم مرشح للارتفاع إلى 43.5 مليار درهم أمام العجز المسجل إلى غاية شتنبر الماضي والبالغ 31 مليار درهم.

مناصب الشغل

يرتقب أن يحدث مشروع ميزانية 2013، الذي وضع بالبرلمان نهاية الأسبوع الماضي عقب مصادقة مجلس الحكومة على نسخته النهائية، 24 الفا و290 منصب شغل جديد، مقارنة بحوالي 25 الفا و854 منصب شغل في ميزانية 2012. وستستحوذ خمس وزارات فقط على غالبية المناصب التي تعتزم الحكومة خلقها خلال السنة المقبلة، إذ تاتي وزارة التربية الوطنية على رأسها بـ 8 الاف منصب شغل، ووزارة الداخلية بـ 6400 منصب شغل، وإدارة الدفاع الوطني بـ 3 الاف منصب، ووزارة الصحة بـ 2300 منصب شغل ووزارة العدل والحريات بالف منصب. بالمقابل، خصت ميزانية 2013 البلاط الملكي بـ 200 منصب شغل جديد، في حين حظيت وزارة الاقتصاد والمالية بتوظيف 600 شخص، والعدد نفسه للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ونص مشروع الميزانية على تمكين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من توفير 500 منصب شغل، ورئاسة الحكومة بـ 100 منصب شغل جديد فقط.

إجراءات ضريبية

اعتمد قانون المالية عدة إجراءات ضريبية، تهم بالأساس ذوي المداخيل الكبرى من اجل توفير 200 مليار سنتيم لتمويل صندوق التضامن الاجتماعي، وفرض مشروع الميزانية مساهمة بنسبة 0.5 في المائة

على الشركات التي تحقق ربحا صافيا ما بين 20 مليون و50 مليون درهم على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وترتفع هذه المساهمة إلى 1 في المائة إذا وصلت الأرباح إلى 100 مليون درهم، أما إذا تعدتها فتتحول المساهمة إلى 1.5 في المائة، وبهذا تكون الحكومة قد سددت مساهمة الشركات في الصناديق الخاصة بتمويل المشاريع الكبرى ووسعتها لتشمل شركات أخرى. زيادة على ذلك، فرضت الحكومة مساهمة جديدة على الأشخاص الذاتيين بقيمة 0.3 في المائة وتنطبق على المداخيل المحققة ما بين فاتح يناير 2013 و31 دجنبر 2015، والتي تبدا من 300 الف درهم وتصل إلى 600 الف دهم سنويا، لكنها تصبح 5 في المائة إذا تجاوزت المداخيل 600 الف درهم.

ولدعم موارد هذا الصندوق ايضا، فرضت الحكومة مساهمة بنسبة 4.5 في المائة على الثمن العمومي للسجائر خارج الضريبة على القيمة المضافة، وتخصيص 25 في المائة من مداخيل الرسم على عقود التامين. وتمتد الإجراءات الضريبية إلى اعتماد رسم إيكولوجي على الصناعة البلاستيكية، سيوفر 230 مليون درهم من العائدات والتي ستحتسب على أساس القيمة بنسبة 2.5 في المائة، ورسما خاصا على حديد البناء يعادل 0.10 سنتيمات عن كل كيلوغرام عند الخروج من المصنع أو عند الاستيراد، واخر على استغلال الرمال على أساس 30 درهما عن كل طن، فضلا عن تشجيع دافعي الضرائب على تصفية ديونهم الضريبية عن طريق الحذف الكلي لغرامات التأخير من الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013، مما سيمكن من تعزيز مناخ الثقة بين الإدارة والملزمين.

تكوين مهني

اعتمدت الحكومة بموجب قانون مالية 2013، إجراءات جديدة لدعم التشغيل ورفع مساهمته في محتوى النمو، ولهذا الغرض، نصت ميزانية السنة المقبلة، على تسريع وتيرة إنجاز مبادرات التشغيل، خاصة برامج «تاهيل» و«إدماج» و«مقاولتي»، وإحداث ثلاثة برامج جديدة لدعم هذه المبادرات، ويتعلق الأمر ببرنامج «مبادرة»، الذي سيهمالتشغيل في الجمعيات العاملة في مختلف مجالات القرب والخدمات الاجتماعية والتربوية، وبرنامج «تاطير»، الذي يخص فئة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد، عبر خصهم بمنحة لإعادة التاهيل لكل

متدرب في افق تاطير 50 الف شخص سنويا، وبرنامج «استيعاب» كنظام انتقالي تحفيزي لإدماج الاقتصاد غير المهيكل بما يدعم استقرار التشغيل وتحسين ظروفه.

ولدعم هذه الإجراءات، نص قانون المالية، على تمديد العمل بالإعفاء عن التعويض الشهري عن التدريب لفائدة المتدربين إلى غاية 31 دجنبر 2016، بهدف ضمان اندماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل وفق أحسن الظروف، فضلا عن إحداث 23 الف و910 مناصب مالية لتلبية الحاجيات الملحة لضمان السير العادي للإدارة والرفع من فعاليتها.

استثمار

خصصت ميزانية 2013، ما مجموعه 10.8 مليار درهم لدعم الاستراتيجيات القطاعية، حيث سيحظى المخطط الأخضر الفلاحي بحوالي 8.3 مليار درهم وقطاع الصيد بـ 340 مليون درهم. ولدعم برامج رؤية 2020 السياحية، ستخصص الحكومة 595 مليون درهم لتثمين الاستثمارات المنجزة في إطار المحطات السياحية الجديدة، كما ستوفر اعتمادات مالية بقيمة 330 مليون درهم.

وستخصص حكومة بنكيران ما قيمته 200 مليون درهم لتطوير الصادرات، كما ستوفر 223 مليون درهم لتطوير الطاقات المتجددة، زيادة على 800 مليون درهم للحفاظ على البيئة، من خلال مواصلة تفعيل البرنامجين الوطنيين للنفايات الصلبة والتطهير السائل.

ولن تكون الاستراتيجيات القطاعية المستفيد الوحيد من دعم الدولة، بل ستحظى المشاريع الكبرى المهيكلة بحوالي 29.4 مليار درهم، خاصة برنامج الطرق السيارة، الذي سيحظى بحوالي 5.3 مليار درهم، وبرنامج السكك الحديدية، الذي سيحظى هو الآخر بحوالي 9.3 مليار درهم، وحوالي 12.5 مليار درهم لبرنامج بناء السدود، و2.3 مليار درهم لتهيئة الموانئ، خاصة إنجاز الشطر الأول من مشروع طنجة المتوسط 2 بما قيمته 693 مليون درهم.

واعتمد قانون مالية 2013 تدابير خاصة لدعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، تشمل تخويل هذه الأخيرة حق الأفضلية للولوج إلى الصفقات العمومية في حدود حصة لا تقل عن 20 في المائة، وإقرار سعر تحفيزي مخفض برسم الضريبة على الشركات لصالح المقاولات الصغرى في حدود 10 في المائة، زيادة على مواصلة تفعيل برامج «امتياز» و«مساندة» و«إنماء» لدعم المقاولات التي تتوفر على إمكانيات ذاتية للتطور.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 10226

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 6

قطاعات التعليم، الداخلية والدفاع الوطني تستحوذ على 79% من كتلة الأجور بالمغرب

بلغ عدد الموظفين بالقطاع العام المغربي 883/916 سنة 2002 بزيادة تقارب 50 الفا في ظرف اقل من عشر سنوات بمعدل زيادة وصلت 0,62 في السنة دون احتساب الموظفين العاملين بالإدارات الترابية ومستخدمي المؤسسات العامة.

وسجل انه منذ 2003 بدات زيادة الموظفين تاخذ طابعا عقلانيا ومثلت سنة 2006 انخفاضا طفيفا بحكم مغادرة 40 الف موظف لأسلاك الوظيفة في إطار برنامج المغادرة الطوعية ليعود الارتفاع ابتداء من سنة 2007. في الوقت الذي يستقر معدل الإحالة على التقاعد في حدود 5900 سنويا.

وتاتي قطاعات التعليم والداخلية والصحة والدفاع الوطني في المراتب الأولى بالنسبة للمناصب المحدثة بنسبة 90% وفي سنة 2012 مثل قطاعا التعليم والدفاع الوطني 62% من مناصب الشغل و39 للدفاع، في حين تصل حصة قطاعات الصحة والتعليم العالي والعدل والاقتصاد 12 فقط اما باقي القطاعات فتصل بالكاد 8%.

ومازالت نسبة تقارب 40% من موظفي المغرب دون السلم 10 بحيث توجد شريحة كبيرة من الموظفين خاصة اعوان التنفيذ السلم الخامس والسادس قرابة 19% وما بين 7 و 9% ازيد من 20%.

وتمثل النساء نسبة 31% من موظفي الدولة المدنيين اغلبهن في قطاع التعليم بنسبة 60% الصحة بـ 14% وتبقى النسبة خفيفة في قطاع الداخلية والعدل والتعليم العالي بـ 14% وبالنسبة للاعمار سجل التقرير وجود نسبة 2% تجاوز سنهم 60 سنة ويوجد ازيد من 60% ما بين 41 و60 سنة ،مما يؤكد ان نسبة كبيرة تقترب بشكل كبير من التقاعد في السنوات القادمة وهو ما يهدد صناديق التقاعد وشيخوخة الإدارة ،حيث يرتقب ان يحال 35% من الموظفين على التقاعد في العشر سنوات القادمة واكثر من الضعف العشرين سنة القادمة.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي، تستحوذ جهتا الرباط والبيضاء على ربع المقاعد وتاتي الاقاليم الصحراوية في المؤخرة بشكل كبير، إذ لا تمثل ثلاث جهات بالصحراء إلا اقل من 6% واضعفها جهة وادي الذهب لكويرة التي لا تمثل سوى 0,72%.

وبلغت كتلة الأجور 93 مليون درهم سنة 2012 بزيادة 84% بمعدل سنوي 7% في الوقت الذي لا يتطور الاقتصاد الوطني إلا بنسبة 4,7% ومثلت كتلة الأجور في 32% من الميزانية العامة في حين لم تتعد ميزانية الاستثمار 20%. وهذه النسبة تحد من الاستثمار وتجعل من الإدارة جد مكلفة في الوقت الذي يبلغ المعدل الدولي للموظفين 8%.

وتوقعت الدراسة ان تصل كتلة الأجور سنة 2013 حوالي 98 مليار درهم بزيادة 5 مليارات عن السنة التي قبلها بما فيها تسوية أوضاع الموظفين والترقيات وغيرها.

كل المؤشرات تسير في اتجاه ان سنة 2013 ماليا ستكون صعبة جدا 10 لكل الفئات الاجتماعية، خاصة ان الاجراءات التي ستتخذ برسم صندوق المقاصة ستؤثر سلبا على القدرة الشرائية، مما يعني إفراغ الزيادات والترقيات من كل محتوى، إذ ان ضعف ما يقدم باليد اليمنى ستمتصه الضرائب والمقاصة.

تطور أعداد المناصب المالية المحدثة والإحالات على التقاعد:

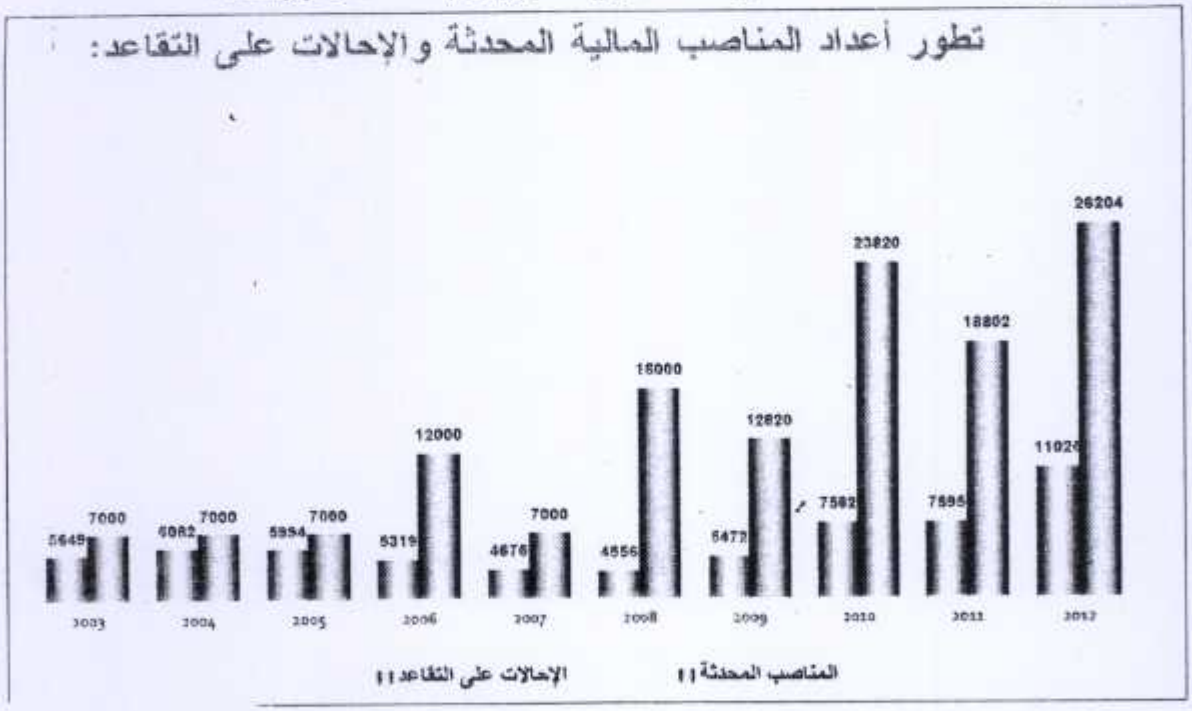

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 4780

الأحداث المغربية

الصفحة :3

التعليم والدفاع والداخلية تنال حصة الأسد من كتلة الأجور

لأول مرة في تاريخ إعداد مشاريع قوانين المالية في المغرب يخصص تقرير للموارد البشرية العاملة في القطاع العام.

الإحصائيات التي أوردها التقرير المرفق بمشروع قانون مالية السنة القادمة يشير إلى أن قطاع التربية الوطنية ما زال يهيمن على كتلة الاجور التي تدفع من الميزانية العامة للدولة. بلغ عدد الموظفين بحسب الإحصائيات التي أوردها التقرير 883916 موظفا، يستحوذ قطاع التربية الوطنية على 33 ٪ بـ293663 موظفا خلال العام الماضي، الدفاع الوطني يأتي في المرتبة الثانية بـ254640 موظفا بنسبة 29 ٪. الداخلية بـ160254 موظفا بنسبة 18 ٪ والصحة بـ46841 موظفا بـ 5 ٪ فقط. التعليم العالي 24129 بـ2٪. موظفو العدل كذلك يشكلون نفس النسبة ويبلغ عددهم 19771 موظفا وكذا موظفو الاقتصاد والمالية 17922 موظفا.

سلالم أجور الموظفين استحوذ فيه السلم العاشر فما فوق نسبة 60،25 ٪ عدد الموظفين الذين يرتبون في هذا الصنف من السلاليم بلغ سنة 2012 344558 موظفا. في حين الذي كان فيه عدد الموظفين المصنفين في السلالم من 7 إلى 9، 119683 موظفا بنسبة 20،93 ٪، السلالم 5و6 تمثل 18،82 ٪ ويشتغل في إطارها 107649 موظفا.

الفئات العمرية للموظفين احتلت فيها الأعمار المتراوحة بين 41 سنة الى 50 سنة 27 ٪ فيما احتلت الفئات العمرية المتراوحة بين 31 إلى 40 سنة 25 ٪ المقبلون على سن التقاعد يمثلون 14 ٪ فيما وصل سن التقاعد في العام الحالي 2 ٪ من موظفي القطاع العام.

كتلة الأجور يستهلك فيها قطاع التربية الوطنية 37،2 ٪ الدفاع الوطني20،7 ٪ ثم الداخلية 15،2 ٪. لا يستهلك قطاع الصحة إلا 7،1 ٪ من مجموع كتل الأجور، التعليم العالي لا يستهلك هو الآخر إلا نسبة 6،1 ٪ من مجموع نفقات الدولة المخصصة للموظفين.

أغلب الموظفين يتركزون في جهة الرباط سلا زمور زعير بنسبة 18،4 ٪. الدار البيضاء الكبرى تليها بنسبة 11،3 ٪ سوس ماسة درعة ومراكش تانسفيت تحلان في المراتب التالية بنسب تفوق 8 ٪

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 889

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 7

تقرير للمالية: عدد الموظفين وصل حوالي 900 ألف

أزيد من 200 ألف موظف سيحالون على التقاعد خلال 10 سنوات المقبلة

■ الرباط- عبد الحق بلشكر ■

قدم تقرير لوزارة المالية، حول الموارد البشرية، صورة تفصيلية عن توزيع الموظفين في مختلف مؤسسات الدولة، وأجورهم، وتقاعدهم. وكشف التقرير أن العدد الإجمالي للموظفين بلغ سنة سنة 2013، ما مجموعه 883.916 موظفا دون احتساب موظفي الإدارات الترابية، ومستخدمي المؤسسات العمومية.. ويوجد اكبر عدد من الموظفين في وزارة التربية الوطنية، حيث وصل عددهم سنة 2012 إلى 293.663 موظفا، وهو ما يمثل نسبة 33 في المائة من مجموع الموظفين، يليها إدارة الدفاع الوطني بـ254640 موظفا، بما نسبته 29 في المائة. ثم وزارة الداخلية، بـ160245 موظفا، اي 18 في المائة، ثم الصحة 46841 بـ5 في المائة، والتعليم العالي، 24129 بـ3 في المائة، والعدل 19771 موظفا بـ2 في المائة، والاقتصاد والمالية، 17771 موظفا بـ2 في المائة، في حين تشكل باقي القطاعات مجتمعة 66705 مناصب بـ8 في المائة.

وبخصوص الأعداد المرشحة للتقاعد من الموظفين في السنوات المقبلة، تتوقع الدراسة إحالة 203.452 موظفا على التقاعد خلال العشر سنوات المقبلة (35 في المائة من مجموع الموظفين). وإحالة 357.015 موظف على التقاعد خلال 20 عاما المقبلة، (62 في المائة)، و504.515 محالا على التقاعد خلال 30 عاما المقبلة، (88 في المائة). ويشير التقرير إلى أن انه منذ سنة 2003 عرف تطور أعداد موظفي الدولة زيادة معتدلة، مسجلا بذلك نموا متوسطا بلغ 0.62 في المائة، وزيادة عامة بلغت 5.68 برسم الفترة الممتدة ما بين 2003 و2012.

وفي الوقت الذي سجل فيه ارتفاع عدد الموظفين بين سنوات 2003 و2005 بمعدل 0.7 في المائة، و0.5 في المائة، وذلك على التوالي سنتي 2004 و2005. إلا انه سجل بعد ذلك انخفاضا ملحوظا سنة 2006 بمعدل 3.2 في المائة، إثر مغادرة 40 الف موظف في إطار المغادرة الطوعية. لكن بدءا من سنة 2007، سيعرف أعداد الموظفين زيادة تدريجية، بمعدلات سنوية، تراوحت ما بين 1.1 في المائة، و2.3 في المائة.

وبمقارنة عدد المناصب المحدثة بعدد المحالين على التقاعد، يتبين أن الفترة ما بين 2003 و2005، بلغ فيها عدد المناصب المحدثة سنويا 7000 منصب، وهو يقارب معدل المحالين على التقاعد خلال الفترة نفسها، والذي يصل إلى معدل 5904 إحالة على التقاعد.

وفي سنة 2006، تم إحداث 12 الف منصب مالي بزيادة 71 في المائة مقارنة مع 2005، إضافة إلى 6000 منصب خصصت لترسيم الموظفين المؤقتين. ويمكن تفسير هذا الإجراء بتأثير عملية المغادرة الطوعية على حاجيات الإدارة العمومية، من الموارد البشرية، إضافة إلى إحالة 5319 موظفا على التقاعد.

و يسجل التقرير انه بخلاف «الإرادة المعبر عنها سنة 2007 في احتواء إحداث المناصب المالية في 7000 منصب خلال الفترة 2007»، وعلى غرار سنة 2003، و2004 و2005، عرفت الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى 2011 زيادة مهمة في إحداث مناصب المالية، حيث ارتفعت من 7000 منصب، إلى 16 الف سنة 2008، و12820 سنة 2009، و23.820 سنة 2010 ليصل إلى 18800 سنة 2011. ويعزى هذا التطور، حسب التقرير لاستجابة الحكومة لحاجيات القطاعات الاجتماعية والأمنية، (التربية الوطنية، والصحة، والأمن)، وايضا لتمكين حاملي الشهادات العاطلين من ولوج الوظيفة العمومية). ويلاحظ انه خلال هذه الفترة، لم يسجل عدد المحالين على التقاعد تطورا حيث استقر معدله السنوي في 5900 متقاعد.

وخلال سنة 2012، ارتفع إحداث المناصب المالية إلى 26.204 مناصب مالية، مقارنة مع معدل سنوي يصل إلى 15.204 ما بين 2007 و2011. في حين أن عدد الموظفين المتوقع إحالتهم على التقاعد سنة2012 هو11.026 موظفا (دون احتساب قطاعات البلاط الملكي،والدفاع الوطني، والقوات المساعدة، والعدل والمندوبية العامة لإدارة السجون، المستثنون من إجراء حذف المناصب المالية تبعا للإحالة على التقاعد).

ويلاحظ أن قطاعات التربية الوطنية، والتعليم العالي، والدفاع الوطني والصحة، تستحوذ على 90 في المائة من الوظائف. وبخصوص تقسيم الموظفين حسب السلاليم الإدارية، يكشف التقرير أن 18 في المائة من الموظفين مرتبون في السلم من 5 إلى 6. في حين تبلغ نسبة الموظفين في السلاليم ما بين 7 و9 نسبة 20.93 في المائة. أما الأطر المرتبة في السلم 10 فما فوق فتمثل 60.25 في المائة من مجموع الموظفين.

وبخصوص توزيعهم حسب الجنس، يشير التقرير إلى أن 69 في المائة من الموظفين ذكور و31 في المائة إناث، ويلاحظ أن 60 في المائة من هؤلاء النساء يعملن في وزارة التربية الوطنية، و14 في المائة في قطاع الصحة.

وبخصوص اعمار الموظفين، فإنه يلاحظ أن 13 في المائة من الموظفين تقل اعمارهم عن 30 عاما، في حين أن 60 في المائة، تتراوح اعمارهم بين 40 و60 عاما.

وبخصوص كتلة الاجور، بالوظيفة العمومية، فقد انتقلت من 50.837 مليون درهم، سنة 2003، إلى 93.508 مليون درهم سنة 2012. وتبلغ نسبة كتلة الاجور 32 في المائة من الميزانية العامة للدولة سنة 2012.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 889
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 5

ميز بين التعيين في الوزارات والمقاولات

أخيرا.. مرسوم «ما للملك ومالبنكيران» يرى النور وحركية كبيرة منتظرة في الإدارات

■ إسماعيل حمودي ■

حركية كبيرة تلك التي يرتقب أن تشهدها الإدارات العمومية، بعد نشر مرسوم التعيين في المناصب العليا في الجريدة الرسمية. المرسوم جاء بمقتضيات جديدة، ابرزها التمييز بين مسطرة التعيين في الإدارة، ومسطرة التعيين في المقاولات العمومية. كما أخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في الإعلان عن الترشح والمدى الزمني اللازم في كل عملية.

لكن بينما أضحى للسلطة الحكومية دور مؤثر في عملية الترشيح والانتقاء، من خلال المسطرة التي يتضمنها المرسوم بالنسبة للتعيين في المناصب الإدارية، يبدو من خلال المرسوم ذاته أنها ستكون مجرد ساعي بريد في عملية التعيين في المقاولات العمومية. فالقانون ينص على أن السلطة الحكومية الوصية تتولى الإعلان عن فتح باب الترشيح للمناصب الشاغرة، سواء في الكتاب العامين للوزارات، أو مديري الإدارات المركزية والمفتشين العامين، وكذا المفتش العام للمالية والمفتش العام للإدارة الترابية، ومديري المراكز الجهوية للاستثمار، إضافة إلى المسؤولين عن المؤسسات العمومية مثل الجامعات، من خلال إعلان ينشر بعد الإطلاع عليه من لدن رئيس الحكومة.

ويتضمن إعلان الترشيحات للمنصب الشاغر الشروط والكفاءات اللازمة لشغل المنصب. ويؤكد المرسوم الجديد أن الترشيحات تودع لدى السلطة الحكومية الوصية، خلال أجل لا يتعدى 10 أيام، في محاولة من الحكومة، على ما يبدو التحكم في الفترة الزمنية المقبلة التي ستشهد خلالها الإدارة عملية تجديد وتغيير في المسؤولين.

في مقابل ذلك، اختفت اهمية لجنة دراسة الترشيحات، التي كان مشروع المرسوم في نسخته الأولى ينص على أنها تتشكل من ممثلين عن رئاسة الحكومة، والأمانة العامة للحكومة، والوزارة المعنية بالتعيين في المنصب، إضافة إلى خبراء مختصين. لكن المرسوم الجديد لا يتحدث عن أي شيء من ذلك، وأكد لجنة دراسة الترشيحات تشكلها السلطة الحكومية الوصية. وتقوم تلك اللجنة بعملية انتقاء أولي لسبعة مرشحين، ثم إجراء مقابلات معهم، يتعين عليهم خلالها أن يدافعوا عن مشاريع شخصية لتطوير المهام التي ترشحوا لها، وبناء عليها تقوم اللجنة باقتراح ثلاثة مرشحين على الوزارة الوصية، مرفقين بتقرير حول حصيلة اشغالها. عندما تتسلم السلطة الحكومية مقترح لجنة الدراسات، تقوم بدورها برفعه بعد دراسته إلى رئيس الحكومة، وداخل اجل لا يتعدى 15 يوما، بحيث تقترح ثلاثة مرشحين ايضا. وهو ما يعني انها ستقترح الأسماء نفسها التي توصلت بها من لجنة دراسة الترشيحات، وترفع الملف كاملا، اي مرفقا بتقرير لجنة دراسة الترشيحات، ونسخة من قرار الوزارة الوصية، إضافة إلى ملفات باقي المرشحين والمرشحات.

المرسوم الجديد اضاف مقتضى لسد اي منفذ قد يطرح لاحقا، ويتعلق بالحالة التي لا يتقدم فيها اي مرشح للمنصب الشاغر المعلن عنه. وهنا يقدم المرسوم حلا يتمثل في أن تبادر السلطة الحكومية باقتراح مرشح او مرشحة على رئيس الحكومة لعرض تعيينه على مداولات المجلس الحكومي.

أما بالنسبة للتعيين في المقاولات العمومية فلها مسطرة أخرى، بحيث تبدو فيها الوزارة الوصية على المقاولة مثل ساعي بريد، فهي تبادر إلى تقديم الترشيحات الصادرة عن الجهاز التداولي(المجلس الإداري) لشغل منصب المسؤولية عن المقاولة المعنية إلى رئيس الحكومة، الذي يعرض تلك الترشيحات على مجلس الحكومة، إذا رأى ذلك ملائما، إلا إذا اعترض عليها، فيمكنه أن يطلب من السلطة الحكومية المعنية تقديم ترشيح جديد، يقترحه الجهاز التداولي للمقاولة المعنية داخل اجل 15 يوما فقط.

وبالنسبة للتعيين في الجامعات، فإن المرسوم ينص على أن تقترح السلطة الوزارية الوصية على رئيس الحكومة قائمة المرشحين لشغل منصب رئيس جامعة أو عميد كلية أو مدير مدرسة أو معهد أو مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات، التي توصلت بها من اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات حسب الحالة، مرفقة بمحاضر اللجنة المعنية. ويقوم رئيس الحكومة، بعد دراسة مقترحات التعيين التي توصل بها، بعرضها على مداولات مجلس الحكومة في حدود مرشحة أو مرشح لكل منصب. ويمكن لرئيس الحكومة إذا تبين له أن السلطة الحكومية المعنية لم تراع مبادئ ومعايير التعيين، أن يطلب منها إعادة النظر في مقترح التعيين، أو تصحيح مسطرة الاقتراح. وبدل أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، أكد المرسوم الجديد أكد أن التعيين في المناصب العليا يتم لمدة خمس سنوات، تجدد تلقائيا لمدة خمس سنوات أخرى، باقتراح من السلطة الحكومية المعنية. وأضاف مقتضى جديدا مفاده أنه في إطار الحركية، وعند انقضاء مدة التعيين أو قبل ذلك، يمكن تنقيل شاغلي المناصب العليا لتولي منصب آخر من المستوى نفسه داخل القطاع نفسه أو قطاع آخر أو مؤسسة عمومية، ويتم التعيين بمرسوم بعد التداول بشأنه في مجلس الحكومة.

لكن القانون يترك مساحة تحرك للحكومة، بحيث يمكن للوزارة الوصية أن تتدخل في أي وقت للتراجع عن تعيينها الأول قبل انقضاء مدة 5 سنوات، ويمكنها إعفاء الأشخاص المعينين في أحد هذه المناصب بمرسوم، إما بناء على طلبهم، أو إثر تعيين من يخلفهم، أو باقتراح معلل للسلطة الحكومية المعنية، يرفع لرئيس الحكومة للبت فيه. كما يمكنها أن تكلف مؤقتا شخصا آخر مسؤولا بالنيابة من داخل المؤسسة نفسها، لمدة لا تتجاوز 3 اشهر في منصب شاغر لأي سبب من الأسباب. وتنتهي مهمة أي مسؤول معين بمرسوم بكيفية تلقائية عند بلوغه السن القانوني للإحالة إلى التقاعد، لكن ذلك يتم بقرار للسلطة الحكومية التابع لها.

التاريخ: 2012/10/20
العدد: 22422
العلم
الصفحة: 3

العفوية تحكمت بشكل كبير في إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية

بوكوس يقر بأن المعهد الملكي لإصلاحية سياسية له ولا يتدخل في الخريطة المدرسية

الرباط، عزيز اجهبلي

قال أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أخيرا في ندوة صحفية نظمها المعهد بمناسبة الذكرى الحادية عشر للخطاب الملكي بأجدير، إن إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية انطلق بشكل عفوي وليس بشكل سياسي، موضحا أن الأمر تطلب منذ 2003 التنسيق ما بين المعهد الملكي ووزارة التربية الوطنية، إضافة إلى إعداد كتيب يتعلق بالأنشطة الشفاهية، بعد ذلك تم إعداد الكتاب الأول لتدريس الأمازيغية وهكذا تطورت الأمور بشكل تصاعدي.

وأشار بوكوس إلى الكتاب الأبيض والمنهاج المتعلق بتدريس الأمازيغية المتضمن لمجموعة من المبادئ الالزامية لتدريس هذه اللغة.

وأوضح أن بعض المواسم الدراسية منذ 2003 إلى 2012 كانت مواسم بيضاء بالنسبة للأمازيغية بسبب حسابات سياسوية.

وقال عميد المعهد الملكي إن السيد محمد الوفا وزير التربية الوطنية صرح بأن قاعدة التلاميذ المستفيدين من تدريس الأمازيغية ستوسع لتصل إلى مليون تلميذ، وتساءل بوكوس عن الإجراءات والامكانيات والوسائل المرصودة لهذا الغرض.

وأشار إلى وضع الأمازيغية في الجامعة المغربية مذكرا بأن عدد الطلبة المنابعين للدراسات الأمازيغية بالجامعة لا يتعدى 1500 طالب، واعتبر أربعة مناصب مالية التي أعطيت للمؤسسات الجامعية فيما يخص الأمازيغية غير كافية. وقال إن هذا من بين الإكراهات الهيكلية التي تعاني منها المؤسسات الجامعية مالية وسياسية.

وأكد أن التصريح الحكومي أقر بأن تاريخ إصدار القانون التنظيمي المتعلق برسمية الأمازيغية هو دجنبر 2013 وأوضح أن المعهد الملكي طرف رئيسي في إعداد القانون التنظيمي. وقال إن المعهد بحث بتصور بهذا الخصوص إلى رئيس الحكومة وتم تنظيم لقاء معه في هذا الإطار.

وبالنسبة لمحو الأمية أكد بوكوس أن الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال تنبني على تدريس اللغة العربية الفصحى، والمعهد الملكي رغم ذلك وفر كتابا ومنهجا لمحو الأمية بالأمازيغية، وفيما يتعلق بعلاقة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية أخبر أن المعهد لا صلاحية سياسية له ولا يتدخل في وظيفة وزارة التربية الوطنية ولا يتدخل أيضا في الخريطة المدرسية.

أما في علاقة المعهد بجمعيات المجتمع المدني فقال بوكوس إن ذلك يتم في احترام متبادل وفي استقلالية تامة للجمعيات.

وأضاف أن هناك عزما في تحسين الاتفاقية التي تربط المعهد الملكي بوزارة الاتصال، وفي قضية غياب الاعلام الامازيغية فيما يخص مدونة الصحافة والنشر قال إنه سيتم استدراك الأمر.

وأكد في كلمة ألقاها بالمناسبة أن الفصل الخامس من الدستور رسم معالم سياسية ثقافية ولغوية أساسها الاعتراف بتنوع اللغات الوطنية والنهوض بها والانفتاح على اللغات الأجنبية في نطاق وحدة وتماسك المجموعة الوطنية، وفي هذا الإطار يعد ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية حدثا تاريخيا يفتح آفاقا غير مسبوقة لصالح صحوة اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما ومأسستهما في تكامل مع اللغة العربية.

وأكد على اتخاذ التدابير الضرورية لتقديم اقتراحات للبرلمان بشأن القوانين التنظيمية الملائمة وخاصة منها القانون المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وذكر أن المعهد الملكي سيفتح أوراشا جديدة للتفكير والعمل من أجل الاسهام في تأهيل الامازيغية لتمكينها من القيام بجميع وظائفها في إطار السياق السياسي الجديد وتشجيع التعابير الثقافية الأمازيغية المختلفة، وأوضح أنه من شأن ذلك أيضا أن يمكن المؤسسات المعنية بادماج الأمازيغية بكل ابعادها خاصة وزارة التربية الوطنية، التي يتعين عليها أن تضع مخطط عمل ليساهم في الادراج الفعلي للامازيغية في المنظومة التربوية، كما يساعد انخراط الجهاز التشريعي والتنفيذي كذلك في استرجاع الأمازيغية مكانتها في الاعلام والثقافة وفي مختلف الادارات العمومية.

12

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 942.

الخبر

الصفحة : 7

على إثر صدور مقرر وزير التربية الوطنية

الاكتظاظ يهدد بالهدر المدرسي بمؤسسات التعليم العمومي بخريبكة

عبد العزيز لعباید- خريبكة

خلف مقرر وزير التربية الوطنية 29912/ الصادر بتاريخ 4 شتنبر 2012، والقاضي بتوقيف العمل بمقتضيات المذكرة 109 بتاريخ 3 شتنبر 2008، بشأن الترخيص لأطر هيأة التدريس للقيام بساعات إضافية بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، اكتظاظا ملحوظا داخل المؤسسات التعليمية العمومية بخريبكة، مما خلف ارتباكا ملحوظا مع بداية الدخول المدرسي في صفوف الآباء، إلى جانب الضغط الكبير الذي عاشت على وقعه إدارات مؤسسات التعليم العمومي، وعلى راسها التعليم الثانوي التاهيلي، بحكم كونه الأكثر تضررا من القرار، إذ وجد بعض مديري المؤسسات التعليمية أنفسهم أمام طلبات عشرات آباء وأولياء التلاميذ الراغبين في انتقال فلذات أكبادهم من مؤسسات التعليم الخصوصي إلى العمومي على إثر صدور القرار المفاجئ.

وخلفت حملة الانتقالات المفاجئة صوب مؤسسات التعليم العمومي حالة من الاحتقان بين الآباء وإدارات المؤسسات العمومية التي وصل فيها معدل الاكتظاظ ببعض الأقسام، وخاصة على مستوى التعليم الثانوي التاهيلي إلى 48 تلميذا (الثانوية التاهيلية يوسف بن تاشفين الفوسفاط.....).

وبات التوجه العلمي بمسالك العلوم التجريبية والفيزيائية الأكثر تضررا، مما منع العديد من التلاميذ من ولوج هذه المؤسسات القريبة من مقرات سكناهم ليتجهوا نحو أخرى يشكل التنقل إليها يوميا عبئا إضافيا، في خضم غياب النقل المدرسي وفشل مشروع حافلات النقل العمومي بالمدينة، مما قد يتسبب في مغادرة فئة كبيرة لحجرات الدرس.

كما خلق التعامل السلبي مع طلبات الاستعطاف الموجهة للمؤسسات التعليمية من طرف التلاميذ المكررين، والتي تعاني من اكتظاظ كبير يستحيل معه إضافة تلاميذ جدد، حالة من التذمر في صفوف الآباء بعد أن وجدوا أبناءهم عرضة للهدر المدرسي بسبب استحالة عودتهم لمتابعة دراستهم في ظل الاكتظاظ، مما استدعى التدخل المباشر من طرف مندوب وزارة التربية الوطنية بعد تشديده على ضرورة عودة التلاميذ إلى متابعة دراستهم، رغم الإكراهات المرتبطة بالاكتظاظ.

وتشير الإحصائيات الرسمية لمندوبية وزارة التربية الوطنية بالعاصمة الفوسفاطية إلى أن عدد التلاميذ الذين غادروا مؤسسات التعليم الخصوصي صوب التعليم العمومي قد بلغت إلى حدود أواخر شهر شتنبر 227 انتقالا لتلاميذ بالمستوى الابتدائي، و77 بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي، و135 تخص التعليم الثانوي التاهيلي.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد مؤسسات التعليم الخصوصي الموزعة على طول تراب العاصمة الفوسفاطية قد بلغت إلى حدود بداية الموسم الدراسي الجاري 22 مؤسسة خصوصية بمدينة خريبكة و4 مؤسسات بمدينة وادي زم، ومؤسستان خصوصيتان بمدينة أبي الجعد.

خلفت حملة الانتقالات المفاجئة صوب مؤسسات التعليم العمومي حالة من الاحتقان بين الآباء وإدارات المؤسسات العمومية التي وصل فيها معدل الاكتظاظ إلى 48 تلميذا

13

التاريخ:2012/10/20
العدد :8287
النهار المغربية
الصفحة:2

الإدارة العامة للأمن الوطني تقود حملة توعوية وسط التلاميذ

تنظم كل من المديرية العامة للأمن الوطني ووزارة التربية الوطنية ووزارة التجهيز والنقل، ممثلة في اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، حملة تحسيس داخل المؤسسات التعليمية والوسط المدرسي للتعريف بمخاطر الجريمة والانحراف، وسبل الوقاية من حوادث السير على الطرقات.

ويعتمد البرنامج الخاص بحملة التحسيس داخل المؤسسات التعليمية على تنظيم حصص دراسية، في مجال التوعية الأمنية والتنشئة على السلامة، وستكون المؤسسات التعليمية بمختلف درجاتها مسرحا لها، وتلميذات وتلاميذ المستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي هم المخاطبين بها، على أن تتناول هذه الحصص الدراسية مواضيع تتسم براهنيتها، وبتقاطعها مع اهتمامات التلميذ والتلميذة، وأن تكون لها علاقة بالأدوار التي تضطلع بها مصالح الأمن الوطني في مجال المحافظة على النظام العام، وذلك من قبيل: السلامة الطرقية والوقاية من حوادث السير، وتشخيص ظاهرة العنف المدرسي وسبل معالجته، والأخطار المرتبطة بالاستعمال المعيب لشبكة الأنترنت، ومخاطر استهلاك المخدرات والمشروبات الكحولية، ودور الشرطة في حماية البيئة، وتحديد أسباب وتداعيات الشغب في الملاعب، فضلا عن تسليط الضوء على جريمة التحرش والاستغلال الجنسي للقاصرين، وإبراز السلوكيات الوقائية لتفادي الوقوع في الجريمة والانزلاق نحو الجنوح والإدمان.

مشروع «الحملة التحسيسية في الوسط التعليمي» تم تسطير برنامجه خلال اجتماعات تنسيقية عقدت بحضور ممثلين عن وزارة التربية الوطنية واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير والمديرية العامة للأمن الوطني، حيث تم الاتفاق على تنفيذ ذلك البرنامج على مرحلتين؛ المرحلة الأولى سيتم تخصيصها لتنفيذ برنامج تكوين المكونين المزمع مساهمتهم في تنشيط فعاليات الحملة التحسيسية داخل المؤسسات التعليمية، في حين ستشهد المرحلة الثانية الانطلاقة الفعلية لبرنامج الحملة التحسيسية داخل المؤسسات التعليمية.

التاريخ:2012/10/20
العدد: 2431.
المنعطف
الصفحة:1-3

النقابة الوطنية للتعليم (فدش) تقرر إضرابا وطنيا لمدة 48 ساعة خلال شهر نونبر

استحضر المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش) في اجتماعه الأخير بالدار البيضاء مختلف مظاهر الأزمة التعليمية التي شخصها المجلس الوطني والانعكاسات الخطيرة لفشل الإصلاح، وتعمق أجواء القلق والتذمر في أوساط الشغيلة التعليمية بكل فئاتها، وقد قرر المجلس الوطني شن إضراب وطني احتجاجي لمدة 48 ساعة خلال شهر نونبر 2012، وذلك من أجل:

المطالبة بوقف السياسة الارتجالية والتجزيئية في تدبير شؤون شغيلة القطاع ومشاكل المنظومة في غياب أي تصور، ويحمل الحكومة مسؤولياتها في توفير شروط إصلاح تعليمي حقيقي يضمن تعليما عموميا جيدا لجميع الأطفال عبر حوار وطني.

يطالب بتوفير العنصر البشري الضروري لسير القطاع، ويعتبر التجاهل الحكومي لهذا الوضع إمعانا في تعذيب واستنزاف شغيلة التعليم ويحملها كامل المسؤولية عن تعميق تدهور الأوضاع الصحية للشغيلة التعليمية.

مطالبة الحكومة بالتنفيذ العاجل لبنود اتفاق 26أبريل 2011، وعلى رأسها إحداث درجة جديدة للترقي.

مطالبة الوزارة بتعليق العمل بالمذكرة رقم 2156الخاصة بتدبير الزمن المدرسي بالتعليم الابتدائي، وفتح نقاش هادئ ومسؤول مع كافة المعنيين حول الزمن المدرسي الملائم لتعليمنا الابتدائي. رفض أي ترسيم للساعات التضامنية التي تحملها رجال التعليم منذ الثمانينات ويعتبر أنه آن الأوان لمراجعتها وحذفها. كما يطالب بتخفيض ساعات العمل في الابتدائي إلى 24ساعة. المطالبة بوقف العمل بإعادة الانتشار التي تعتبر أحد أوجه تدبير أزمة العنصر البشري ويطالب بتوفير مناصب حقيقية تتجاوب مع حاجيات القطاع التي تجاوزت 20الف منصب. كما يرفض المذكرة المكرسة للاكتظاظ في 40تلميذا في القسم، وسياسة التفييض المتعمد لشغيلة التعليم. يتشبث بحق شغيلة التعليم في التكوين المستمر، ويطالب الوزارة بالتعجيل بوضع تصور واضح للتكوين المستمر على أسس جديدة تضمن تكوينا جيدا. ويسجل المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم مجددا امتعاض الشغيلة التعليمية من الخرجات غير المحسوبة لوزير التربية الوطنية، وواقع الارتجال في إصدار القرارات والتوجيهات، والتي تنعكس سلبا على السير العادي للعملية التعليمية بالأقاليم والجهات.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 2588
النهار المغربية
الصفحة: 6

غضب من مذكرات الوردي والوفا والداودي

اتهم المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم الحكومة في اتخاذ إجراءات ظرفية متسرعة ومعزولة يهدف اغلبها إلى توجيه أصابع الاتهام عن أزمة المنظومة التربوية إلى شغيلة التعليم، كما يتضح ذلك من مذكرة وزير الصحة حول الشواهد الطبية، ومذكرة وزير التعليم العالي حول حرمان الموظفين من متابعة تكوينهم بالتعليم العالي، ومذكرة وزير التربية الوطنية حول الزمن المدرسي وكذا الهاتف الأخضر. وهو ما يترجم إصرارا حكوميا على تصريف هذه الأزمة على حساب الشغيلة التعليمية والتلاميذ على السواء.»

واكد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم أن بداية تفعيل صرف التعويض عن المناطق النائية والصعبة لا يمكن أن يعفي الحكومة ولا الوزارة من مسؤوليتها في معالجة جدية، شاملة وعادلة لمعاناة شغيلة التعليم في الوسط القروي الذين يقارب عددهم نصف شغيلة القطاع، والذين يعانون الأمرين يوميا في الطرق ومكان الإقامة والعمل في غياب أي آفاق لإنهاء تلك المعاناة.

واكد المكتب في بيان له ان الوزارة و الحكومة مسؤولتان عن المضاعفات الصحية الناجمة عن ممارسة مهنة التربية والتعليم في الظروف الصعبة التي يزاول رجال ونساء التعليم فيها مهنتهم في غياب أي اعتراف بالأمراض المهنية التي يعج بها القطاع وتترك شغيلة التعليم في معاناتها بعيدا عن أي مسؤولية حكومية في هذا المجال.

أمام هذا النهج الترقيعي لوزارة التربية الوطنية

ولوزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، يضيق البيان وما له من انعكاسات خطيرة على المنظومة التربوية والعاملين بها. وأمام غياب أي بادرة حكومية أو وزارية لوقف نزيف المنظومة وفتح باب الأمل من جديد نحو آفاق واضحة. وأمام استمرار نفس الأساليب المزاجية في التعامل مع قضايا شغيلة التعليم بكل فئاتهم ومسؤولياتهم التي وصلت حد الإهانات الشخصية واحتجاجا على استمرار الحكومة في تجاهل مشاكل المنظومة والذي تأكد مرة أخرى في مشروع القانون المالي لسنة 2013 الذي كرس كسابقه تعميق الخصاص في القطاع، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم، وانسجاما مع قرارات المجلس الوطني الأخير يعلن عن إضراب وطني احتجاجي لمدة 48 ساعة خلال شهر نونبر 2012، وذلك من أجل:

- المطالبة بوقف السياسة في تدبير شؤون شغيلة القطاع ومشاكل المنظومة في غياب أي تصور، ويحمل الحكومة مسؤولياتها في توفير شروط إصلاح تعليمي حقيقي يضمن تعليما عموميا جيدا لجميع الأطفال عبر حوار وطني.

- يطالب بتوفير العنصر البشري الضروري لسير القطاع، ويعتبر التجاهل الحكومي لهذا الوضع إمعانا في تعذيب واستنزاف شغيلة التعليم ويحملها كامل المسؤولية عن تعميق تدهور الأوضاع الصحية للشغيلة التعليمية.

- مطالبة الحكومة بالتنفيذ العاجل لبنود اتفاق 26 ابريل 2011، وعلى رأسها إحداث درجة جديدة للترقي.

- مطالبة الوزارة بتعليق العمل بالمذكرة رقم 2156 الخاصة بتدبير الزمن المدرسي بالتعليم الابتدائي، وفتح نقاش هادئ ومسؤول مع كافة المعنيين حول الزمن المدرسي الملائم لتعليمنا الابتدائي.

- رفض أي ترسيم للساعات التضامنية التي تحملها رجال التعليم منذ الثمانينات ويعتبر انه آن الأوان لمراجعتها وحذفها. كما يطالب بتخفيض ساعات العمل في الابتدائي إلى 24 ساعة.

- المطالبة بوقف العمل بإعادة الانتشار التي تعتبر أحد أوجه تدبير أزمة العنصر البشري ويطالب بتوفير مناصب حقيقية تتجاوب مع حاجيات القطاع التي تجاوزت 20 الف منصب. كما يرفض المذكرة المكرسة للاكتظاظ في 40 تلميذا في القسم، وسياسة التفييض المتعمد لشغيلة التعليم.

- يتشبث بحق شغيلة التعليم في التكوين المستمر، ويطالب الوزارة بالتعجيل بوضع تصور واضح للتكوين المستمر على أسس جديدة تضمن تكوينا جيدا.

التاريخ:2012/10/20
العدد: 428.

الخبر

الصفحة : 4

الخناق يشتد على الوفا ومطالب بإعفائه من منصبه

عبد الإله شبل

وجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع مراكش رسالتين عاجلتين إلى رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد بخصوص ما تسبب فيه محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، من أزمة نفسية للتلميذة المراكشية «راوية» حين خاطبها في إحدى زياراته بالقول «نتي خاصك غير الراجل».

وقد طالبت الجمعية، في الرسالة التي تتوفر «الخبر» على نسخة منها، رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران بتفعيل مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 47 من الدستور المغربي والتي تنص على أنه «لرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة، وذلك لإعفاء الوزير محمد الوفا من مهامه كوزير للتربية الوطنية.

وعرجت الرسالة، التي بعثها محمد الغلوسي، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع مراكش، لرئيس الحكومة، على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالطفل التي صادق عليها المغرب والتي تشير المادة 16 منها إلى أنه «لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته. للطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس».

وساءلت الجمعية رئيس الحكومة «إن كان سلوك الوزير محمد الوفا سيساهم في تطوير ردود أفعال إنسانية ايجابية لدى المتعلمين والمتعلمات وسيزرع نفسا جديدا في الحياة المدرسية؟»، مشيرة إلى أن ما صدر عن محمد الوفا «يشكل سلوكا مشينا وماسا بالكرامة الإنسانية ويعبر عن نكوص في الفكر والمعرفة ويجسد تلك الصورة النمطية التي تسيج المرأة في مجتمعنا».

ووجه الغلوسي رسالة مماثلة إلى وزير العدل والحريات مصطفى الرميد داعيا إياه إلى «فتح بحث وتحقيق ضد الوزير محمد الوفا طبقا للمواد 37-36-16 من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل».

وشددت رسالة الجمعية على ضرورة «الاستماع إلى محمد الوفا كوزير للتربية الوطنية والاستماع، كذلك، للكاتب العام لوزارة التربية الوطنية، وكذا إلى ادريس ادمسعود مدير مدرسة العزوزية الابتدائية بمراكش، وسومية بوبليغة أستاذة اللغة العربية الموجودة بالقسم الذي تدرس به التلميذة راوية اعباش لحظة دخول الوزير محمد الوفا، كما دعت إلى «الاستماع لرئيس جمعية آباء وأولياء تلاميذ مدرسة العزوزية وأمين مالها والتلميذة راوية اعباش ووالديها وكذا بعض تلاميذ المؤسسة، وخاصة تلاميذ المستوى الخامس ابتدائي واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة».

واعتبرت الجمعية، في الرسالة ذاتها الموجهة إلى الرميد، أن عبارة «أنت خاصك غير الراجل» التي توجه بها الوفا إلى التلميذة «تحمل تأويلات متعددة بغض النظر عن نية الوزير وتحيل على قاموس التحرش الجنسي المجرم بمقتضى القانون الجنائي خاصة وأنها صادرة عن شخص له سلطة على التلميذة»، مضيفة أن هذا الفعل «يشكل مسا خطيرا بالكرامة الإنسانية ويحرض على التمييز الجنسي وتزويج القاصرات ويقوض أسس ومبادئ التربية على حقوق الإنسان والمواطنة».

يشار إلى أن التلميذة «راوية» التي تدرس في الفصل الخامس ابتدائي بمدرسة العزوزية العمران بمراكش، قد توقفت عن الدراسة بسبب الاستهزاء الذي تتعرض له من قبل زملائها بالمدرسة جراء كلام الوزير محمد الوفا. وتنتظر الأسرة أن يقدم الوزير اعتذارا رسميا للتلميذة وأمام الجميع لرد الاعتبار لها ولجبر نفسيتها المحطمة.

17

التاريخ:2012/10/20
العدد :8287
النهار المغربية
الصفحة:6

النقابة الوطنية للتعليم تطالب الوفا بالاعتذار

طالب المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وزير التربية الوطنية بفتح حوار حقيقي، مثمر ومنتج مع النقابات للوقوف الفعلي على التدهور الخطير الذي يعرفه القطاع ومتطلبات تجاوزه كما يدعو إلى الكف عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية وإلى ضرورة إشراك كافة الفاعلين التربويين، ويطالب بإلغاء الساعات التضامنية المضافة وتخفيض ساعات العمل بالابتدائي إلى 24 ساعة، كما هو معمول به في عدد من الأنظمة التربوية، وعدم إجبار الشغيلة التعليمية بتطبيق استعمالات زمن لا تتلاءم مع واقع المؤسسات التعليمية.

كما يدعو الحكومة إلى تنفيذ كافة بنود اتفاق 26 أبريل2011، خاصة التعويضات عن المناطق النائية والدرجة الجديدة، كما يدعو إلى مراجعة قوانين انتخابات اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء.

ويدعو كافة المسؤولين والشغيلة التعليمية إلى التعبئة استعدادا لخوض كل الأشكال النضالية من أجل إصلاح التعليم، ودفاعا عن المطالب المادية والاجتماعية والمهنية للشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها بالتنسيق قطاعيا ومركزيا. وفي هذا السياق يدعو وزير التربية الوطنية إلى اعتماد حوار جاد ومسؤول بخصوص الملف المطلبي المحين للنقابة الوطنية للتعليم، الذي وعد في لقاء يوم فاتح أكتوبر2012 بفتح حوار حوله والاستجابة لمطالب الشغيلة وعلى رأسها الإسراع بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف لكل مكونات الشغيلة.

كما يعبر عن استيائه العميق تجاه الخطاب اللاتربوي لوزير التربية الوطنية، ويطالبه بالاعتذار عن كل ما صدر عنه من خطاب يسيء للمنظومة التربوية وللشغيلة التعليمية.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 2432.

المنعطف

الصفحة: 1

النقابة الوطنية للتعليم تُطالب وزير التربية بالاعتذار عن إهاناته للشغيلة التعليمية

عبّر المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عن استيائه العميق تجاه الخطاب اللاتربوي لوزير التربية الوطنية محمد الوفا وطالبه بالاعتذار عن كل ما صدر عنه من خطاب يسيء للمنظومة التربوية وللشغيلة التعليمية.

النقابة المذكورة طالبت الوفا بفتح حوار حقيقي مثمر ومنتج مع النقابات للوقوف الفعلي على التدهور الخطير الذي يعرفه القطاع ومتطلبات تجاوزه، داعية إياه إلى الكف عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية وإلى ضرورة إشراك كافة الفاعلين التربويين.

من جهة أخرى دعت النقابة المذكورة الحكومة إلى تنفيذ كافة بنود اتفاق 26أبريل2011، خاصة التعويضات عن المناطق النائية والدرجة الجديدة، مع ضرورة مراجعة قوانين انتخابات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

فيما حمّل المجلس الوطني المذكور الدولة كامل المسؤولية فيما آل إليه الوضع التعليمي من أزمة مركبة تعبر عن انعدام الإرادة السياسية الحقيقية لإصلاح المنظومة التربوية، داعيا إلى وقفة وطنية قوية بإشراك كافة الفاعلين التربويين والاجتماعيين والاقتصاديين والمثقفين بغية الإجابة عن سؤال مركزي: ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل مشاريع الإصلاح بالمغرب؟..

التاريخ:2012/10/22
العدد: 429.
الخبر
الصفحة : 3

نقابيون يحملون الحكومة مسؤولية تدهور التعليم ويطالبون الوفا بالاعتذار

شيماء بخساس

حملت النقابة الوطنية للتعليم، التابعة للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، حكومة بنكيران المسؤولية في ما آل إليه الوضع التعليمي بالمغرب، مؤكدة أن المنظومة التربوية بالمغرب تعاني من أزمة مركبة تعبر عن انعدام الإرادة السياسية الحقيقية لإصلاح التعليم، كما دعت وزير التربية الوطنية إلى الاعتذار بسبب الخطاب الذي وصفته بـ«اللاتربوي».

في هذا السياق، أوضح الزاقي عبد الغني، الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم، في تصريح لـ«الخبر»، أنه حان الوقت لكافة الفاعلين التربويين والاجتماعيين والاقتصاديين وأيضا المثقفين للوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل مشاريع الإصلاح بالمغرب، ومن المسؤول عن هذا الوضع الخطير؟ ولمن تعود المصلحة في الاستمرار في هذا الوضع؟.

وأوضح المتحدث ذاته أن النقابة الوطنية للتعليم تحذر من خطورة الوضع الذي تمر منه المنظومة التربوية، والنتائج المترتبة عنه، وتطالب الحكومة بنكيران بإيقاف النزيف الذي يعرفه هذا القطاع الإستراتيجي.

وعبر الكاتب العام لنقابة الوطنية للتعليم عن استيائه من الخطاب الذي وصفه بـ«اللاتربوي»، لوزير التربية الوطنية، مطالبا الوفا بالاعتذار عن كل ما صدر عنه من خطاب يسيء للمنظومة التربوية وللشغيلة التعليمية، حسب المتحدث.

وفي هذا السياق طالب الراقي وزير التربية الوطنية بفتح حوار حقيقي مع مختلف النقابات التعليمية للوقوف الفعلي على التدهور الخطير الذي يعرفه القطاع ومتطلبات تجاوزه، والكف عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية، وإلغاء الساعات التضامنية المضافة وتخفيض ساعات العمل بالابتدائي إلى 24 ساعة، كما هو معمول به في عدد من الأنظمة التربوية، وعدم إجبار الشغيلة التعليمية على تطبيق استعمالات زمن لا تتلاءم مع واقع المؤسسات التعليمية، في إشارة منه إلى اعتماد حوار جاد ومسؤول بخصوص الملف المطلبي للنقابة الوطنية للتعليم، الذي وعد الوفا في لقاء يوم فاتح أكتوبر 2012 بفتح حوار حوله، بالإضافة إلى الاستجابة لمطالب الشغيلة، وعلى رأسها الإسراع بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف لكل مكونات شغيلة التعليم.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 4780

الأحداث المغربية

الصفحة :8

حجرات جديدة لمواجهة الاكتظاظ بالمدارس

مكناس : عبد المجيد بوشنفى

قامت الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم بمكناس، بإحداث 8 حجرات بمدرسة سلمان الفارسي لتفادي الاكتظاظ. نفس العدد بمدرسة الجمعاتية، و4 حجرات بمدرسة التنمية. وتوسيع المؤسسات التالية، مدرسة سلمان الفارسي، المدرسة الجمعاتية، ومدرسة التنمية.

وبالنسبة للتعليم الثانوي، تم إحداث 15 حجرة بثانوية تولال، ونفس العدد بابن البيطار. وبالتعليم الإعدادي تم توسيع إعدادية بوفكران بـ 10 حجرات، و8 بإعدادية الياسمين، و12 حجرة بإعدادية المنصور. ووصل عدد المستفيدين من المبادرة الملكية حسب وثائق حصلت عليها الجريدة من نيابة التعليم مكناس مليون محفظة 69678 بالوسطين القروي والحضري.

وحسب نفس الوثائق فإن عدد المستفيدين من الدعم الاجتماعي برنامج تيسير، بالنسبة لمستوى الابتدائي حسب الجماعات، استفادت منه 8 جماعات قروية، و28 مؤسسة قروية، و7939 تلميذ من الوسط القروي، في حين بلغ عدد الأسر المستفيدة 6700 و1530 تلميذ بالنسبة لمستوى الإعدادي.

وبلغت حصة نيابة مكناس من الزي المدرسي الموحد حسب الفئة العمرية من 6-8 سنوات 6726/ ذكورا وإناثا/والفئة العمرية 9-10 سنوات 6180/ذكورا وإناثا/ و5272 / ذكورا وإناثا/ بالنسبة للفئة العمرية من 11-12 سنوات. وبهذا بلغ عدد البدل الموزعة 18178.

21

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 2588
النهار المغربية
الصفحة: 6

فكيك

تعزيز ثقافة المواطنة في التعليم

تم الخميس بوجدة التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك. من أجل تعزيز والنهوض بثقافة المواطنة وحقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين بالجهة.

وتهدف هذه الاتفاقية. التي وقعها مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية محمد أبو ضمير. ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فجيج محمد العمرتي. على الخصوص إلى ترسيخ وتعزيز التشبع بمبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى الناشئة. ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية والنهوض بها فكرا وممارسة وتعزيز انفتاح المؤسسة على محيطها.

وتروم الاتفاقية. التي وقعت على هامش اللقاء التشاوري الجهوي المنظم الخميس حول موضوع "إستراتيجية النهوض بالأندية الحقوقية بمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي بالجهة الشرقية". أيضا العمل على جعل فضاء المؤسسة التعليمية مجالا للتربية على المواطنة. وحفز المتعلمين على الإسهام في بلورة المعاني السامية للمسؤولية والتعاون والتضامن وإرساء قيم التسامح والتفاهم واحترام الاختلاف ونبذ العنف. بالإضافة إلى مأسسة التعاون بين الأكاديمية واللجنة الجهوية لدعم المؤسسات التعليمية بالوسائل والإمكانات المتوفرة لديهما.

ويلتزم الطرفان. بموجب هذه الاتفاقية. بوضع وإنجاز وتتبع وتقويم أنشطة وبرامج عمل مشتركة. والعمل بشكل تشاركي على أجرأة مقتضيات الاتفاقيات المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان على مستوى المجال الترابي لتدخل الطرفين.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 2588
النهار المغربية
الصفحة: 7

مراكش

إكراهات تواجه التعليم بالعالم القروي

أكد مشاركون في ندوة دراسية حول موضوع «الحق في التعليم في العالم القروي، الواقع والآفاق» السبت بمراكش، أن التعليم بالعالم القروي تعتريه عدة إشكاليات بنيوية وإدارية وبشرية لم تتمكن الاصلاحات من تجاوزها أو ايجاد حلول ناجعة لها.

وأبرز المشاركون في هذا اللقاء الذي نظم بثانوية ابن يوسف للتعليم الأصيل والتي اختيرت من طرف منظمة العفو الدولية لتكون مدرسة صديقة لحقوق الانسان ضمن 24 مؤسسة تعليمية في العالم، الجهود الكبرى المبذولة في مجال التعليم الأولي وكذا الإكراهات الثقافية والاقتصادية التي تعيق تطوير التعليم بمستويات الثانوي الاعدادي والتاهيلي.

وأشاروا إلى أن غالبية الجماعات المحلية لها انشغالات أخرى لا علاقة لها بما هو ثقافي أو ما يرتبط بالتربية والتكوين.

وأكد متدخلون، من جانب اخر، أن تجاوز الفوارق بين التعليم بالمدينة وبالعالم القروي يستدعي محاربة الفقر والاقصاء وبناء داخليات وسكن وظيفي لفائدة المدرسيين بالمؤسسات التعليمية بالوسط القروي، فضلا عن إعادة النظر في البرامج التعليمية للرفع من مستوى التعليم بهذا الوسط.

ودعوا الحكومة، في إطار تفعيل الدستور الجديد، إلى اعتماد إصلاح جذري للنظام التعليمي ومواجهة المشاكل التي تعيق ترسيخ مبدأ الحق في التعليم وخاصة بالنسبة للفتاة القروية.

ويندرج هذا اللقاء، الذي نظمه برنامج التربية على حقوق الانسان لمنظمة العفو الدولية بتنسيق مع «التضامن الجامعي المغربي» في إطار تخليد العالمي للمدرسات والمدرسين (5 أكتوبر)، ويسعى الى الاسهام في تطوير حقوق الانسان في المغرب وفي مقدمتها الحق في التعليم والنهوض به، ورصد وتشخيص واقع الحق في التعليم لاسيما في المجال القروي «الذي يعاني من الاهمال والتهميش».

وتضمن برنامج هذا اللقاء مناقشة عدة محاور من بينها «الحق في التعليم في الاتفاقيات الدولية» و«الحق في التعليم بالمغرب بين التشريع والواقع» و«المدرسة بالعالم القروي والتنمية المحلية» و«واقع تمدرس الفتاة القروية». كما تظم بالموازاة مع ذلك معرض للكتب تتطرق إلى بيداغوجية والتربية على حقوق الانسان.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 4780

الأحداث المغربية

الصفحة: 6

نائب التعليم بأكادير يعتبر منطقة الحي المحمدي منكوبة تربويا

الوقفة الصحفية لنائب وزارة التربية الوطنية بأكادير ف- إبراهيم فاخل

وشهد شاهد من أهلها، بالأرقام الدقيقة التي سهرت على إنجازها مختلف مرافق مندوبية التعليم بأكادير، هو حال نائب وزارة التربية الوطنية شكري الناجي في ندوته الصحفية التي عقدت عشية يوم الجمعة الأخير، كعادته، منذ البداية قال لن أتكلم لغة الخشب، وسأعرض وقائع الدخول الجديد كما هي فوق الأرض، عرض شد الحضور بسبب واقعيته التي قدمت به.

أول معطى صادم، وضعية الحي المحمدي بأكادير، شخصه نائب الوزارة بشكل بدا منكوبا تربويا، هو أحد أكبر الأحياء المنجزة بأكادير لاستيعاب طلبات السكن الراقي، وكذا السكن الاجتماعي المرتبط بالتعويض عن الأحياء العشوائية في إطار برنامج مدن بدون صفيح.

27 مؤسسة تعليمية تقرر إنجازها بهذا الحي ذي الكثافة السكانية الهولة، أنجزت منها 3 فقط، بينما 24 مؤسسة مازالت تنتظر دون برمجة. وفي التفاصيل، تقرر أن تنجز 19 وحدة مدرسية ابتدائية، وأنجزت واحدة لحد الآن، و5 إعداديات، رأت النور واحدة فقط لحد الآن، و3 ثانويات تأهيلية أنجزت منها واحدة فقط.

أنزا العليا الحاجيات تصل إلى 7 مدارس ابتدائية مقرر إنجازها بهذا الحي المترامي الأطراف، أنجزت منها 3 فقط، كما أنجزت إعدادية واحدة من ثلاث مؤسسات مقررة، فيما لم تنجز أية ثانوية تأهيلية، مع العلم أنه تقرر إنجاز تأهيليتين. حي الفرح في حاجة إلى ست مدارس ابتدائية مقررة ضمن البرنامج أنجزت منها واحدة، وحي أدرار تقرر إنجاز ست مدارس ابتدائية به، لم تنجز منها ولا واحدة لحد الآن.

ولاحظ شوكري الناجي في علاقة بما سبق كثرة المشاريع المبرمجة على مدى سنوات، بسبب كثرة المتدخلين في العملية التعليمية، وعدم وفاء بعض المقاولين بالإنجاز في الوقت المحدد، إلى جانب عدم توفر الأوعية العقارية لبناء مؤسسات وسد الخصاص. ولعل الحي المحمدي خير نموذج يضم سكنيات بـ80 مليون سنتيم، ولم توفر داخله مؤسسات البناء التي شيدته أي مرفق عمومي أو اجتماعي، وامتد العبث لتركه بدون مجال عقاري لبناء أية مؤسسة تعليمية عمومية، فأصبحت أحياء الصفيح أكثر منه حظا.

شكري الناجي أصر على مخاطبة الصحافيين بالزملاء بعدما أبعدته مهامه الرسمية عن الكتابة، عمق الحديث عن مشاكل التعليم بأكادير إداوتنان، من خلال عرض معطيات رقمية عن الخصاص في الموارد البشرية بالجبل، يقابله الفائض بالمجال الحضري، في غياب المؤسسات الكافية.

34 مدرسة أخذت إجازة من أجل الولادة، إلى جانب الرخص المرضية، والغيابات. وأعلن بأن لاهوادة مع المتمارضين، والمتغيبين بدون عذر، وأنه يشرف على عملية تلقي الشهادات بنفسه، ولن يسمح للأشباح بالاستمرار داخل القطاع، ولو كلفه ذلك المنصب. وفي سياق رده على المواجهة المستمرة مع النقابات، تألم نائب التعليم لما اعتبره شتائم نابية صدرت عن نقابات في بياناتها، وتحداها أن تواجهه في مناظرة أمام الملأ داخل قاعة، أو داخل منبر إذاعي وتلفزي، إن كانت ما تدعيه صحيح. وذكر نماذج من لقاءات إذاعية استدعوا إليها وتخلفوا عن الحضور، فتخصصوا في الشتم، تحدث عن ذلك بحضور أحد الكوادر النقابية التي تفتح عليه أبواب جهنم منذ مجيئه من إقليم

إدريس النجار

التاريخ:2012/10/20
العدد: 22422
العلم
الصفحة: 5

أكادير

تدارس وضعية المساعدين التقنيين مع نائب التعليم

عقد النائب الاقليمي لوزارة التعليم اجتماعا مع أعضاء المكتب الاقليمي للنقابة الوطنية للمساعدين التقنيين المنضوين تحت لواء الجامعة الحرة للتعليم. خصص لمناقشة هذه الفئة ،اذ تم التركيز النقاط التالي: وضعية مساعدتين تقنيتين الاولى بإعدادية عبد العالي بنشقرون والثانية بالثانوية التقنية الادريسي،و الحركة المحلية الخاصة بالمساعدين التقنيين ،وتنظيم دورة تكوينية لفائدة هذه الفئة.

وبعد مناقشة مستفيضة وعد النائب بإنصاف المساعدتين السالفتي الذكر،والاتفاق على اعداد استمارة للوقوف على حاجيات هذه الفئة من التكوين و التأطير،و الاستعداد لإجراء حركة محلية للمساعدين التقنيين بعد الحركة الجهوية ، و المذكرة النيابية في شأن فصل عدادات السكنيات الوظيفية عن عدادات المؤسسات لا تعني المساعدين التقنيين.

وفي الاخير ثمنت الجامعة تجاوب النائب الاقليمي مع مطالبها.

التاريخ : 2012/10/20
العدد: 7640
الحركة
الصفحة:5

إنطلاق الموسم الدراسي الجديد لمحو الأمية والإرتقاء بالتربية غير النظامية بنيابة الرباط

أكد نائب وزارة التربية الوطنية بالرباط،عبد الرحمان بليزيد نائب وزارة التربية الوطنية بالرباط، عزم النيابة الإقليمية بالرباط على الإسهام بكل قوة لدعم الجمعيات الشريكة العاملة في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية بجميع الوسائل والإمكانيات المتاحة لإنجاح هذا الورش الوطني، وذلك بتنظيم مزيد من الدورات التكوينية للمنشطين المكلفين بتقديم دروس التربية غير النظامية وتهيئة الفضاءات وتوفير الكتب المدرسية والأدوات والمحفظات لجميع الأطفال المستفيدين من برنامج التربية غير النظامية.

كما أشرف النائب خلال ترؤسه إنطلاق الموسم الدراسي الجديد(2013-2012) لمحو الأمية والتربية غير النظامية بمدرسة محمد بن يوسف بمقاطعة يعقوب المنصور بالرباط ، مؤخرا، بحضور ممثلين عن ولاية جهة الرباط سلا زمور زعير، مندوبية التعاون الوطني، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير، ونيابة الرباط وجمعيات المجتمع المدني على توزيع المحافظ واللوازم المدرسية والمقررات الدراسية على الأطفال المستفيدين من أقسام التربية غير النظامية والكتب المقررة على النساء المستفيدات من أقسام محو الأمية بكل من مدرسة المغرب العربي ومدرسة الحسن المراكشي ومدرسة محمد بن يوسف.

وبهذه المناسبة، تم التوقيع على عدة شراكات رمزية بين نيابة الرباط وكل من فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المراة وجمعية ربيع الأسرة في مجال محو الأمية وجمعية افاق شابة للتنمية في مجال التربية غير النظامية.

وفيما يخص برنامج محاربة الأمية برسم موسم 2013-2012، أبرمت النيابة الإقليمية للرباط 17 اتفاقية شراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وعملت على تعزيز برنامج القطاعات الحكومية والبرنامج العام والإحتضان والتطوع، وكذا تفعيل الشراكة المبرمة بين وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية الموجهة لمحو امية مستخدمي الجماعات المحلية وإقرار نظام التقويم والإشهاد للمستفيدين من برنامج محو الأمية المنجز في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين قطاع التربية الوطنية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية لاستهداف 11260 مستفيد(ة)

التاريخ : 2012/10/22
العدد: 7641

الحركة

الصفحة:2

انطلاق دروس محاربة الأمية والتربية غير النظامية بنيابة سلا

أعطت نيابة وزارة التربية الوطنية ، بسلا، مؤخرا ، انطلاق دروس محاربة الامية والتربية غير النظامية لموسم 2013/2012، بجميع مراكز الجمعيات الشريكة والمتطوعة، وكذا جميع مؤسسات التعليم العمومي والخصوصي، والمراكز التابعة للقطاعات العمومية والجماعات المحلية.

وقد اعطيت الانطلاقة الرسمية، بمركز الإصلاح والتهذيب، بسلا، بحضور الشريفة للا آم كلثوم، الرئيسة المنتدبة الاتحاد الوطني لنساء المغرب، ووفد هام مكون من عامل سلا، ومديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير، ورئيس مجلس الجهة ونائب سلا، وعدد كبير من الفعاليات الجمعوية والنقابية والتربوية، إلى جانب عدد من الفنانين، الذين حضروا لتثمين الجهود المبذولة لتسريع وتيرة التنمية الشاملة بنشر القراءة وتعميمها لتاهيل العنصر البشري لمواجهة التحديات الكبرى لبلادنا، ومنهم النجم محمد الجم، محمد الغاوي، عبد العالي الغاوي، الكوميدية رشا، الممثلون محمد الناجي وحسن ميكيات، وآخرون.

وقد انطلق النشاط الذي عرف مساهمة جهة متدخلين، منهم نيابة وزارة التربية الوطنية بسلا، المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج و الجمعية المغربية لمساعدة الأطفال في وضعية غير مستقرة وجمعية أصدقاء النزيل، بتقديم الشروح التقنية من طرف ممثلي النيابة ومديرية السجون والجمعيات الشريكة، ليقوم الوفد بعد ذلك بزيارة لمرافق الإصلاحية وتفقد قاعات الدرس وفتح نقاش مع النزلاء، الذين قدموا عروضا فنية، للتعبير عن إحساسهم بجدوى الاندماج، وتفاعلوا مع الفقرات الترفيهية التي أصر الفنانون على تقديمها لهم. كما قام الوفد بتوزيع المحافظ المدرسية على النزلاء.

ثم انطلق الوفد لزيارة مدرسة ابن حزم الابتدائية، التي عرفت انشطة مكثفة، ساهمت فيها جمعية الاتحاد الوطني لنساء المغرب/ فرع سلا وجمعية إنعاش المراة المبدعة، حيث تم عرض المنتوجات التقليدية والفنية، التي تمكنت النساء المستفيدات من برنامج محو الأمية من إبداعها وخلال تفقد الوفد لقاعات الدرس، قدمت عدة مستفيدات شهادات حية عن دور البرنامج في تغيير نمط حياتهن.كما زار الحاضرون معرضا للصور الملكية ومعرضا للوحات التشكيلية وتابعوا باهتمام عروضا فنية من إبداع تلاميذ مدرسة ابن حزم.

وبنفس المناسبة، و بمركز شمسي، بحي الانبعاث، قدم تلامذة التربية غير النظامية، التابعين للجمعية المغربية لمساعدة الأطفال في وضعية غير مستقرة، لوحات فنية وعروضا لفن السيرك نالت إعجاب الحضور، الذي حضر بالمناسبة لعدة حصص من الدروس التي تلقن لمستفيدي التربية غير النظامية.

● مولاي علي أفردو السجلماسي

التاريخ:2012/10/20
العدد :8287

النهار المغربية

الصفحة:6

وجدة

مطالب بتفعيل الأندية الحقوقية بمؤسسات التعليم

شكل موضوع استراتيجية تفعيل أندية المواطنة وحقوق الإنسان بمؤسسات التعليم الثانوي التاهيلي بالجهة الشرقية. موضوع التشاوري الجهوي الذي تنظمه الخميس بوجدة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة - فجيج. بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

ويروم هذا اللقاء العمل على تفعيل دور الأندية الحقوقية بمؤسسات التعليم الثانوي التاهيلي قصد المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان على مستوى الجهة الشرقية. وذلك من خلال إشراك جميع الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين الجهويين والانفتاح على كافة المعنيين والمهتمين المحليين بهذا المجال.

وابرزت كلمات افتتاحية للمشاركين في هذا التشاوري الدور الهام المنوط بقطاع التربية والتكوين في مجال النهوض بحقوق الإنسان. كقطاع استراتيجي، لنشر وترسيخ قيم الكرامة والحريه والمساواة والتسامح لدى الناشئة وتعزيز ممارستها للمواطنة الكاملة والسلوك المدني. فضلا عن تحصينها ضد كل أشكال التمييز والتعصب.

وتوقفت عند الإنجازات التي راكمتها النوادي الحقوقية بالجهة الشرقية في مجال التحسيس والتكوين وتفعيل الحياة المدرسية ومساهمتها في خلق دينامية داخل الفضاء والحياة المدرسيين. سعيا منها إلى مأسسة هذه الأندية وضمان استدامة عملها وإنجازاتها وكذا تعزيز دورها في ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى الناشئة.

ويتوخى هذا الدراسي أيضا ملة أجوبة عملية عن الاستراتيجيات الكفيلة بترصيد ما تم إنجازه في إطار الخطة الاستراتيجية لقطاع التربية والتكوين في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بمؤسسات التعليم الثانوي. ومأسسة تجارب الأندية الحقوقية وضمان التنسيق بينها واستدامة أدائها. بالإضافة إلى تعميم هذه التجارب على كل مؤسسات التعليم الثانوي التاهيلي والارتقاء بكفايات مؤطري النوادي الحقوقية بهذه المؤسسات التربوية.

التاريخ:2012/10/22
العدد :2588

النهـــار الـــمغربيـــة

الصفحة:6

أكادير

53 ألف تلميذ مستفيد من المبادرة الملكية «مليون محفظة»

بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من المبادرة الملكية «مليون محفظة » بإقليم اشتوكة أيت باها ما يفوق 53 ألف تلميذ وتلميذة موزعين على المستوى الابتدائي بـ42 ألف مستفيد و11 ألف مستفيد في مستوى التعليم الثانوي الإعدادي.

وحسب تقرير لنيابة وزارة التربية الوطنية بالإقليم حول وضعية الدخول المدرسي الحالي تم تقديمه في اجتماع اللجنة التقنية المكلفة بقطاع التربية والتعليم فإن مجال الدعم الاجتماعي لتلاميذ الإقليم هم أيضا الإطعام المدرسي حيث استفاد منه 15 ألف تلميذ وتلميذة بالسلك الابتدائي موزعين على 270 مؤسسة تعليمية كما سيستفيد 735 تلميذا من الإطعام المدرسي في ست مؤسسات بالتعليم الثانوي الإعدادي.

وذكر المصدر ذاته أن عدد المستفيدين من برنامج «تيسير» الخاص بالدعم المالي للأسر المعوزة بلغ حوالي 5200 مستفيد منهم 2496 من الإناث.

وأضاف أن هذه الأشكال من الدعم الاجتماعي وغيرها ستمكن من تحسين شروط العرض المدرسي بالإقليم خصوصا بالوسط القروي والمناطق النائية وستساهم في التخفيف من حدة ظاهرة الهدر المدرسي خصوصا بالنسبة للفتيات وأبناء الأسر الفقيرة.

وللإشارة فإن عدد المتمدرسين بإقليم اشتوكة أيت باها برسم الموسم 2012/ 2013 تجاوز 65 ألف تلميذ وتلميذة في حين وصل عدد المؤسسات التعليمية إلى 148 مؤسسة بمختلف الأسلاك.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 4780

الأحداث المغربية

الصفحة :8

حملات أمنية بمحيط المؤسسات التعليمية

و آسفي : عبد الرحيم اكريطلي

بمحيط جميع المؤسسات التعليمية بآسفي، وقف المواطن المسفيوي في المدة الأخيرة على الحملات التمشيطية المستمرة والمداومة لعناصر الشرطة التابعة لفرقة التدخل والدراجين بناء على الدورية الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني، من خلال إقدام عناصر الشرطة على التحقق من هوية كل الجالسين بالقرب من المؤسسات التعليمية ومحاربة الجريمة بجنباتها واعتقال كل من ثبت تورطه في كونه غريبا عن المؤسسة ومحط مذكرات بحث، كما يتم إبعاد جميع التلاميذ والتلميذات عن المؤسسات بعد نهاية الحصص الدراسية وذلك بإرغام عناصر الشرطة التلاميذ على الابتعاد عن المؤسسة والتوجه صوب منازلهم دون البقاء مرابضين بجنباتها.

التاريخ:2012/10/20
العدد: 2431.

المنعطف

الصفحة: 3

في الوقت الذي ينفي فيه النائب وجود خصاص بنيابته

اعتصام حاشد لأساتذة سد الخصاص بنيابة إقليم الحوز بمراكش رفقة آباء وأولياء التلاميذ المتضررين

■ فاطمة بوبكري

نفذ أول أمس أكثر من 116أستاذا لسد الخصاص منضويا تحت إطار التكتل الوطني لأساتذة سد الخصاص و الجامعة الوطنية للتعليم والاتحاد المغربي للشغل، اعتصاما مفتوحا أمام مبنى نيابة التربية الوطنية بمراكش، استمرارا للأشكال الانتخابية التي يخوضها أساتذة سد الخصاص بجميع أكاديميات ونيابات التعليم والتربية الوطنية ابتداءا من 19/ 9/ 2012. وهي الوقفة التي تصادفت واعتصام أكثر من 240تلميذا متضررا من غياب الأساتذة منذ العام الماضي والسنة الجارية، مصحوبين بآبائهم وأوليائهم المنحدرين من دواوير "إسيريس"، في الوقت الذي مازال يعاني فيه أكثر من 116أستاذا لسد الخصاص بفرع مراكش من مسلسل المعاناة والتسويف وكذا الطرد التعسفي، فلحد الساعة مازالت لم تصرف المستحقات المالية لهم برسم الموسم الدراسي 2011. 2012.وإسوة بجميع أساتذة سد الخصاص عبر أرجاء الوطن كزاكورة، وجدة، تنغير، سطات، الناظور، الدريوش ثم تاوريرت الذين التحقوا بمقرات عملهم منذ أسبوعين، طالب المحتجون بالالتحاق الفوري بمقرات عملهم عوض التنكيل الذي تعرضوا له بالشارع رغم ولوجهم للتعليم بعد إجراء مباراة كتابية وشفوية.

يحدث هذا والنائب بنيابة التربية الوطنية للتعليم بالحوز - يقول أحمد الزاهيري المنسق الإقليمي لأساتذة سد الخصاص بالحوز - يؤكد فيه أن نيابته لاتحتوي على خصاص، وهو مايعكس التباين الفاضح للمعلومات المصرح بها ماأجج فتيل الغضب لدى المتضررين سواء من أساتذة سد الخصاص أو لدى آباء وأولياء التلاميذ المتضررين لتبقى الحوارات فارغة وشكلية لإذكاء مسلسل التماطل والتسويف في فك الإشكال.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 3006

التجديد

الصفحة: 2

الخصاص في الأساتذة يوقف الدراسة بثانوية في مراكش

● عبد الغني بلوط

تعيش ثانوية المحاميد 7 التأهيلية بمراكش هذه الأيام على إيقاع خطير للهدر المدرسي على حد تعبير عدد مم المنتبعين للشان التعليمي والتربوي للمدينة، وذلك بعدما امتنع الآباء عن إرسال أبنائهم إلى الفصول الدراسية احتجاجا على الخصاص الكبير في الأساتذة. وقال عدد من المتضررين للتجديد إن حل هذه المعضلة غير ظاهر في الأفق القريب وأن الآباء أنفسهم انقسموا ما بين مؤيد لاستمرار الاحتجاج بهذه الطريقة، وبين اللعودة إلى الفصول والرضا بما هو متوفر في انتظار الحل الشامل.

وخاض الآباء سلسلة من الوقفات الاحتجاجية منذ بداية الموسم الدراسي بدأت بباب الثانوية ومرت عبر نيابة التعليم والأكاديمية ووصلت إلى أمام مقر ولاية مراكش، كما عقدوا سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين من مختلف المستويات لكن دون جدوى مع رفض مدير الاكاديمية لاستقبالهم.

وأوضح المتحدثون ذاتهم أن الثانوية التي فتحت ابوابها السنة الفارطة وتستقبل حوالي 1000 تلميذ وتلميذة تعرف خصاصا في الاطر التعليمية وصل إلى 21 أستاذا في مواد دراسية مختلفة منها الرياضيات والفيزياء واللغات الاجنبية ، لم يتم توفير غير 5 منهم منذ بداية الاحتجاج. من جهة ثانية أوضح مصادر مطلعة أن هناك تخوف من انتقال شرارة الاحتجاج إلى ثانويات أخرى بحي المحاميد، والتي عرفت محاولات محتشمة لكن متكررة لتوقيف الدراسة من قبل التلاميذ. وأشارت أن المصادر أن هذه السنة تعرف اكتظاظا غير مسبوق في الاقسام بكل ثانويات المنطقة وأن بعض الاقسام وصل فيها العدد إلى أكثر من 60 تلميذا . وفي سياق متصل استغرب ممثلو التكتل الوطني لأساتذة سد الخصاص بمراكش الاقصاء الذي مورس عليهم في الجهة على خلاف زملائهم في أقاليم أخرى والذين التحقوا بمقرات عملهم. وأوضح مؤلاء في في ندوة صحفية عقدوها بمراكش تحت شعار "أساتذة سد الخصاص أية آفاق" أنهم مستعدون للعمل وفقا للشروط المتعاقد عليها، مشيرين أن مفتشين تربويين زاروا الكثير منهم وشهدوا بقدرتهم في تحمل مسؤولية تعليم وتربية أبناء وبنات المدينة الحمراء على حد تعبيرهم.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 10226

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 13

أباء وأمهات تلاميذ مدرسة عروست بخنيفرة يُوقِّفُون تدريس أبنائهم !

أحمد بيضي

امتنعت غالبية اباء وامهات تلاميذ «المدرسة الجماعاتية عروست»، بجماعة سبت آيت رحو، إقليم خنيفرة، عن إرسال ابنائهم لمتابعة دراستهم بهذه المدرسة، بينما قرروا، في نبا جديد، تسليم جميع المحافظ المدرسية لمدير المؤسسة، احتجاجا على «تعيين أستاذ واحد لتدريس مستويين ابتدائيين مشتركين، الأولى والثانية من التعليم الأساسي»، ما اعتبره الأباء والأمهات، في شكاية لهم، «قرارا معيقا للتحصيل المناسب بالنسبة لتلاميذ المستويين، نظرا لما سيلقاه الأستاذ من صعوبة في الجمع بين هذين المستويين»، سيما أن تلاميذ المنطقة في حاجة إلى دعم دراسي ومعرفي جيد.

المحتجون، في شخص جمعية اباء وأمهات تلاميذ المؤسسة، أشاروا بالتالي، في شكايتهم الموجهة للنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بخنيفرة، إلى «أستاذ معين للمستوى الخامس من التعليم الأساسي بذات المدرسة»، بالقول إنه «لا يقوم بواجبه المهني، حيث تقدم، حسب قولهم، بشهادة طبية، خلال بداية الموسم الدراسي، بمدة عجز تصل إلى 21 يوما»، علما أنه «تقدم بعدة شهادات طبية على مدى السنة الدراسية الفارطة، فضلا عن تغيبات أخرى كانت يعمد إليها في كل مرة»، يضيف المحتجون ضمن شكاياتهم، بينما أفاد مصدر مسؤول من جمعية اباء وامهات التلاميذ أن الأستاذ المعني بالأمر عبر بوضوح عن معاناته، وعدم استطاعته التوفيق بين العمل الدراسي والسهر على ظروف وحياة أطفاله بعد وفاة زوجته.

ومن جهة أخرى، لم يفت المحتجين الإشارة في شكايتهم، التي حصلت «الاتحاد الاشتراكي» على نسخة منها، إلى ثلاث حجرات بمدرسة أفوغال، قالوا ب«أنها مهددة بالانهيار، وطالبوا بالتدخل لإصلاحها»، كما نبهوا إلى حالة تلاميذ السنة السادسة من التعليم الاساسي، بالقول «إنه يتعذر عليهم استئناف الدراسة لعدم استفادتهم من المنحة الدراسية»، حسب قولهم.

«الاتحاد الاشتراكي» حملت الموضوع إلى النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بخنيفرة، حيث عبرت مصادرنا عن تفهمها للوضع، وأكدت «أن مشكل جمع المستويين في آن واحد بالمدرسة الجماعاتية عروست، ناتج عن قلة الموارد البشرية، وعن وضعية أستاذة توجد في عطلة مؤقتة، برخصة ولادة تمتد إلى يوم 11 يناير المقبل، تعود بعدها مباشرة إلى عملها»، تضيف مصادر النيابة.

أما بخصوص الأستاذ الذي استفاد من الشهادة الطبية لتبرير غيابه، لم تنف مصادرنا الأمر، وكشفت عن «قيام النيابة الإقليمية بإخضاعه لفحص طبي مضاد أكد عدم صحة الشهادة فعلا». وبناء عليه «قررت النيابة رفع تقرير في الموضوع للجهات الوصية، حيث تم الخروج بقرار اقتطاع 21 يوما من راتبه»، المدة التي حملتها الشهادة الطبية التي تغيب المعني بالأمر بموجبها.

وعلى مستوى الوضعية المتردية لبنايات الحجرات الثلاث بفرعية أفوغال، أكدت مصادرنا «أن النيابة الإقليمية واعية جدا بالموضوع»، وأنها في إطار البحث عن صيغ وقرارات لتأهيل هذه الحجرات.

وفي ما يتعلق بمنح التلاميذ المجتازين للسنة السادسة، اكتفت مصادرنا بأن هذه المنح تُحدَّد بمعايير للاستفادة منها، وأن «لجنة إقليمية تضم كافة الفاعلين والشركاء، برئاسة عامل الإقليم، تسهر على دراسة هذا الملف من كل جوانبه لأجل تمكين المستحقين للمنحة في حدود العدد المتوفر»، على حد تصريح مصادرنا.

التاريخ:2012/10/22
العدد :2588

النهار المغربية

الصفحة:7

مديونة

احتجاجات على مذكرتي التوقيت الزمني بالتعليم الابتدائي

بعد نجاح البرنامج النضالي الانذاري الذي خاضته الشغيلة التعليمية بإقليم مديونة احتجاجا على الفرض القسري للمذكرة الوزارية رقم 2/2156بشان التوقيت في التعليم الابتدائي، والذي كان اخر محطاته الإضراب الإقليمي المصحوب باعتصام ممركز أمام مقر النيابة يومي 15 و 16 اكتوبر الجاري، وأمام استمرار حالة الاحتقان في صفوف الأستاذات والأساتذة المتضررين وتنامي أجواء التوتر وتسميم العلاقة بين مكونات الأسرة التعليمية، زاد من حدتها صدور المذكرة الجهوية رقم 12/1312 بتاريخ 2012/10/12 والمتعلقةبتدبير الزمن المدرسي في السلك الابتدائي، عقد التنسيق النقابي لكل من الجامعة الوطنية للتعليم (ا.م.ش) و النقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش) بإقليم مديونة اجتماعا استثنائيا يومه الأربعاء 17 أكتوبر2012 للوقوف على تداعيات المذكرتين اسالفتي الذكر،وما خلفتهما من استياء عميق ومتزايد لدى نساء ورجال التعليم بالإقليم، ومحاولة التنزيل الإجباري لمضامين المراسلتين المذكورتين من قبل مدبري الشان التعليمي، وبعد مناقشة جادة و مسؤولة للوضع المتازم في الإقليم يعلن التنسيق النقابي مايلي:

-1رفضه التام والمطلق لمضامين المذكرتين الوزارية و الجهوية بشأن التوقيت في السلك الابتدائي لتجاهلهما لخصوصيات وإكراهات العمل بإقليم مديونة النائي عن المدار الحضري الفعلي لمدينة الدار البيضاء .

-2المطالبة بالتراجع الفوري عن التنزيل الجائر للمذكرتين،لانه يمثل عقابا جماعيا لمجموعة من نساء ورجال التعليم الذين وجدوا انفسهم مجبرين على مغادرة بيوتهم في السادسة صباحاوالعودة إليها بعد السادسة مساء، مما يثقل كاهلهم بمزيد من المعاناة الأسرية والمتاعب النفسية و الجسديةوالمادية .

-3استنكاره للأساليب البائدة المنتهجة من قبل المسؤولين لتفعيل المراسلتين.

-4تشبثه بدعوة وزير التربية الوطنية بتقديم اعتذار رسمي لكافة نساء ورجال التعليم عما صدرمنه من تصريحات غير مسؤولة وسلوكات مهينة للشغيلة التعليمية على مختلف مستوياتها.

-5مطالبته بالتراجع عن الساعات التضامنية.

-6تسطير البرنامج النضالي الموسع الآتي:

خوض إضراب إقليمي للشغيلة التعليمية بمؤسسات التعليم الابتدائي يومي 22 و 23 اكتوبر 2012 مصحوب بوقفة احتجاجية امام مقر نيابة مديونة

- خوض إضراب إقليمي بمؤسسات التعليم الابتدائي من الإثنين 12 نونبر إلى الجمعة 16 نونبر 2012 مصحوب باعتصام ممركز امام مقر النيابة طيلة أيام الإضراب.

34

التاريخ:2012/10/20
العدد :8287

النهار المغربية

الصفحة:7

تاوونات

مقاطعة الصيغة الجديدة لاستعمال الزمن بالتعليم

عقد المكتبان الإقليميان للجامعة الوطنية للتعليم والنقابة المستقلة للتعليم بالمغرب بنقر الاتحاد المغربي للشغل بتاوونات اجتماعا تنسيقيا من أجل الوقوف على مستجدات الدخول المدرسي، والمس الخطير الذي تتعرض له مكتسبات الشغيلة التعليمية بتاوونات، وبعد دراسة أهم القضايا التي تهم نساء ورجال التعليم، فإن المكتبين الإقليميين يعلنان مايلي:

يعبران عن رفضهما المطلق للزيادة في الغلاف الزمني لاستعمالات الزمن المعتمدة بمؤسسات التعليم الابتدائي.

يندان بانفراد النيابة في اتخاذ قرارات من هذا القبيل وإرجاع استعمالات الزمن لنساء ورجال التعليم بدون إشراك النقابات ومجالس التدبير في ذلك.

يدعوان كافة نساء ورجال التعليم إلى رفض ومقاطعة الصيغة الجديدة المفروضة من طرف النيابة، والاستمرار في اعتماد جداول الحصص المعمول بها.

يؤكدان تشبثهما بمطلب حذف الساعات التضامنية في مختلف الأسلاك التعليمية.

يرفضان الكيفية التي تم بها تحديد المناطق النائية، ويؤكدان على ضرورة اعتبار تاوونات منطقة نائية موجبة للتعويض عن العالم القروي مع تعميمه على كل العاملين بالإقليم.

يشجبان الاعتداءات المتكررة على نساء ورجال التعليم ويستنكران الصمت المريب للجهات الوصية.

يعلنان تضامنهما المطلق مع كل الأساتذة الذين تعرضوا للاعتداءات.

يدعوان الشغيلة التعليمية إلى التعبئة والاستعداد لخوض كل الأشكال النضالية الوحدوية دفاعا عن كرامة نساء ورجال التعليم وتحصينا لمكتسباتهم.

35

التاريخ: 2012/10/20 العدد:. 1890	المســـــــــاء	الصفحة :1

مؤسسات تعليمية تفتح أبوابها أيام عطلة

أكد مصدر مطلع لـ «المساء» أن هناك أزيد من 100 مؤسسة تعليمية على صعيد مدينة الدار البيضاء ستجد نفسها مرغمة على فتح أبوابها في وجه التلاميذ يوم السبت والنصف الثاني من يوم الأربعاء، ضدا على قرار وزير التعليم القاضي بمنح العطلة لتلاميذ الابتدائي خلال النصف الثاني من يوم الأربعاء ويوم السبت. وعزا المصدر ذاته هذا الأمر إلى كون استعمال الزمن اليومي يتطلب أن يتوفر كل أستاذ على قسم، وهو أمر مستحيل في هذه المؤسسات. وأوضح أنه ليس هناك خيار آخر إلا العدول عن القرار الوزاري في هذه المؤسسات

وأضاف أن العدول عن قرار الوزير سيحدث بعض الارتباك في صفوف الأسر، التي سجلت أبناءها في بعض المدارس من أجل الحصول على الدعم في بعض المواد، مؤكدا أن استعمال الزمن دائما ما يثير ضجة في صفوف مجموعة من الأساتذة.

التاريخ:2012/10/20
العدد: 10225

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:2

ضحايا الحركة الجهوية والإقليمية يعتصمون أمام أكاديمية جهة العيون

عرفت الساحة التعليمية بالعيون منذ افتتاح الموسم الدراسي، احتجاجات متعددة ولعل أبرزها ملف المتضررين من الحركة الجهوية للموسم الدراسي 2010/2011، والذي جاء نتيجة سحب الإدارة لطلبات المشاركة في الحركة الانتقالية لـ13مشاركا من بلدية المرسى لتفسح المجال لمن هم اقل نقطا من طرفاية للانتقال الى العيون، وذلك جراء إحداث عمالة طرفاية ومنذ ذلك الحين دخل المتضررون في مسلسل نضالي عرف بالتدرج مراعاة لمصلحة المتعلمين الى أن وقعت الادارة المعنية في شخص النائب الإقليمي اتفاق 4/11/2011 الذي ينص على استفادة ثلاثين في المئة كل سنة إلى حين استفادة كل المتضررين من الانتقال، لكن فوجئ المتضررون بتراجع الإدارة عن اتفاقها رغم حصول النقابة المعنية بالملف على نسخة منه، مما أشعل فتيل الاحتجاج مجددا. ودخل المتضررون في صيغ احتجاجية بدأت بعدم تسلم الأقسام إلى حين رفع الضرر، لكن مصلحة المتعلمين وقفت من جديد أمام الأساتذة الذين تراجعوا عن تلك الخطوة وفضلوا الاعلان عن اعتصام بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالعيون لمدة ثلاثة ايام 16و17و18 اكتوبر 2012 .وقد اشار احد المتضررين إلى أنه سيتم الاعتصام بعد عطلة منتصف الدورة كل اسبوع الى حين تنفيذ الاتفاق المبرم مع الإدارة المعنية. ويذكر ان ملف المتضررين عرف نضالات متنوعة منذ شتنبر 2010 .فإلى متى ستبقى الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، تتجاهل مشاكل أسرة التعليم بالمنطقة ؟

حسن بوفوس

37

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 1891
المساء
الصفحة: 10

قالت إنها بدون ماء وكهرباء وتفتقر إلى الأسوار الواقية

فعاليات جمعوية تندد بوضعية مؤسسات تعليمية بضواحي أسفي

نزهة بركاوي

تددت فعاليات جمعوية من الجماعة القروية ثلاثاء بوكدرة بأسفي بالوضعية التي توجد عليها مجموعة من المؤسسات التعليمية التابعة لها، والتي يوجد بعضها بدون ماء ولا كهرباء ولا أسوار تحميها من الأخطار التي يمكن أن تحدق بها وبالتلاميذ. وأضافت المصادر ذاتها أن بعض المدارس والفرعيات الواقعة داخل تراب الجماعة القروية المذكورة، التابعة إداريا لقيادة العامر عمالة إقليم أسفي بجهة دكالة عبدة، توجد في وضعية «مزرية»، ذلك أن جل المدارس تفتقر إلى أبسط المرافق الضرورية من ماء وكهرباء وجدران واقية، حتى إنه في بعض الأحيان تدخل كلاب ضالة إلى الأقسام خلال الحصص الدراسية.

وأضافت المصادر ذاتها أن بعض المدارس شيدت في مكان خال بدون حائط وقائي، كما هو الشان بالنسبة إلى مدرسة المويشنات التي بنيت في مكان خال وسط غابة الحسين المتواجدة بالدوار المذكور، بمحاذاة الطريق الإقليمية رقم 2302. كما أضافت الفعاليات الجمعوية نفسها أن هناك مدرسة «الصوالات» التي تم تشييدها بدوار «الصوالات»، على مقربة من الطريق الإقليمية المشار إليها، حيث تمر من هناك الشاحنات الضخمة المحملة بالأطنان من الرمال بسرعة وصفوها بـ«الفائقة»، مما يشكل تهديدا للتلاميذ الصغار والسكان المجاورين والماشية، بالرغم من العديد من الشكايات التي وجهها آباء وأولياء تلاميذ مدرسة «الصوالات» وبعض المسؤولين، خاصة العريضة السكانية المؤرخة في 17 مارس 2010 الموجهة إلى مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة دكالة عبدة، التي توصلت «المساء» بنسخة منها. كما تقرر رفع طلب إلى المندوب الإقليمي لوزارة النقل والتجهيز بأسفي من أجل إصلاح وترميم وتقوية الطريق المذكورة ووضع علامات التشوير، إلا أن هذا المقرر لم ينفذ، شانه في ذلك شان مقررات أخرى لم تعرف طريقها نحو التنفيذ، يقول محمد حمدوشي رئيس جمعية حوض عبدة.

وقال حمدوشي إن هناك مدارس وفرعيات تفتقر إلى الماء والكهرباء والجدران الواقية بالجماعة المذكورة، ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، فرعية «البريات» المتواجدة بدوار «البريات» بطن الجرامنة بجماعة بوكدرة، وفرعية أولاد ابراهيم بجوار الولي الصالح سيدي عبد الله بلكوش بجماعة شهدة، وفرعية أولاد سعيد بدوار أولاد سعيد دوار أهل سوس، وفرعية المهادي بدوار المهادي، وفرعية أولاد يعقوب بدوار أولاد يعكوب وفرعية الهرامشة بدوار الهرامشة دوار البحيرات. كما تددت الفعاليات نفسها بتغيير اسم مؤسسة تعليمية من مدرسة بوكدرة إلى اسم محمد بلخضير، وهو ما اعتبروه «طمسا للموروث الثقافي لأبناء بوكدرة».

التاريخ: 2012/10/20
العدد: 428.
الخبر
الصفحة : 7

مديرو المؤسسات التعليمية

يحتجون على قرار إعفاء رئيس مؤسسة عبد الكريم الخطابي

بني ملال - لحسن أكرام

نظم مديرو المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والتأهيلية ببني ملال يوم الجمعة الماضي، وقفة احتجاجية أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة أزيلال، للاحتجاج على قرار إعفاء مدير ثانوية عبد الكريم الخطابي الإعدادية ببني ملال من مهامه.

وفي تصريحات متطابقة لـ «الخبر»، أكد العديد من رؤساء المؤسسات التعليمية أن قرار إعفاء مدير إعدادية عبد الكريم الخطابي «سياسي» تتحكم فيه المزاجية، واعتبروه إرضاء للخواطر، وضربا لمبدأ الشفافية والنزاهة، وطالبوا الوزير الوفا بالتراجع عنه وإلغائه.

وكشفت مصادر تعليمية أن السبب الحقيقي في إعفاء مدير ثانوية عبد الكريم الخطابي راجع إلى خلافاته مع المسؤولة عن قسم الاقتصاد بنفس الثانوية، واستغربوا من استغلال النفوذ في قضية الخلاف بين المدير المعفى ورئيسة القسم الاقتصادي التي تعمل تحت إمرته. وفي سياق متصل، اعتبر المديرون المحتجون قرار إعفاء المدير سالف الذكر قرارا فوقيا جائرا، يتناقض مع الأداء المهني الجيد للمعني بالأمر، حيث منحته النيابة الإقليمية للتعليم ببني ملال نقطة 20 من 20 كنقطة إدارية عن أدائه المهني للموسم الدراسي 2011/2012، ولجميع المواسم التي قضاها في إطاره كرئيس لمؤسسة تعليمية.

وفي رده على قرار إعفاء مدير ثانوية عبد الكريم الخطابي، اعتبر المجلس الإقليمي للجمعية الوطنية لمديرات ومديري الثانويات العمومية بالمغرب فرع بني ملال، قرار الإعفاء قرارا مفاجئا وغير مبرر في طبيعته وتوقيته وخلفياته، وجائرا يعتريه الخلل من عدة جوانب، لتناقضه مع أداء المدير المعفى، معللة ذلك بكون هذا الأخير يشهد له بالكفاءة المهنية، وساهم منذ تعيينه كمدير لثانوية عبد الكريم الخطابي ببني ملال في إنجاح الدخول المدرسي بالمؤسسة خلال الموسم الدراسي الجاري، وفي تدبيره لشؤون مؤسسة إضافية خلال الموسم الدراسي 2011/2012 (ثانوية معاذ بن جبل الإعدادية)، وربطه لعلاقات متميزة مع مختلف مكونات المؤسسة ومختلف الفاعلين التربويين. وندد فرع المجلس الإقليمي للجمعية الوطنية لمديرات ومديري الثانويات العمومية بالمغرب بقرار إعفاء مدير إعدادية عبد الكريم الخطابي، وطالب بالتراجع عنه، وأعلن عن استعداده اتخاذ جميع الأشكال النضالية لرد الاعتبار للمدير؛ وتوقيع عرائض تنديدية بقرار الإعفاء.

وقامت لجان إقليمية وجهوية بزيارة مؤسسة عبد الكريم الخطابي ببني ملال منذ أشهر للنظر في مشكل الخلاف الذي نشب بين مدير المؤسسة والمقتصدة، لم تسفر عن أي نتيجة؛ ما دفع بالجهات المركزية إلى الحسم في المشكل بإعفاء رئيس المؤسسة، الأمر الذي اعتبره زملاؤه في العمل شططا في استعمال السلطة، وانحيازا غير مبرر للمسؤولين، في غياب أي قرار مرجعي يؤكد تقصير المدير المعفى في واجباته المهنية.

التاريخ:2012/10/22
العدد: 10226

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:3

مدراء المؤسسات التعليمية

بكليميم يحتجون ضد وزير التعليم

حسن بوفوس

انتظم مدراء المؤسسات التعليمية بإقليم كلميم يوم الجمعة 19 اكتوبر الجاري في وقفة احتجاجية أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين من الساعة العاشرة إلى الساعة الحادية عشر .

وجاءت الوقفة استجابة لدعوة مكتبي الجمعيتين (الابتدائي والثانوي) في أول خطوة مشتركة بينهما محليا . وبحسب اللافتات والشعارات المرفوعة خلال الوقفة، فإنها جاءت ردا على تصريح الوزير المسؤول عن القطاع في حق المديرين . و لمطالبته بالاعتذار عن ماصدر منه منددة في نفس الوقت باسلوبه الذي وصف بالاستهزائي.

واللافت للانتباه في الوقفة هو الحضور الكمي للمديرين، اكثر من 45 مديرا - وخاصة مدراء التعليم الابتدائي الذين كانوا اكثر استجابة لقرار جمعيتهم .على عكس نظرائهم في الثانوي الذين شكلوا قلة خلال الوقفة نظرا لضعف التعبئة وللخلافات السياسية بين الجمعيتين الممثلتين لمكونات الإدارة التربوية في الثانوي بحسب تصريح أحد الحاضرين .

كما كان لافتا أن المنظمين قفزوا على ماهو محلي فلم ترفع شعارات تندد بالمشاكل التي يعيشها المدراء يوميا داخل المؤسسات من مثل ، الخصاص في الأطر التربوية والإدارية وقلة التجهيزات وافتقار المؤسسات للكثير من المقومات - وهو ماجعل الوقفة لم ترق إلى ماكان يطمح له الكثير من الحاضرين .إذ باستثناء المطالبة بالإطار لم ينظرللمطالب الأخرى بعين الرضا ،خاصة في اوساط مدراء التعليم الثانوي الذين كانوا ينتظرون من جمعيتهم مسايرة إخوانهم في الابتدائي في البرنامج النضالي الذي طرحوه خلال الوقفة والمتمثل في مقاطعة البريد من وإلى النيابة ومسك الإحصائيات ورقيا أو معلوماتيا ... مما أثار تذمرا في أوساط الكثيرين منهم.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 10226

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 4

مذكرة وزارية تَشرِّد العشرات مِن مربيات التعليم الأولي بخنيفرة ومؤسسة وطنية تهضم مستحقاتهن

خنيفرة: أحمد بيضي

فوجئت مربيات التعليم الأولي بالأقسام المدمجة للمدارس العمومية بالعالم القروي، بعدد من اقاليم جهة مكناس تافيلالت، بطردهن تعسفا على اساس تنفيذ مذكرة وزارية تحمل رقم 85/ 28 (وهي تعني اساسا العالم الحضري)، وكم كانت مفاجاة هؤلاء المربيات كبيرة عند اصطدامهن بموقف المؤسسة المتعاقدة معهن، المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي التابعة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية، والتي انهت، من جانب واحد، العقدة المبرمة بينها وبين هؤلاء المربيات، وذلك عبر الهاتف قبل تعميم المذكرة، في خرق سافر لمبادئ حقوق الإنسان، ولفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في شقها المتعلق بالارتقاء بمجال التربية والتعليم بالعالم القروي والمساهمة في تمدرس الفتاة القروية، ولا جدال في ما للتعليم الأولي من دور اساسي في تخصيب ارضية العملية التعليمية التعلمية، وفي تحفيز الطفل على التعلم.

في هذا الإطار، اتصلت ب «الاتحاد الاشتراكي» مجموعة من المربيات المطرودات تعسفا باقليم خنيفرة، واستعرضن مدى قوة الصدمة التي خلفها القرار التعسفي الذي اودى بحياة احلامهن التي نسجوها بطموح كبير، ودفع بهن نحو التشرد والعطالة والاوضاع المريرة، هذا «المصاب» الذي كان طبيعيا أن ينعكس سلبا حتى على نفسية اباء وافراد اسر هؤلاء المربيات، ولم يفتهن التقدم لمختلف الجهات المسؤولة للنظر في مشكلتهن، لكن دون جدوى، إذ تم التعامل مع شكايتهن بالانحياز الواضح للمؤسسة المشغلة، وجميع الجهات المعنية تنكرت لهن وتهربت من تحمل اي مسؤولية اتجاههن.

والأدهى أن «ضحايا القرار الجائر» حسب مصادر «الاتحاد الاشتراكي»، اشتغلن في وضعية قانونية غير واضحة، وفي عدم تسجيلهن بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ودون راتب منذ التحاقهن بأقسامهن، فقط توكلن على املهن في تحسين عيشهن ومستقبلهن، وإنقاذ انفسهن من معاناة العطالة والتيه، حتى انهن يصبن بالإحراج كلما مدن ايديهن لآبائهن من أجل الحصول على مصروف التنقل لمقرات عملهن، ولا واحدة منهن أدركت مصير مستحقاتها المالية المتفق عليها ضمن العقود (المفرنسة)، حيث كان املهن عريض في القبول بإدماجهن بقطاع التربية والتكوين وتسوية وضعيتهن القانونية والاجتماعية، وبينما جاء استقبال سكان العالم القروي لهذه المبادرة بترحيب واستبشار كبير، من حيث ان أطفالهم وطفلاتهم سيستفيدون في سن مبكر من التعليم الأولي بالمجان، يُجهل حاليا مصير هؤلاء الأطفال بعد فسخ عقود العمل مع المربيات.

أطفال من قرية أنفكو

ويشار إلى أن المربيات المذكورات، كان قد تم اقتناؤهن في مباراة خاصة، بحضور منسقة التعليم الأولي بالنيابة الإقليمية وممثل من ميدلت ومكونة وطنية من مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية وممثل عن الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات التي كان جلهن مسجلات بها، وبعدها تم توقيع عقد العمل مع المتفوقات منهن، وبينهن أخريات من ميدلت والراشيدية، لتتم دعوتهن لدورة تكوينية بمركز تكوين المعلمات والمعلمين بخنيفرة، بعدها تم تعيينهن بعدد من المؤسسات العمومية بالعالم القروي، بعد قبولهن في إطار المشروع «EIP1» المتعلق بتطبيق مقتضيات الشق الخاص بالتعليم الأولي ضمن المخطط الاستعجالي، ذلك قبل الإعلان عن افتتاح العملية في حفل خاص بقسم للتعليم الأولي بايت إسحاق، حضره النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بخنيفرة، ورغم الوضعية التربوية لبعض الحجرات التي اختيرت للتدريس، فقد اضطرت المربيات إلى تجاوز الإكراهات بحيوية مطلقة، حتى أن إحداهن فضلت التدريس ب «جامع القرية» في إطار الحلول الترقيعية إلى حين إصلاح ما يجب إصلاحه.

إحدى المربيات من ضحايا الطرد التعسفي، أوضحت لـ«الاتحاد الاشتراكي» عن معاناتها وزميلاتها مع هذا الطرد المفاجئ، وكيف تهاوت أحلامهن بين ليلة وضحاها، كما عبرت عن قلقها ازاء ما وصفته بمشكلتهن مع الأبناك التي فتحوا فيها حساباتهم من دون رصيد مناسب، على أمل انهن سيتوصلن بأجورهن التي ظلت حبرا على ورق، وقبل توقيع «محضر الخروج» فوجئن بعدم رد المؤسسة المشغلة على اتصالاتهن الهاتفية، قبل تحملهن لمشاق السفر نحو العاصمة الرباط حيث استقبلتهن هذه المؤسسة بتبرير مهزوز على اساس وجود مشكل في طريقه إلى الحل بينها وبين الأكاديمية الجهوية.

وخلال افتتاح الموسم الدراسي الجديد، التحقت المربيات بمقرات عملهن بالعالم القروي، إلا انهن فوجئن بقرار الطرد التعسفي دون سابق إخبار أو ادنى تبرير منطقي، ودون احترام لا لتاريخ العقدة المبرمة بينهن وبين المؤسسة المشغلة، ولا لباقي بنود هذه العقدة، مع إفراغ الحجرات من أدوات التعليم الأولي، والتعامل معهن بمواقف جافة ومهينة، ما دفع بهن إلى تعميم صرختهن وعرائضهن على عدة هيئات وإطارات حقوقية ونقابية وإعلامية وجمعوية لأجل مساندتهن في محنتهن، وفي ما تعرضن إليه من حيف سافر بمملكة الحق والقانون والدستور الجديد، مع التشديد على فتح تحقيق لتحديد المسؤوليات.

ومن حق المتتبعين الاستغراب من ملف هذه القضية مقارنة مع موقع المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي، حيث نشرت اهدافها المتمثلة في «توعية الفاعلين إلى المشاركة بشكل مباشر او غير مباشر لإنجاح مشروعها الكبير»، مع «ضمان التاطير والتعليم في مختلف انحاء المملكة، بحيث ستستقبل إلى حدود سنة 2017 حوالي 50 بالمائة من الأطفال الذين يتراوح سنهم ما بين 4 و5 سنوات (أكثر من 6000.000 طفل) على المستوى الإداري»، نضيف في موقعها.

التاريخ: 2012/10/20
العدد: 4799

الأحداث المغربية

الصفحة :7

300 تلميذ يعتصمون أمام سرية درك عين عائشة بتاونات

تاونات : محمد بنعمر

في تحد واضح لقساوة الطبيعة، بعد الأمطار العاصفية التي عرفها إقليم تاونات مساء أول أمس الخميس، صمد حوالي 300 تلميذة وتلميذ بجماعة مزراوة ينحدرون من عدة دواوير، حينما استمروا في تنفيذ وقفة حاشدة واعتصام أمام سرية الدرك الملكي بعين عائشة لمدة فاقت الست ساعات إلى حدود وقت متأخر من الليل، احتجاجا على حجز سيارة نقل، كانت تقلهم نحو مؤسستهم التعليمية إعدادية عين عائشة من قبل رجال الدرك الملكي، بدعوى أنها سيارة للنقل السري.

«الأحداث المغربية» انتقلت إلى مُعتصم التلاميذ أمام مبنى سرية الدرك، حيث احتشد المئات من التلميذات و التلاميذ رفقة آبائهم، مكسرين صمت الليل وهدوئه بترديد النشيد الوطني ورفع شعارات مُنددة بحت بها حناجرهم، دون أن تحبط عزائمهم قساوة الطقس أو الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، بل زادهم ذلك عنادا و إصرارا على المطالبة بالإفراج عن السيارة المحجوزة.

وللوقوف على حيثيات الموضوع أفاد حسن الصبار، أب وعسكري متقاعد من دوار شريطة، أن الآباء ظلوا ينتظرون عودة أبنائهم وبناتهم مساء الأربعاء الأخير إلى غاية العاشرة ليلا، لتنتشر حالة من الذعر والقلق وسط الساكنة، لتتناسل بعدها التأويلات والمخاوف، حتى علموا أن درك عين عائشة أوقف السيارة التي تقل أبناءهم وتم حجزها، بدعوى أنها سيارة للنقل السري، والتلاميذ مجرد «بلايص» -يقول الأب- ، مضيفا أنه في ظل غياب حلول قانونية وبدائل مناسبة لمشكلة مواصلة تمدرس التلميذات والتلاميذ القاطنين بالدواوير النائية، يبقى هذا النوع من النقل هو الاختيار الأوحد، واصفا سائق السيارة المحجوزة بـ«المجاهد» بحكم أنه يقل التلاميذ على الساعة السادسة صباحا ويعيدهم السادسة مساء، قاطعا مسافات كبيرة عبر طرق غير معبدة حتى ينالوا نصيبهم من التعليم الذي لم يحظ به آباؤهم وأمهاتهم مقابل مبلغ زهيد شهريا يقدر بـ 75 درهما.

وفي نفس السياق، ذكر أب آخر أن إقليم تاونات يعج بسيارات النقل السري التي تحيط أسوار وجنبات الأسواق الأسبوعية ويتم غض الطرف عنها، موضحا أن الدولة عوض التشديد في محاربة النقل السري كان يجدر بها توفير إقامة دائمة للتلاميذ وتغطية كل الدواوير بسيارات النقل المدرسي التي كثيرا ما يستفيد منها أبناء المحظوظين فقط، متناسية وعودها والتزاماتها في محاربة ظاهرة الهدر المدرسي وتنزيل مقتضيات الدستور والارتقاء بجودة التمدرس وتشجيع تمدرس الفتاة القروية.

42

أقدمت مؤخرا نيابـة وزارة التربية الوطنية بصفرو والأكاديمية الجهوية فاس بولمان، على إنذار 20 أستاذا وأستاذة يمارسون التدريس في إعدادية وادي الذهب، بعـد أن كانوا قد امتنعوا بشكل جماعي في يونيو الماضي عن القيام بالمراقبة في امتحانات الباكالوريا: وقد احتجت هيأة التدريس المتضررة من هـذه الرسائل الإنذارية، معتبرين أن عقوبـة الإنذار مـن اختصاصات المجلس التأديبي المكون من أعضاء اللجان الثنائية الجهوية مثلما تنص على ذلك فصول القانون الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية و ليس قانون الوظيفة العمومية .

التاريخ:2012/10/20
العدد: 8309

الصحراء المغربية

الصفحة:4

توقيف

إعفاء النائب والتحقيق مع مسؤول المالية بنيابة التعليم مولاي رشيد بالبيضاء

خديجة بن اشو

■ كشفت مصادر نقابية أن محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، أمر بتوقيف رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية، محمد العلا، في نيابة التعليم مولاي رشيد بالبيضاء، الثلاثاء الماضي، وبإعفاء عبد الرحيم الكسيري، نائب التعليم، وثلاثة موظفين بالنيابة من مهامهم، مشيرة إلى أنه سيجري التحقيق مع مسؤول المالية حول ملف «الخروقات المالية» بالنيابة.

وأكدت مصادر نقابية، في تصريح لـ«المغربية» أن وقفة الاحتجاج، التي نظمتها الأطر التربوية بنيابة مولاي رشيد، صباح الثلاثاء الماضي، سرعت بتوقيف رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية بالنيابة نفسها. كما ذكرت أن القرار كان نتيجة مراسلات إلى الأكاديمية الجهوية لوزارة التربية الوطنية بجهة الدار البيضاء، وإلى الوزارة، وبعد تحقيق من طرف لجنة من المفتشية العامة للوزارة بطلب من النائب، نهاية شتنبر الماضي.

ولم تقتصر إجراءات التوقيف على رئيس المصلحة المالية والإدارية، الذي شغل المنصب نفسه مع أربعة نواب، تضيف المصادر ذاتها، بل شملت إعفاء النائب عبد الرحيم الكسيري، ورئيس مكتب الميزانية ومهندس عن مهامهم.

وقال جابر المحجوب، الكاتب الإقليمي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب)، في تصريح لـ«المغربية»، إن وزير التربية الوطنية اتصل هاتفيا بالنائب، مساء الثلاثاء الماضي، ليخبره بالإعفاء عن مهامه، إلى جانب إعفاء ثلاثة موظفين بالنيابة نفسها».

واعتبر المحجوب إعفاء النائب «عملية مقصودة من طرف فئات معروفة تغطي على الفساد بمصلحة الشؤون المالية والإدارية».

وسبق أن نظمت الأطر التربوية التابعة لنيابة مولاي رشيد إضرابا محليا، يوم 16 أكتوبر الجاري بدعوة من النقابة الوطنية للتعليم (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) والنقابة الوطنية للتعليم (الفيدرالية الديمقراطية للشغل) والجامعة الوطنية لموظفي التعليم (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب) والجامعة الوطنية للتعليم (الاتحاد المغربي للشغل).

واحتجت شغيلة التعليم، حسب بلاغ مشترك للنقابات الأربع، على ما اعتبرته «محاولات التستر والتغطية على رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية بالنيابة من طرف وزارة التربية الوطنية».

وزارت لجنة وزارية النيابة نهاية شتنبر الماضي، وفتحت تحقيقا حول ما وصفته النقابات الأربع بـ«اختلالات في الشؤون المالية، بعدما أثر الوضع على حوالي 74 مؤسسة تعليمية».

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 22423
العلم
الصفحة: 5

خريبكة

المتربصون يحاصرون المؤسسات التعليمية

بالرغم من الخطوات الإستباقية التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم بإقليم خريبكة من أجل توفير أجواء ملائمة للدخول المدرسي لموسم (2012-2013) فإن هناك بعض الظواهر المشينة التي تعكر صفوة الآباء والأبناء على حد سواء ،ويتعلق الأمر بتفشي ظاهرة المتربصين بمحيط المؤسسات التعليمية الذين يمتطون الدراجات النارية وأحيانا السيارات، يقفون أمام أبواب المؤسسات ينتظرون خروج التلاميذ والتلميذات.

حيث تبدأ المضايقات والكلام الساقط والمشاجرات مع كل من حاول التدخل من التلاميذ، إنها ظاهرة تعكس بجلاء انحطاط الأخلاق وقلة الحياء، وبالتالي تكريس التشجيع على الإنحراف والهدر المدرسي الشيء الذي يقتضي تضافر الجهود من قبل الجهات التي يعنيها أمر محاربة هذه الظاهرة، والحد من تفشي هذه الصورة التي تبدو متجاوزة ضمانا لحرمة المؤسسات التعليمية وتفادي كل ما يمكن أن ينتج عن مثل هذه السلوكات التي يقوم بها أشخاص لا تربطهم أية علاقة بمحيط المؤسسات التعليمية وخاصة الثانويات الإعدادية والثانويات التأهيلية.

إن آباء وأولياء وأمهات التلاميذ والتلميذات يناشدون الجهات المسؤولة من أجل المبادرة إلى محاربة هذه الظاهرة من خلال القيام بحملات ودوريات أمنية لمنع هؤلاء المتربصين بمحيط المؤسسات التعليمية بمدن الإقليم والضرب على أيديهم

أحمد العيادي

45

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 889
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 8

نقابات تعليمية بدائرة القصيبة تطالب بتوفير الأمن بثانوية اغرم العلام

■ كمال عسو ■

تنظم المكتب المحلي لاغرم العلام الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (ت - و- ش)، الجامعة الوطنية للتعليم (إ - م - ش) والمكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم (ك - د - ش) وقفة احتجاجية يوم الخميس الماضي أمام مقر دائرة القصيبة احتجاجا على انعدام الأمن بثانوية اغرم لعلام التاهيلية ومحيطها.

وحسب بيان لهذه المكاتب النقابية، تتوفر «أخبار اليوم» على نسخة منه، فإن هذه الوقفة الاحتجاجية جاءت بعد أن «تلقت هذه النقابات نبأ الاعتداء السافر الذي تعرضت له إحدى الأستاذات العاملات بثانوية اغرم لعلام التاهيلية، من طرف أحد تلاميذ المؤسسة، الذي أقدم على إهانتها وتهديدها واعتراض سبيلها وهو في حالة سكر، يوم الأربعاء 10 أكتوبر الجاري».

واستنكرت المكاتب النقابية في البيان نفسه «هذا الاعتداء، مطالبة بالفصل الفوري للتلميذ المعني من الدراسة، ومتابعته قضائيا، بالنظر إلى حجم الخروقات الثابتة في حقه (السكر العلني داخل وخارج المؤسسة، تعاطي المخدرات، التعامل السيئ مع الأساتذة، الاعتداء والتحرش بالتلميذات والتلاميذ...)، وكذا الزيادة في أعوان الأمن بالمؤسسة».

وطالب المكتب المحلي لاغرم العلام الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (ت - و- ش)، الجامعة الوطنية للتعليم (إ - م - ش) والمكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم (ك - د - ش)، في البيان ذاته، السلطات المحلية بتحمل مسؤوليتها في توفير الأمن للمؤسسة ولمحيطها، خاصة في ظل استمرار انتهاك حرمتها وتعرض بعض أطرها للإهانات من طرف غرباء عنها».

التاريخ:2012/10/22
العدد: 10226

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:13

أعوان المؤسسات التعليمية بوزان يحتجون ضد حرمان أسرهم من فرحة العيد

محمد حمضي

بعد أن شعروا بأن المشغل قد تنصل من كل الإلتزامات التي سبق أن قطعها على نفسه في حوارات سابقة وبحضور ممثل الإدارة الترابية الإقليمية، ولأن أجراس عيد الأضحى المبارك بثقله الإنفاقي قد دقت وهم لا زالوا لم يتلقوا أجورهم عن شهر شتنبر فما بالك بشهر أكتوبر، وبعد أن فطنوا بأن جهة ما توجد في علاقة تماس بملفهم قد دخلت على الخط لتكسير شوكتهم ، تداول أعوان النظافة والطبخ والحراسة العملين بالمؤسسات التعليمية بإقليم وزان في الجمع العام الذي دعت له نقابتهم العضو بالمركزية الفدرالية الديمقراطية للشغل، وقرروا الدخول في سلسلة من المعارك النضالية .

الخطوة النضالية الأولى تمثلت في الدخول في إضراب يومي 16و17 اكتوبر مصحوبا بوقفة احتجاجية امام باب العمالة والمبيت الجماعي امام بابها إلى حين إطلاق سراح اجرتي شتنبر واكتوبر . في انتظار العودة إلى طاولة الحوار من اجل التدقيق والحسم في مختلف ما هو وارد في الدفتر المطلبي للنقابة .

الوقفة الإحتجاجية لهذه الفئة التي من دون خدماتها المقدمة في شروط صعبة وظروف لا إنسانية ، فإن الحياة بالمؤسسات التعليمية سيصيبها الشلل وستترتب عنها عواقب غير منتظرة ، ردد خلالها (الوقفة) شعارات منددة بالاستفزازات التي يتعرضون لها ، وطالبوا الشركة المشغلة بتسوية وضعيتهم مع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، وصرف اجورهم التي يجب ان تحفظ كرامتهم بدلا من فتات الموائد الذي يقدم لهم بالطرق المعمول بها بمختلف المؤسسات الخاصة . و تحديد ساعات عملهم و مهامهم داخل هذه المؤسسات

ونظرا لحساسية الظرفية الإجتماعية التي تلقي بظلالها على هذه المعركة فقد سارع الكاتب العام لعمالة بدعوة طرفي النزاع (المشغل والمكتب النقابي) للاجتماع تحت إشرافه من أجل تطويق تداعيات هذا النزاع الإجتماعي . وهو لقاء يقول مسؤول نقابي تابع جلسة التفاوض انتهى بالتزام ممثل الشركة بصرف كل المستحقات المالية لأصحابها التي لازالت في ذمة الشركة على أبعد الحدود يوم الإثنين 22 أكتوبر ، في انتظار العودة إلى طاولة التفاوض في الأيام القليلة القادمة للحسم في باقي النقط العالقة .

التاريخ:2012/10/22
العدد: 10226

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:13

طلبة و تلاميذ في وقفات احتجاجية

استفحال أزمة النقل التلاميذي تزيد من حالة الاحتقان بمدينة فاس

محمد بوهلال

لايكاد يخلو يوم دون أن تعرف حركة النقل الحضري وقفة احتجاجية من طرف الطلبة والتلاميذ ، كان آخرها الوقفة التي خاضها التلاميذ القاطنون بزواغة والذين يتابعون دراستهم في منطقة بنسودة، و ذلك يوم 15اكتوبر 2012 بمحطة وقوف حافلات ازواغة مرددين مجموعة من الشعارات لإسماع أصواتهم للمسؤولين عن االشركة التي تسلمت زمام تدبير النقل الحضري المفوض بفاس . وقد استمرت الحركة الاحتجاجية زهاء ساعة إلى أن تم فض التلاميذ والتلميذات من طرف رجال الأمن ، وقد اكد عدد من المحتجين في تصريحاتهم للجريدة ، أن السبب الرئيسي لوقفتهم الاحتجاجية يعود لكون حافلات النقل الحضري لاتتوقف بالمحطة لاكتظاظها تارة او لتأخرها تارة أخرى ، مما يتسبب لهم في ضياع حصصهم الدراسية .

يذكر أن الشركة التي فازت بصفقة التدبير المفوض منذ حوالي شهرين لم تكلف نفسها عناء ضخ حافلات جديدة كما هو منصوص عليه في دفتر التحملات الذي التزمت بتطبيقه، والذي تنص بعض بنوده على أن مدة العقد ستستمر 15 سنة بمبلغ إجمالي قدره 431040000 د ، منها 409.040.000 د ، موجهة لاقتناء الحافلات على الشكل التالي :

219.270.000.00 د ، اي 50.9 في المئة خلال الخمس السنوات الاولى .

181.570.000.00 د مابين السنة السادسة والعاشرة .

30.200.000.00 د خلال السنوات الخمس الأخيرة

لكن الشركة لم تظهر بالوجه الذي كان من المفروض أن يعكس الدعاية السابقة لها وما تؤكده بنود العقد حيث مازالت تواصل عملها بنفس الحافلات التي كانت تملكها الوكالة الحضرية للنقل الحضري بفاس ،كل ما قامت به انها وضعت المساحيق والماكياج عليها ،وذلك بصباغتها باللون الأزرق الذي خصصته للخطوط المتوجهة إلى مختلف مناطق فاس، بل إن اغلبها لايزال على حاله السابق ملونا بالبني ،في حين طليت الحافلات المخصصة للنقل المدرسي باللون البرتقالي ، وكان من المفروض فيها أن تقتحم سوق فاس بأسطول جديد بمجرد تسلمها مهام التدبير المفوض، ،الشيء الذي أثار استغراب مواطني فاس وطرح ويطرح علامات استفهام حول التدبير المفوض للنقل الحضري بفاس، خاصة من طرف احزاب المعارضة بمجلس فاس .

والملاحظ ان المداخيل اليومية للشركة ارتفعت بشكل ملموس حسب مجموعة من المصادر، إذ انتقلت من 9 ملايين سنتيم يوميا عند افلاس الوكالة او من أرادوا إفلاسها ، لتنتقل المداخيل الى اكثر من 20 مليون سنتيم يوميا ،بفضل حرص الشركة وتوظيف عدد من المراقبين من خارج فاس ، وبالمقابل تم ضرب مجموعة من المكاسب الاجتماعية التي كانت تقدمها الوكالة سابقا كالسماح بانخراط الموظفين والتجار الصغار في خطوط النقل الحضري ،كما تم حرمان الطلبة والتلاميذ المنخرطين من الاستفادة من النقل في العطل والأعياد الوطنية والدينية ،بل الأدهى ان الشركة باتت تطالب التلاميذ والطلبة بإثبات سكناهم حتى تمكنهم فقط من الخطوط المتوجهة من والى منازلهم نحو الجامعات والثانويات والاعداديات .

وإذا كان مجلس فاس صادق على التدبير المفوض للنقل الحضري خلال دورة يوليوز 2012 بعد ان رفضت اغلبية العمدة إحداث شركة للتنمية المحلية ، فإن سكان فاس ينتظرون من الشركة الجديدة العمل على تنفيذ بنود العقد الخاص بالتدبير المفوض للنقل، وذلك بإضافة حافلات جديدة لدعم خطوط النقل المدرسي والجامعي والتوفيق بين العمل التجاري والاجتماعي، سيما وأن أغلب مستعملي الحافلات هم من الطبقات الشعبية الكادحة من عمال وفلاحين وموظفين وتجار صغار .

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 4780

الأحداث المغربية

الصفحة :6

تلاميذ يبتزون طبيبا بأحد المستوصفات بوجدة

أقدم 3 تلاميذ على ابتزاز طبيب يشتغل بمستوصف بشرق مدينة وجدة، عندما عمد هؤلاء التلاميذ إلى تسجيل حوار دار بينهم وبين الطبيب المذكور بواسطة هاتف نقال، بخصوص الاستفادة من شهادات طبية مزورة مقابل مبالغ مالية، لتبرير غيابهم عن الحصص الدراسية، وحينما رفض الطبيب عرضهم والخضوع لمطالبهم قاموا بتهديده بكشف محتوى الشريط، مع العمل على نشره على نطاق واسع عن طريق الوسائل الإلكترونية، إذ لم يكترث الطبيب في بداية الأمر لكلام التلاميذ واعتبره مجرد مزحة، أو طيش شباب يرغب في شهادات طبية بأية وسيلة كانت لتبرير غيابهم عن الدرس.

ولم يكتف التلاميذ بإخبار الطبيب بالعملية شفويا فحسب، بخصوص الشريط الذي تم تسجيله، بل قاموا بوضعه تحت باب مكتبه، وبمجرد ما عثر الطبيب على الشريط قام بقراءته لمعرفة فحواه، حيث أقدم بعد ذلك على إخبار المندوبية الإقليمية للصحة بالواقعة، حيث أيدت هذه الأخيرة فكرة الاتجاه نحو إبلاغ الشرطة وإخبارها بالنازلة، حيث تم فتح تحقيق معمق في هذه القضية.

وأكد مصدر مطلع أن مصالح الأمن قد قامت بالاستماع إلى الطبيب وتلميذين يوم الخميس الماضي على خلفية هذه القضية، حيث أفضت هذه العملية إلى اعتقال تلميذين قبل أن يتم الإفراج عن أحدهما بكفالة مالية، في حين أن الأبحاث جارية من أجل توقيف التلميذ الثالث الذي من المرجح أن يكون فر نحو الجزائر عبر الشريط الحدودي الفاصل بين المغرب والجزائر. كما أضاف نفس المصدر الذي أكد أن التحقيقات طالت أيضا رجل أمن خاص يشتغل في المستوصف المذكور، وكذا الشخص الذي قام باستنساخ الشريط.

وجدة:ادريس العولة

التاريخ:2012/10/22
العدد: 942.
الخبر
الصفحة : 7

الجدران المتصدعة بثانوية أيت اعتاب تهدد حياة التلاميذ

أزيلال - لحسن أكرام

افادت مصادر مطلعة من أيت اعتاب «الخبر» بأن جدران القسم الداخلي بثانوية مولاي عيسى ابن ادريس الإعدادية باتت تهدد حياة 100 تلميذ من نزلاء الداخلية. وأوضحت المصادر ذاتها أن التصدعات التي تعرفها جدران القسم الداخلي تتسع يوما عن يوم، ويزداد حجمها كلما شهدت المنطقة تساقطات مطرية. وتتخوف الأطر العاملة بالقسم الداخلي بالثانوية سالفة الذكر، بمعية نزلاء الداخلية، من سقوط الجدران فوق رؤوسهم، بسبب اتساع التشققات بكل من بناية المطعم والمطبخ والمخازن.

وأكد عضو من مجلس تدبير مؤسسة مولاي عيسى بن ادريس الإعدادية، في تصريح لـ«الخبر»، أن المجلس عقد اجتماعا طارئا في نهاية شهر شتنبر المنصرم، وخرج بتوصية حول مراسلة وزير التربية الوطنية، وعامل إقليم أزيلال علي بويكناش، والمصالح المختصة، يبلغ من خلالها عن خطر البناية على العاملين بالقسم الداخلي ونزلائه، ويطالب بتدخل فوري قبل وقوع كارثة إنسانية.

وترجع مصادر مختصة تزايد حجم الشقوق بجدران القسم الداخلي بثانوية مولاي عيسى ابن ادريس الاعدادية إلى تواجد هذه الأخيرة فوق منطقة تتكون من تشكيلة صخرية هشة تغطيها تربة بيضاء تنتفخ وتزداد أحجامها كل فصل شتاء، وتتقلص لتعود إلى حجمها الأصلي في فصل الصيف، ما يؤدي إلى تحرك أرضية البناية.

وربطت المصادر ما يقع لجدران المؤسسة التعليمية بأيت اعتاب بعدم قيام المصالح التي أشرفت على بناء المؤسسة بتنفيذ دراسة قبلية لأرضية المنطقة قبل تشييد المرفق التعليمي.

وأكدت المصادر نفسها أن المؤسسة ظلت منذ 1994 تعاني من التصدعات بجدرانها، وتم إصلاح ما وقع بالقسم الخارجي سنة1997، ومرافق النزلاء سنة 2011، وهي نفس السنة التي قامت فيها لجنة تقنية بزيارة للمؤسسة، وقفت على حجم الخطر جراء تزايد حجم الشقوق بالجدران، وأكدت بشكل شفوي أن الجدران تشكل خطرا على التلاميذ والعاملين بالقسم الداخلي.

وتطالب عدة جهات بهدم القسم الداخلي بمؤسسة مولاي عيسى بن ادريس، وإعادة بنائه من جديد تفاديا لسقوط جدرانه المتصدعة على رؤوس الطواقم العاملة به ونزلائه.

وفي سياق متصل عملت أكاديمية تادلة أزيلال على برمجة صفقة خاصة بهدم جناح بالقسم الخارجي بثانوية القاضي عياض بنفس المركز، بعد تزايد خطر جدرانه الآيلة للسقوط على حياة التلاميذ والأطر الإدارية والتربوية، الأمر الذي عزاه المتتبعون إلى الغش في بناء الثانوية، وتغييب دراسة كاملة للمنطقة التي شيدت بها الثانوية، والتي لا تبعد إلا بأقل من 100 متر عن إعدادية مولاي عيسى بن ادريس، حيث لوحظ أثناء عملية هدم الجناح الآيل للسقوط بالقاضي عياض عدم وجود أساسات كاملة تحمي الجدران من مياه الأمطار.

التاريخ:2012/10/22
العدد: 9929
رسالة الأمة
الصفحة :4

أطر تربوية تطالب بالإنصاف وجبر الضرر

■ صدر بلاغ عن اللجنة الوطنية لضحايا النظامين الأساسيين الصادرين سنتي 1985 و2003، الذين تخرجوا بالسلمين 7 و8 ويقبعون حاليا في السلم 10، إثر انعقاد اجتماع اللجنة الوطنية بمقر الجامعة الحرة للتعليم المنضوية تحت لواء الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، يوم الخميس 11 أكتوبر الجاري، وقد استحضر المتضررون والمتضررات الذين شاركوا في أشغال الاجتماع ملفهم المطلبي من أجل ترقيتهم إلى السلم 11.

واعتبارا للتضحيات الجسيمة ونكران الذات وما تجشمته الفئة المتضررة من صعاب اقتضتها ظروف العمل في الزمان والمكان، فإن أعضاء اللجنة الوطنية، يطالبون من خلال بلاغهم بإنصاف كل المتضررين المقبلين على التقاعد وذلك بترقيتهم استثنائيا اعترافا لهم بما أسدوه من خدمات جليلة في قطاع التعليم، وكذا اعتماد معايير منصفة تحد من الاحتقان، مع الإشارة إلى أن اللجنة المذكورة تتوفر على بطاقة تقنية واقتراحات من أجل معالجة هذا الملف. وإذ تؤكد اللجنة الوطنية لضحايا نظامين 1985 و2003 أحقية المجازين في الاستفادة من السنوات الجزافية نظير السنوات المقرصنة، فإنها تدعو وزارة التربية الوطنية إلى جبر الضرر الحاصل للأساتذة غير الحاصلين على الإجازة، وذلك بمنحهم سنوات جزافية إسوة بزملائهم المجازين.

بوشعيب احنيش

التاريخ:2012/10/20
العدد: 9928

رسالة الأمة

الصفحة :1

تلميذة تتعرض للتحرش جنسي من طرف أستاذها داخل إعدادية

ذكر موقع «كود» أن سيدة بمنطقة الدراركة بأكادير تقدمت نيابة عن ابنتها التلميذة المزدادة سنة 1993، بشكاية تتهم أستاذ مادة اللغة الإنجليزية بإعدادية الدفروري بأكادير بالتحرش بها.

وأضاف الموقع الإخباري ذاته، أن الأستاذ كان دائم التعرض للفتاة والتحرش بها، ووفق الرواية نفسها فإن هذه الأخيرة كانت تصد أستاذها كل مرة رافضة الانصياع لميولاته. وأضافت المصادر أن المعني بالأمر حاول جر الفتاة بالقوة أثناء تواجدها بأحد الممرات. وقد وصلت القضية إلى القضاء وتبث فيها ابتدائية أكادير.

51

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 9929
رسالة الأمة
الصفحة: 4

زوجة رجل تعليم بتاونات تتعرض لاعتداء شنيع ومحاولة اغتصاب

■ توصلنا بشكاية «صادمة» من الأستاذ عبد المغيث زعبول، يشتغل بمجموعة مدارس أولاد سالم، الأستاذ المشتكي عاش ليلة الجمعة 12 اكتوبر الجاري كارثة إنسانية، تختزل الواقع البئيس لرجال التعليم الجنود المثابرين الذين اختاروا الاستقرار في البادية ملاذا وقرارا واختيارا.

استيقظ عبد المغيث بغتة على صراخ زوجته المنبعث من حمام المنزل المعزول، ليبادر نحوها مهرولا مباغتا أحد المتلصصين الذي تسلل خلسة بنية الاغتصاب، المجرم وبعد استرسال الضحية في إطلاق صرخات الاستغاثة والدفاع عن شرفها، بادرها بضربة قوية في رأسها، مستعملا حجرا كبيرا الأمر الذي أصاب زوجة الأستاذ بإغماء مفاجئ وجرح بليغ، وأسقطها مضرجة في دمائها.

ولمسنا في اتصال هاتفي مع الأستاذ تأثرا كبيرا وأثرا نفسيا بليغا، خلفه الحادث في نفسيته، وصرح لنا: (مع كامل الأسى والأسف أنقل إليكم تفاصيل فاجعة عشتها في عقر داري، وضع صعبي كانت ضحيته زوجتي ذلك انه مساء يوم الجمعة 2012/10/12، بينما أنا مستلق من عناء يوم شاق من العمل وعقب عودتي من المسجد الكائن بدوار أولاد سالم الصفصافة بجماعة عين اكدح دائرة تيسة تاونات، إذا بي أفاجأ بصراخ زوجتي واستغاثتها من غرفة الحمام، ولهول ما رأيت أصبت بصدمة شديدة، كانت زوجتي فاقدة الوعي مدرجة بالدماء، بعد أن شج شخص مجهول الهوية رأسها عقب تصديها له لمحاولة اغتصابها،

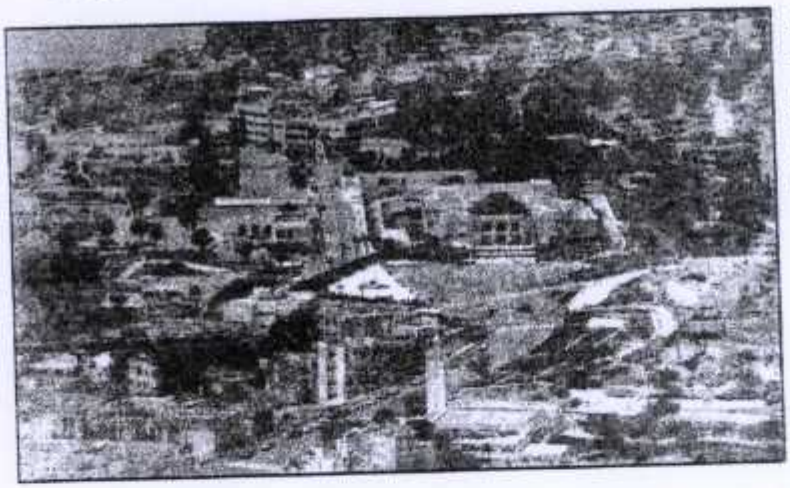

ظانا أنني متواجد خارج البيت، ولاذ بالفرار مستغلا عتمة الليل وانعدام الإضاءة بالمكان الذي كانت تتواجد به، تاركا وراءه حجرا كبيرا ملطخا بالدماء، وزوجتي ممدة على الأرض بين الحياة والموت وطفلتي الرضيعة ذات الاحتياجات الخاصة تستصرخ أمها ولا من مغيث، انني إذ أرفع لكم شكواي عاتبا أهيب بكم الانتصار لعرضي وكرامتي، ولن أرضى إلا بإنصافي بإعمال القانون ومعاقبة ملقي بما يليق من الحزم والصرامة، ر دعتم في خدمة الصالح العام).

تبقى مأساة زوجة عبد المغيث حاضرة في كل بادية خصوصا إذا علمنا أن السلطات المحلية في كل الدواشر لا يهمها سوى هل المعلم حاضر أو غائب، أسئلة كبيرة وقلق أكبر يلف وضع نساء ورجال التعليم، ليبقى السؤال إلى متى تبقى أسرة التعليم مستهدفة من طرف كل الجبناء أو كل المتلصصين الذين يستفيدون من غياب الأمن بالمدشر وظروف الحادثة تفتح الباب عريضا حول مسألة الأمن المفترض توفيره لنساء ورجال التعليم المرابطين بالمداشر والبوادي، وتحمل كامل المسؤولية لرجالات السلطة المشغلين بإحصاء حركات وتأخرات الأساتذة الذين اختاروا التنقل اليومي من وإلى مقرات عملهم عوض الاستقرار الذي تبدو نتائجه ساطعة في قصة المشتكي عبد المغيث.

الطيب الشاوني

52

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 889
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 9

الاعتداء على أستاذتين بالبروج ووقفة احتجاجية تندد بالحادث

■ حكيم العسولي ■

اعتقل عناصر الدرك الملكي بمركز درك البروج بإقليم سطات، نهاية الأسبوع المنصرم، شخصا متهما باعتراض سبيل أستاذتين والتحرش الجنسي بهما ومحاولة اختطافهما بالعنف، وأحال محققو الدرك، يوم الجمعة الأخير، المتهم على أنظار الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بمدينة سطات، وذلك على خلفية الشكاية التي تقدمت بها أستاذتان تعملان بالمؤسسة الثانوية التاهيلية بمدينة البروج التابعة للنيابة

الإقليمية بسطات، والتي أفادتا من خلالها بأنهما تعرضتا لاعتداء من طرف المعني بالأمر قرابة الساعة الـ12 والنصف من يوم الثلاثاء الماضي، حيث أكدتا أن الموقوف اعترض سبيلهما أمام الملأ وبالشارع العام، مصيبا إحداهما بجروح في وجهها، وسلمت لها شهادة طبية تحدد مدة العجز في 18 يوما.

وحسب مصدر قريب، فقد انتقل الدركيون بالبروج فور توصلهم بالخبر إلى عين المكان للوقوف على ملابسات

الحادث، وتم إثر ذلك فتح تحقيق فوري في الموضوع دشنه الدركيون بحملة تمشيطية واسعة لتوقيف المعني بالأمر الذي أطلق ساقيه للريح، وأفادت المصادر ذاتها بأن المعني بالأمر، وأمام تضيق الخناق عليه من طرف عناصر الأمن قام بتسليم نفسه في اليوم الموالي، وبعد تعميق البحث معه اعترف بالمنسوب إليه مدعيا أنه كان يريد الزواج بالمعنية بالأمر، مضيفا أنه تعرض بدوره للضرب من طرفهما سلمت له شهادة طبية تثبت مدة العجز في 17 يوما على حد تعبير المصدر وأضافت مصادر «أخبار اليوم» أن الحادث خلف موجة من الاستياء والتذمر بين صفوف الأطر التعليمية وتلامذة المؤسسة، حيث نظموا وقفة احتجاجية بعد زوال يوم «الخميس الماضي» استنكروا من خلالها الاعتداء الذي تعرضت له الأستاذتان، مطالبين المسؤولين على القطاع الوصي وكذا كافة المتدخلين بالعمل على حماية رجال ونساء التربية والتعليم من الاعتداءات والتعنيفات النفسية والجسدية التي يتعرض لها المربون بين الفينة والأخرى.

التاريخ:2012/10/20
العدد :2587
النهار المغربية
الصفحة:5

اعتداء على أستاذتين تعملان بثانوية البروج

أحالت عناصر الدرك الملكي بمركز البروج بإقليم سطات "الجمعة الماضي" على أنظار الوكيل العام باستئنافية سطات، شخصا متهما باعتراض السبيل والتحرش الجنسي ومحاولة الاختطاف بالعنف، وذلك على خلفية الشكاية التي تقدمت بها أستاذتين تعملان بالثانوية التأهيلية بالبروج التابعة للنيابة الإقليمية بسطات، أفادتا من خلالها أنهما تعرضتا لاعتداء من طرف المعني بالأمر تمام الساعة 12 و30 من يوم الثلاثاء 2012/10/16 اعترض سبيلهما المعني بالأمر أمام الملأ وبالشارع العام مصيبا اياها بجروح في وجهها سلمت لها شهادة طبية تحدد مدة العجز في18 يوما. وفور توصله بالخبر هرع قائد الدرك الملكي رفقة عناصر المركز المذكورة إلى عين المكان للوقوف على ملابسات الحادث، فتحت على إثره تحقيقا فوريا في الموضوع شنته بحملة تمشيطية واسعة لتوقيف المعني بالأمر الذي أطلق ساقيه للريح، وأفادت المصادر ذاتها أن المعني بالأمر وأمام ضيق الخناق عليه من طرف العناصر المذكورة قام بتسليم نفسه في اليوم الموالي، وبعد تعميق البحث معه اعترف بالمنسوب إليه مدعيا أنه كان يريد الزواج من المعنية بالأمر، مضيفا أنه تعرض بدوره للضرب من طرفهما سلمت له شهادة طبية تثبت مدة العجز في 17يوما على حد تعبير المصدر. وأضافت مصادر "النهار المغربية" أن الحادث خلف موجة من الاستياء والتذمر بين صفوف الأطر التعليمية وتلامذة المؤسسة، حيث نظموا وقفة احتجاجية بعد زوال يوم" الخميس الماضي" استنكروا من خلالها الاعتداء الذي تعرضت له الأستاذتين، ومنوهين في الوقت ذاته بالمجهودات التي بذلتها عناصر الدرك الملكي وتدخلاتها الفورية في مثل هذه الحالات.

■ م.م

54

التاريخ: 2012/10/20
العدد: 4799

الأحداث المغربية

الصفحة :7

وفاة تلميذ بتسمم غذائي بسيدي سليمان

سيدي سليمان: جواد الخني

أصيب التلميذ «زهير19- سنة» بتسمم غذائي بعد تناوله لحلويات، ليلة يوم الأربعاء 18 أكتوبر الجاري، بحي الليمون بالقرب من مدرسة الإمام مالك للتعليم العتيق، حيث توفي بعد ساعات قليلة.

وكان التلميذ المتوفى يتابع قيد حياته دراسته في هاته المؤسسة القرآنية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في سيدي سليمان.

وأفاد مصدر طبي لـ «الأحداث المغربية»، أن الطفل بدت عليه أعراض التسمم من خلال انتفاخ البطن وعلامات أخرى. المصدر ذاته أوضح أن فرضية ذلك تبقى قائمة على ضوء نتائج التشريح الطبي، بعد نقل الجثة من المستشفى العمومي بسيدي سليمان إلى المستشفى الإقليمي الإدريسي بالقنيطرة.

من جهتها الشرطة القضائية بمنطقة أمن سيدي سليمان فتحت تحقيقا في الموضوع بمتابعة من النيابة العامة، لكشف ملابسات وظروف حادث التسمم.

التاريخ:2012/10/22
العدد: 10226

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:11

إدارة مدرسة ابتدائية تتعرض للسرقة

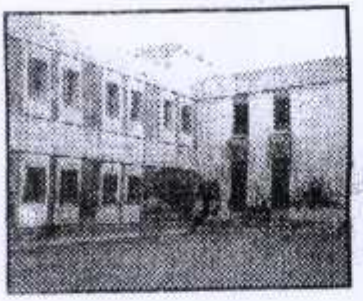

عادت سرقات المؤسسات التعليمية لتطفو من جديد على سطح الأحداث بعين الشق. ففي ليلة السبت/ الأحد 14/13 أكتوبر الجاري، تمكن مجهولون من الدخول إلى مكتب مديرة المدرسة الابتدائية المازيني ، بعد أن تمكنوا من إزاحة الشباك الحديدي بواسطة «بالا» وتكسير زجاج النافذة، حيث تم السطو على الحاسوب النقال الممنوح للمديرات والمديرين من طرف الأكاديمية الجهوية لجهة الدار البيضاء الكبرى، والذي يخزن المعلومات الادارية الخاصة بالمدرسة والعاملين بها والمذكرات الوزارية والجمعوية والاقليمية. مع الاستيلاء على محفظة تضم مبلغا ماليا يخص واجب الاستخلاصات والواجبات المدرسية كالتأمين والبطاقة المدرسية!

وقد حضرت الشرطة العلمية مصحوبة بعناصر من الأمن الاقليمي بعين الشق، والتي باشرت التحقيق من أجل الكشف عن ملابسات هذا الحادث.

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 9929
رسالة الأمة
الصفحة: 6

وجهة نظر

ملف الدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية بين الحال والمآل

هذه المقالة مكرسة - كما يوحي بذلك عنوانها - لمقاربة الأطوار الجديدة والراهنة في ملف الدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية، وتضع أيضا كهدف مواز -على صعيد التأويل واستنباط الدلالات- تتبع الصلات والارتباطات القائمة رمزيا، أو على مستوى أنواع التفسير الأخرى ذات الطابع الموضوعي، بين وقائع وتفاصيل النضال الذي تخوضه هذه الفئة في سبيل مطالبها من جهة، وبين أشكال الاستجابات وردود الفعل المختلفة، والتفاعلات التي تبديها الجهات الأطراف المعنية والمسؤولة بوزارة التربية الوطنية، بما هي تطبيق لمتضمنات الدستور والقوانين المنظمة بهذه الوزارة، أو كما يفترض أن تكون نظريا على الأقل، وذلك لأن الممارسة الواقعية لا تتخذ صورة مختلفة بكل تأكيد

د. بن لحمام بوجمعة

■ اعتصام تجاوز الشهرين

بدأت الوقائع الأكثر دراماتية، والتي عكست أشد الأطوار خطورة في الأزمة بين الوزارة والدكاترة، مع دخول هذه الفئة مطلع السنة الماضية في إضراب عن العمل، وفي اعتصام مفتوح أمام مبنى وزارة التربية الوطنية بساحة باب الرواح...

والواقع أن هذا الشكل النضالي الذي اتسم بتصعيدية واضحة، قد كان في حقيقته حلقة طبيعية ضمن سلسلة المحطات النضالية التي كان يخوضها الدكاترة منذ فتح هذا الملف لأول مرة العام 2002. وفي التطورات القريبة، وكما تكشف بيانات المرحلة، كان الدكاترة قد نظموا إضرابات إنذارية ووقفات احتجاجية، خاصة بعدما فرضت الوزارة المباراة في تصفية الملف، وبعدما نكثت بعهودها واتفاقياتها سواء في إعلان توقيت المباراة من جانب واحد، أو في تجاهل تعهداتها بإشراك الدكاترة في اللجان التقنية وفي لجان التتبع للمباراة.

ولذلك، فالقول إن الدكاترة اختاروا بطريقة تفتقد إلى الحس الوطني توقيت إضرابهم واعتصامهم لم يكن صحيحا، وهذا القول هو بالأحرى ما يجب اعتباره يفتقد إلى الموضوعية. لقد دعمت النقابات الخمس الأكثر تمثيلية هذا القرار وتبنته بتوقيعها على البيان المعلن لهذا الشكل النضالي التصعيدي، هذا فضلا عن استجابة الدكاترة بعدد غير مسبوق فاق الثلثين، وحجهم إلى المعتصم من كل جهات المغرب. وجدير بالذكر، فإن هذا الاعتصام قد تجاوز الشهرين، بحيث بات حدثا استثنائيا ومعطى قياسيا ضمن تاريخ النضال النقابي في المغرب، كما أنه انطوى على قدر من المأساوية والمفارقة لا يمكن تصديقه، وهو ما جعله يكشف عن حقائق رهيبة تتصل بالسياسة العامة في التعليم بالمغرب، كما تتصل بطبيعة تعامل المسؤولين بالوزارة مع ملفات العاملين بها من الفئات المختلفة..

وكما أشرنا في بداية هذا المقال، فإن قصدنا لن يكون هو توثيق وعرض تاريخ المحطات النضالية التي خاضتها هذه الفئة، فإن هذا يمكن الوقوف عليه سواء في أرشيفات النقابات الداعمة، وخاصة لدى هيئات الدكاترة التابعة لها، في مواقعها وأدبياتها ووثائقها المحتفظ بها أو المنشورة، كما يمكن تقصيه في أرشيفات وسائل الإعلام، التي اهتمت بهذا الموضوع سواء منها الوطنية أو الدولية، ولكننا نضع كهدف رصد دلالات هذه الوقائع جميعا وتحليلها، سواء منها ما يتعلق بالقرارات النضالية للدكاترة، أو ما يتعلق بردود الأفعال المختلفة للوزارة حيالها...

أسلحة وزارة التربية الوطنية

وأول معطى يتيحه النظر في تعاطي الوزارة مع ملف الدكاترة - كما مع ملفات باقي الفئات الأخرى- هو تسلحها، على نحو مثير للاستغراب، بالتسويف والمماطلة ونقض الاتفاقيات وإخلاف الوعود، ولعل انطباعا أوليا يمكن أن يثار حيال ما نقرره يذهب إلى أن استنتاجنا يتسم بسذاجة مفرطة؛ فليس من جديد فيما يتم تقريره وقوله، بيد أننا، ومهما تكن مسوغات هذه القناعة شديدة الأفون، سنظل نعتقد أن هذا مسلك خاطئ، لا يمكن تصوره في مسؤولين كبار داخل الدولة. وبالنظر إلى عدد بعد الأكبر ضمن ملفات الفئات التعليمية، فإن الوزارة لا يبقى أمامها من حجة في أن ممارستها التفاوضية مع الفئات المحتجة، أو ممثليها من النقابات، لابد أن تأخذ صبغة شبيهة بالتعاطي السياسي، حيث المجال مشرعا للأخذ والعطاء ولقدرات الأطراف في الدفاع عن مصالحها، بما يعني أنها ممارسة تفاوضية، أساسا، تعتمد فن الممكن.

لقد كان المسؤولون بالوزارة يركنون إلى ما هو مقدور لهم من سلطة ومن قوة موقع، ويتحصنون بكل ذلك من مواجهة أخطاء قانونية فادحة وأوضاع غير قانونية هم من يتحمل المسؤولية الكاملة في خلقها، والتسبب في وجودها بإهمالهم وغياب المسؤولية لديهم.

إن ثمة في الواقع خشية حقيقية أن المسؤولين بالوزارة لا يدركون معنى المسؤولية ويفتقدون إلى تقدير جسامة الأمانة التي يتحملونها، ولما كان ملف الدكاترة هو ما يعنينا في هذا الموضوع، فلا بد أن تكون لنا كلمة عنه في السياق المطروح. تكشف كرونولوجيا الملف أنه جرت مناقشة مطلبه الرئيسي (تغيير الإطار إلى أستاذ باحث) من طرف ثلة من المناضلين الرواد على عهد وزارة السيد المالكي. وكان السيد الوزير أقر في أول لقاء بحق فئة الدكاترة في تغيير الإطار، ووعد بتدارك هذا الاختلال على مستوى القانون الأساسي. ولم يكن أحد ، في واقع الأمر، يتوقع أن هذا الملف – على عدالة مطلبه – لن يعرف طريقه إلى الحل وإلى التسوية القانونية العادلة ولو على مدى سنوات بعد ذلك. ومن جهتهم لم يكن الدكاترة مستعدين للتنازل عن حقهم، فتواصلت نضالاتهم وتصاعدت، ولم تتوقف هي الأخرى إلى حد اليوم. وكان ما تعتمده الوزارة في مواجهة مطالب المحتجين، هو الوعود غير الصادقة، وبإخلاف تعهداتها مع المتحاورين معها، بدل طريق الوضوح والصراحة والشجاعة في اتخاذ القرارات، وهو ما يجعلها تغرق في مستنقع من المشاكل والتحديات التي لا حصر لها ، حتى غدا تعليمنا بصنفه، قياسا إلى نظائره في دول العالم الأخرى جميعا، كاكثرها تخلفا وعدم مواكبة.

إن الأوضاع المأساوية التي تعيشها فئات تعليمية كثيرة ، فضلا عما تضطر إليه من إضرابات عن العمل، وعن الطعام أيضا، ومن اعتصامات هي محن حقيقية تكابدها، وإلى ما بات حقيقة موضوعية في وعي الجميع ، ونقصد هنا فشل وانهيار النظام التعليمي..

والآن تواجه فئة الدكاترة في وزارة التربية الوطنية لوبيا بابى بكل وسيلة وبكل ما هو متاح له من نفوذ أن تحصل هذه الفئة على حقها القانوني والشرعي في تغيير إطارها بالشهادة التي حصلت عليها..

ملف الدكاترة والحكومة الجديدة.

من المهم لاستكمال أبعاد هذا الحديث أن نعود قليلا إلى الوراء، وبالتحديد إلى تاريخ سابق كان فيه الحزب الذي يشكل الحكومة الحالية واحدا من بضعة أحزاب، كانت لا تنفك تحتضن ملف الدكاترة وتدعم نضالهم كلما دعت الحاجة إلى ذلك ودونما قيود أو شروط. ونحن نود أن نشدد على أن هذا كان هو واقع الحال في تلك الفترة. وكان أكثر من قيادي سواء في الحزب أو في النقابة التابعة له، بما في ذلك رئيس الحكومة الحالي السيد بنكيران، قد أبدى دعمه ألا مشروط لقضية الدكاترة اعتبارا لعدالتها أساسا، وذلك في أكثر من مناسبة سواء على المستوى الرسمي، أو في مناسبات أخرى غير رسمية. وزار الكاتب العام للنقابة التابعة للعدالة والتنمية المعتصم التاريخي أكثر من مرة وتعهد أمام الجميع باستمرار وقوف نقابته إلى جانب الدكاترة حتى تحقيق مطلبهم الأساسي في تغيير الإطار. وإني لأتذكر كل هذا كما يتذكره أيضا معظم الدكاترة، بل إنه لم يكن ثمة شك أن التزام الإخوة في هذه النقابة أو في الحزب وما يظن من صدقهم وبعدهم عن الفساد قد كان أكبر مولد للأمل بالحل لدى الدكاترة..

وحتى بعد تعيين الحكومة الجديدة بفترة غير طويلة من الزمن، كان عدد من مسؤولي العدالة والتنمية لا يزالون يبدون تأييدا كاملا لمطلب الدكاترة وحقهم في تغيير الإطار. وشكلت مشاركة السيد محمد يتيم، الكاتب العام لنقابة العدالة والتنمية، في الملتقى العلمي الثاني الذي نظمته العصبة، مناسبة أخرى، ذات أهمية خاصة هذه المرة، أبدى فيها السيد يتيم دعمه للدكاترة وقضيتهم، مقرا بحقهم في تغيير الإطار، وبأهليتهم غير المنازعة لتولي مهام البحث التربوي المختلفة في مراكز التكوين، أو مهام البحث العلمي عامة بالجامعات. وبالنظر إلى أجواء الملتقى وتوقيت انعقاده، وإلى ما صدر عن السيد المسؤول من تعهد علني ورسمي ووعود موثقة، فإن هذا الملتقى، وخاصة مع ما حظي به من تغطية إعلامية رسمية، كان مقدورا له أن يعتبر بمثابة محطة نهائية لنضال الدكاترة، قبل حل ملفهم الذي بات قريبا ومستيقنا أكثر من أي وقت مضى. ومن وجهة نظر عامة، فإن أحدا لم يكن ليشك في تبني العدالة والتنمية لهذا الملف وإخلاصه بعيد المدى في الدفاع عنه.

بيد أن ما تلا بعد ذلك من أحداث ووقائع، مع مباشرة الحكومة الجديدة أعمالها على نحو رسمي، سيكشف عن تطورات ادخلت الملف في مسارات لم تكن متوقعة تماما. فبعد فترة من تنصيب الوزير الجديد ، وبخلاف عدد من الفئات التي لم تنتظر الموعد المضروب للبروتوكولات الرسمية لهذا الحدث، كي تخوض أشكالها النضالية المعلنة، سيضطر الدكاترة لخوض أول شكل نضالي في عهد الحكومة الجديدة، وهو ما أثمر دعوة سريعة إلى حوار مع السيد الوزير شخصيا، رفقة بعض من المسؤولين القدامى في وزارته. ولقد كان غريبا إلى درجة لا تصدق أن السيد الوزير لم يكن يعرف ما تعنيه بالضبط بعض الشواهد والدبلومات في وزارته، ولا ما تنطوي عليه من قيمة إشهادية تفاضلية، وبوضوح الصورة أمام السيد الوزير، فإنه سيعمد إلى إبداء أسفه الشديد على مقدار الظلم الذي لحق هذه الفئة في الوزارات السالفة، وتعهد بشرفه أن هذا الملف سيطوى قبل نهاية سنة 2012. واختصارا، فإن ما سيحدث بعد ذلك هو أنه سيكون للدكاترة لقاء ثان مع السيد الوزير جرى فيه بحث السبل التقنية والعملية لأجرأة الحل في ملف هذه الفئة ، والذي سيكون هو تغيير الإطار للجميع على دفعتين، وذلك عبر المباراة في كل منهما. لكن وبدلا من تنفيذ المتفق عليه، سنؤكد الأيام القليلة التالية أن السيد وزير التربية الوطنية ربما ليس لديه النية في الوفاء بما تعهد به. وبعد إضرابات وتهديدات بالتصعيد من طرف الدكاترة ستفرج الوزارة عن مباراة بـ240 منصبا، فرضت كأمر واقع، وشابتها هي أيضا كسابقتها خروقات قانونية ووقائع تزوير وثقها الدكاترة. ومن عجب بعد ذلك أن وزير التربية الوطنية كان لا ينفك يعلن عن تشبثه بتعهده بالطي النهائي لملف الدكاترة داخل الأجل الذي حدده. لكن هل سيتمكن الرجل من ذلك، إذا علمنا أن ما تبقى من الدكاترة يتجاوز لربما التسعمائة دكتور.

ويمكن أن نشير إلى ما جرى السنة الماضية من تعيين لعدد من حملة شهادة الماستر تعيينا جديدا بهذه المراكز، في وقت كان فيه الدكاترة يخوضون أكثر أشكالهم النضالية تصعيدا للمطالبة بحقهم في تغيير الإطار والالتحاق بمراكز التكوين عبر المباراة أو عبر غيرها من الصيغ القانونية طبعا.. فأي منطق يسوغ إهمال الدكاترة في هذه الحالة – وأغلبهم له تجربة طويلة في التدريس العمومي وفي الجامعات كأساتذة عرضيين لمواد رئيسية في الغالب – وتقديم هؤلاء الطلبة الذين ليست لهم أي تجربة في التدريس، بل يحتاجون إلى من يكونهم ويؤهلهم ليصبحوا أساتذة مبتدئين فحسب! فكيف لهم أن يشتغلوا بمراكز تكوين الأساتذة

لقد أدى المسار غير المتوقع، الذي شهد فيه ملف الدكاترة تراجعا خطيرا، إلى أن يعرف الغطاء النقابي لنضال هذه الفئة تصدعا نتيجة عوامل متباينة سنرجئ الحديث عنها إلى فقرة خاصة ضمن هذا المقال، ويبقى أن نشيد هنا إشادة خاصة بموقف عصبة الدكاترة التابعة لنقابة العدالة والتنمية التي أبت إلا أن تستقيل من هذه النقابة احتجاجا على تخاذلها في الوقوف مع الدكاترة وإذعانها لحسابات حزبية غير مبدئية بالقطع، ضاربة عرض الحائط بكل وعودها في دعم هذه الفئة المناضلة حتى تحقيق مطلبها العادل في تغيير الإطار. كما نثمن عاليا موقف الهيئة الوطنية للدكاترة ونقابة الاتحاد المغربي للشغل لما تستمر عليه إلى الآن من تغطية الملف نقابيا بعدما تملصت جميع النقابات الأخرى الأكثر تمثيلية – التي كانت تحتضنه – من وعودها، وتنكرت دونما خجل لكل تلك الأيمان المغلظة التي كانت تأخذها على عاتقها في الاستمرار إلى النهاية في مناصرة الملف..

الآن، وضمن آخر أطوار هذا الملف، فإن الدكاترة يخوضون إضرابات منقطعة كان آخرها إضراب جرى تنظيمه نهاية شهر (ماي 2012)، على مدى يومين تخللته وقفة احتجاجية أمام مقر الوزارة. وإضراب آخر مع بداية شهر يونيو المنصرم، وذلك ثلاثة أيام (2 ، 3 ، 4 يونيو 2012)، مع اعتصام يومين (2 و3) أمام الوزارة، وإضراب إنذاري عن الطعام ليوم، كان هو أحد أيام هذا الإضراب نفسه. وتتنامى لدى الدكاترة بما في ذلك القاعدون منهم، قناعة واضحة أنه لم يعد أمامهم من خيار، خاصة بعد فشل المراهنة على المباراة الثانية، وبعدما

58

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 9929
رسالة الأمة
الصفحة: 6

بات يضيق الوقت على الحل المفترض، إلا أن يخرج الجميع دون استثناء للمطالبة بحقهم عبر كل الأشكال النضالية بما في ذلك أكثرها تصعيدية؛ إنه بات صعبا الآن أن يتقبل أي دكتور الا بتغيير إطاره إلى أستاذ التعليم العالي مساعد (أو أستاذ باحث)، وهناك فئة أخرى من الدكاترة حصلت على هذا الحق، وليس بين الفئتين من فروق حقيقية توجب هذا التمييز.

وإن كان من عتب ولوم وسخط وإلقاء بالمسؤولية على هذا الوضع، فلن يكون موجها لمسؤولي الوزارة.

إن هذا الملف يحتاج كي يعرف طريقه إلى حل مؤكد، يحتاج إلى توحد الدكاترة وخروجهم جميعا، دون أن يتخلى أحد ؛ لكن للأسف الشديد أن الكثيرين لم تكن لهم قدرة على أن يعوا هذا الأمر. والآن ستكون وطأة الخسارة – إن وقعت لا قدر الله – أكثر شدة على هؤلاء الذين اختاروا الانتهازية واختاروا القعود.

كذلك نود أن نذكر في إطار هذه التطورات الأخيرة أنه كان هناك لقاء تناقلت أخباره وسائل الإعلام وبعض النقابيين الذين حضروه، تعهد فيه السيد وزير التعليم العالي أنه سيلحق الدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية بالجامعات لأنها تحتاج إليهم لسد الخصاص في هيئة التدريس. ووزير التعليم العالي يعرف جيدا ملف الدكاترة، ودافع عنهم عندما كان في المعارضة. ويتساءل أكثر من واحد من الدكاترة عما إذا كان السيد الوزير جادا في وعده، لكن أخرى بنا ، بعدما خبرناه من هؤلاء المسؤولين ألا نهتم كثيرا لما يقولون أو لما يعدون. ولنعطها جدلا أن تكون فرصة يتدارك فيها المسؤولون في العدالة والتنمية بدءا من السيد بنكيران الذي لم يعد يتحدث بأي شيء عن هذا الملف، أو وزير التعليم العالي الذي يكتنف موقفه كثير من التردد، أو محمد يتيم الذي خذل الدكاترة ولم تعد نقابته تهتم بملفهم أي اهتمام.

نقابة التعليم العالي وعداء الدكاترة

تتصدى نقابة التعليم العالي بكل حزم وبكل شدة لأي محاولة لاقتراب الدكاترة من الجامعة. وكأنما تذود عن حمى خلفه لها آباؤها أو ورثته عنهم ، فإن هذه النقابة، ترى أن ليس من حق أحد من دكاترة وزارة التربية أن تطأ قدماه الجامعة التي تملكها. وهو ما يشكل صعوبة في فهم دوافع هذا الموقف المتصلب لهذه الفئة. وإذا كان السبب هو ما يقال من أن الدكاترة لا خبرة لهم بالتعليم الجامعي، فإن هذه حجة مردودة ، وذلك لأن معظم دكاترة وزارة التربية الوطنية يدرسون بالجامعات كأساتذة عرضيين ولمواد ومجزوءات أساسية فوق ذلك، بل ويكون أداؤهم أفضل من هؤلاء ... ثم هل الأساتذة العرضيون – من غير الدكاترة – والذين ليس لأغلبهم شواهد تؤهلهم للتعليم العالي (حملة الإجازة والماستر، والدبلومات الخصوصية ... إلخ)، أقول هل هؤلاء أولى من الدكاترة الأكثر خبرة منهم، فتمتلئ بهم الكليات المختلفة الآن حتى

بانوا مثار احتجاجات الطلبة وشكواهم وإضراباتهم لضعف مستواهم وهزالة بضاعتهم معرفيا وعلميا، بل وعلى مستوى التعبير اللغوي كذلك! وبعد هذا وذاك فالدكاترة هم خريجو هذه الجامعات وصنيعة هؤلاء الأساتذة الجامعيين وثمرة مناهجهم، فإن يكونوا غير مؤهلين فإن هذا النقص مأتاه ممن تولى تأهيلهم وتأطيرهم.

أما إذا احتجت هذه النقابة بضرورة اجتياز المباريات المعمول بها قانونيا في هذا الإطار، والتباري على المناصب المعلنة ، فإن الدكاترة لم يكن لديهم يوما اعتراض على هذا الأمر. لكن المشكل هنا هو أن المباريات لا تعلن إلا لماما وشح كبير، وإذا ما أعلنت – وقلما كانت تعلن. بل كان يجري إخفاؤها وخاصة فيما مضى – فإنها لا تكون نزيهة مطلقا إلا في حالات نادرة. ومما يؤسف له أن هذه هي الحقيقة، وإذا بدت صادمة وغير قابلة للتصديق، فيمكن التحقق والتأكد من ذلك بالعودة إلى ملفات القضاء وأرشيفات الإعلام، أو من أفواه الذين مورس عليهم التزوير وهم كثيرون وقصصهم أكثر إيلاما وأكثر غرابة. من جهة أخرى، فإن مشكل المناصب أو الميزانية لن يكون مطروحا في حال إلحاق الدكاترة بالجامعة، فإنهم جميعهم لهم مناصب مالية ومعظمهم خارج السلم، ثم إن الجامعة المغربية

سنسد – عن طريق هؤلاء الدكاترة – جزءا مهما من خصاصها الكبير في هيئة التدريس، والذي بات مثار شكوى في الإعلام، ولدى كثيرين ممن يعنون بقضايا التعليم الجامعي، وسيزدهر كذلك البحث العلمي الذي يمارسه معظم هؤلاء الدكاترة رغم إكراهات التعليم الثانوي. وستستفيد الجامعة من إنتاجاتهم في هذا المجال، علما أن لدى أغلبهم مؤلفات ومقالات محكمة وحضورا ثقافيا فاعلا لا يتوفر لكثير من أساتذة الجامعات – ونحن نتلمذنا على أيديهم ونعرفهم ونعرف مستواهم العلمي – الذين لا حدود لغرورهم الأجوف ولا لاعتدادهم بأنفسهم على هزالة بضاعتهم.

لقد كان أحرى بأساتذتنا في نقابة التعليم أن يقفوا على الحياد من ملف الدكاترة، ويدعوهم وشأنهم مع وزارة التربية الوطنية، لا أن يتصلبوا على هذا الموقف غير المبدئي وغير الأخلاقي، والذي تمليه المصالح الذاتية.

إننا على ما نعلم من أننا انزلقنا إلى حجاج قاس فيه شيء غير قليل من البساطة؛ بل ومن الإسفاف كذلك؛ ذلك أنه كان أحرى بنا ألا نناقش موقف هذه النقابة لعدم موضوعيته، بل لشذوذه بالأحرى، لكننا لم نجد بدا من أن نذلي بما أدلينا به، وذلك لأننا لم نكن نتوقع تماما هذا الموقف، وكذلك لأن هذا الموقف كان من العوامل الرئيسية في عدم انتهاء ملف الدكاترة إلى الحل العادل المقدور له. وأخيرا لأننا نود من هذه النقابة أن تتجند من باب أولى للمشاكل التي تغرق فيها الجامعة المغربية وهي لا حصر لها، وأن تسعى إلى تحسين جودة التعليم العالي، بدلا عما انزلقت إليه من اهتمام هابط كشف تفاهتها وعرى عوراها.

النقابات وملف الدكاترة

وإذا كان من شيء «إيجابي» وحيد قدمته النقابات لملف الدكاترة ولقضيتهم، فلن يكون سوى هذا الغطاء النقابي الشديد الاهتراء والكثير الثقوب، والذي لم يستفد منه الدكاترة شيئا ذا بال في واقع الأمر. حيث اتخذت من ملفهم ورقة ضغط لحل ملفات أخرى، دون أن تكون لديها نية أو إرادة لحل ملفهم بعد ذلك...

ومع دخول الاعتصام شهره الثاني، ولربما بعد ذلك بأيام قليلة لم تبلغ منتصف الشهر، بدأت تسري في المعتصمين إشاعات وحركة مريبة بكون واحدة من النقابات المحتضنة، ولربما أكثر من واحدة، تريد أن تتخلى عن ملف الدكاترة وترفع غطاءها النقابي عنهم، وتأكد شيء من ذلك بانسحاب بعض أفرادها من المعتصم وعودتهم للعمل. ومن تلك الوقائع المريبة تبين للكثيرين أن هذه النقابات إذا لم تكن صادقة في التزامها فقد تكون أخطر على الملف من أي جهة أخرى تناصبه العداء وتسعى لعدم حله. ولم يمر كثير وقت بعد ذلك حتى صدقت هذه النقابات ما كان مظنونا فيها. وأقدمت على رفع اعتصام الدكاترة الذي فسره الدكاترة المعطلون بأنه تواطؤ مع المسؤولين كان الغرض منه

فض الاعتصام الذي ستقدمه النقابات كثمن لحل ملفات أخرى. وهو ما يمكن أن يكون حدث فعلا. ومهما يحاول البعض أن يدافع عن هذا الموقف فإنه لن يستطيع أن يبرر أن النقابات اتخذت قرارا لم يكن مطلقا في صالح الدكاترة، ولم يقدر تماما شكلهم النضالي (الاعتصام)، المكلف ماديا وإنسانيا. وعلاوة على هذا فإن هذه النقابات لم تكن مجبرة، فيما نعتقد، لترفع الاعتصام وهو قرار كان يجب أن يستشار فيه الدكاترة لأنهم المعنيون به وبنتائجه.

أفق النضال

ترتكب وزارة التربية الوطنية خطأ كبيرا بإصرارها على استبقاء هذه الفئة من الدكاترة في مؤسساتها الثانوية رغم ما تعلم من أن هذا الاستبقاء ينطوي على إهدار جسيم لطاقات وجهود كبيرة كان أحرى أن يتم استثمارها في القطاعات المختلفة كجهود ومشاريع في البحث العلمي تفيد منها الدولة في تحقيق التنمية الشاملة للبلد ماديا وإنسانيا. وبدلا

التاريخ:2012/10/22
العدد: 9929

رسالة الأمة

الصفحة :6

عن تعللهم بحجج واسباب تافهة وتمسكهم بالحقد والشنان والانتقام، فإن على المسؤولين في هذه الوزارة أن يغلبوا مصلحة البلد العليا في التنمية الحقيقية التي لم تقم في بلد، ولن تقوم، إلا من خلال البحث العلمي ونتائجه في التقانة والتصنيع وابتكار الأنظمة المختلفة في المعلوميات وبرامج التعليم والتربية وتطوير المعرفة المنافسة، وغير ذلك من أسس المجتمعات الحديثة المتقدمة والديمقراطية.

وتتجلى الخطورة المتزايدة لقرار الاستبقاء هذا في أن الإهدار المرتبط به لا يتوقف عند هذا العدد المحدد من الدكاترة الذي لا يتجاوز الآن الالف دكتور بعد تغيير الإطار لنحو ستمائة وثمانين آخرين ، بل سيكون مزمنا باعتبار أن هناك أعدادا كبيرة من الدكاترة في الاختصاصات المختلفة ستتخرج كل سنة وسيتم إهدارها هي الأخرى ، بهذا الوضع غير الطبيعي. وإذا أضفنا إلى هذا العدد من الدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية أعدادا تقدر بالمئات، إن لم نقل بالآلاف، وتتزايد كل سنة، تعمل بالوزارات المختلفة، وهي أيضا تتعرض لنفس حالة الإهدار والتعطيل، فإنه يمكن أن يتضح لنا كيف أن الدولة ترتكب خطأ فادحا يهدد التنمية التي تنشدها، وتفوت بعدم اتخاذها قرارا وطنيا شجاعا بوضع حد لهذا النزيف الخطير، فرصا ضخمة سانحة لتحقيق الإقلاع التنموي وبناء الديمقراطية الحقة.

ورغم كل ما تعرض له هذا الملف من مناورات من طرف جهات متعددة حتى لا يجد طريقه إلى الحل، فإن على الدكاترة أن يؤمنوا بدورهم في البحث العلمي، وأن يكون هذا الإيمان بمثابة حافز حاسم يدفعهم للاستمرار في المطالبة بحقهم في ممارسة هذا الدور، وعدم الاستسلام لأي من هؤلاء المسؤولين الذين قصرت نظرتهم عن تبين مصلحة البلد..

والسيد وزير التربية الوطنية قد قطع على نفسه عهدا انه سيطوي ملف الدكاترة عبر حل شامل لا يجاوز فيه نهاية السنة الجارية أو الشهر الثاني من العام 2013. ونحن نذكره بهذا الوعد ، مع إعلامه اننا نذكره ايضا ولا ننساه مهما تكن درجة التزامه به.

أم تراه ليس أكثر من وعد عرقوب ، شأن وعود العديد من المسؤولين قبله !!!

التاريخ:2012/10/22
العدد :2588

النهار المغربية

الصفحة:7

الدكاترة ودورهم في التربية والتكوين

في رسالته الأخيرة بمناسبة العالمي للمدرس، رسم وزير التربية الوطنية صورة عن واقع التعليم بالمغرب وتحدياته، لا تدعو إلى أي يأس من إصلاحه. ويود كل غيور على التعليم، وكل شريف، لو أن هذه الصورة تكون حقيقية، وأن وعود الوزير تجد الظروف المواتية، والالتزام المفترض من نساء ورجال التعليم بحيث يضمن كل هذا تحققها على أرض الواقع. ولذلك سيكون مبعثا على خوف شديد أن حلمنا، الذي يجب أن يكون مقدسا، بتعليم ناجح ومواكب، تقف في وجهه مرة أخرى عوائق تحول دون تحقيقه. إن احدا من أبناء هذا الوطن لم يعد يطيق أن يستمر هذا الوضع المخيف، الذي يعيشه تعليمنا، وبات الجميع يتوقون إلى يوم تشرق شمسه بأضواء أمل ساطعة تنزاح معها كوابيس الفشل الذي خيم طويلا.. فهل من مطمع بهذا الحلم العزيز.. وهل من عزمة صادقة تبدد التردد والشك.. إن هذا قطعا هو الهدف الأكثر عظمة والأكثر نبلا الذي يتحدى جدارة المغاربة جميعا بتاريخهم العريق، كما يتحدى إيمانهم بوطنهم، وضرورة أن يكون هذا الوطن في المقدمة بين الأوطان الأخرى..

ونحن نحسب أن أكبر خطر يتهدد إصلاح التعليم ببلدنا هو الا نجد الرجل المناسب الذي يستطيع أن يتحدى تطلع المجتمع إلى التغيير، كما يستطيع أن يخلق لديه الحوافز الكافية للاستمرار إلى النهاية. وفي هذه القضية يكون أكثر ما يجب الخشية منه والاحتياط له هو تلك النوعية من القرارات التي تتسم بالتسرع والتي لا تراعي ابعاد العدالة الديمقراطية والمصلحة العامة ، وتلك الأوضاع غير الطبيعية وغير القانونية التي تعانيها بعض الفئات في الوزارة ، دون أن تجد من يسعى إلى إصلاحها. إن مثل هذه الأخطاء تشيع انطباعا سرعان ما يتحول إلى قناعة أن ما من شيء جاد ، وأن الأمر كله عبث في عبث ؛ فلا أمل إذن في أي تغيير حقيقي..

وبرغم أن الوفا أتى إلى الوزارة في مرحلة هي من اسوء المراحل في تاريخ التعليم بالمغرب، ومن أكثرها تعقيدا وتحديات، فإن كل هذا لن يكون، بالنسبة له، مسوغا كيما يقع في نفس أخطاء سابقيه ، أو أن يغادر الوزارة، آخر المطاف، وهي باقية على حالها القديمة، بل وما فعل غير أن زادها ضعفا على ضعفها. إن هذه الوضعية الاستثنائية، على النقيض من ذلك، يجب أن تكون دافعا وحافزا يجعل الوزير على قدر من الحساسية والتنبه والحكمة حيال قراراته، وحيال الأخطاء، خاصة، كيلا يرتكبها..

وإننا مهما التزمنا أكثر المنظورات تسامحا وتفهما، لا نملك إلا أن نقول ، مع شديد الأسف، أن الوفا لم يحتط بما يكفي للأخطاء، وانه، من ناحية أخرى، قد أظهر من الأدلة ما يكفي على أنه يمتلك استعدادا للتعايش مع الأوضاع غير القانونية وغير المعقولة وقبول أن توجد بوزارته. وأقرب الأدلة انه عندما مارس المبرزون حقهم الدستوري والقانوني في الإضراب احتجاجا على تملص الوزارة وإخلافها لوعودها ، قام الوزير بإصدار قرار بمعاقبتهم عن طريق الاقتطاع والمجالس التأديبية والإجهاز على حقهم في ساعات العمل. وأمام هذه الواقعة لن نفوت أن نسجل استغرابنا كيف يمنح الوفا نفسه الصلاحية لتجاوز القانون وتجاوز الدستور. وفي واقع الأمر أن الوفا، في هذا القرار بالضبط ، هو من يجب أن يعاقب ويحاسب ؛ فالمبرزون لم يفعلوا غير أن مارسوا حقهم الذي يضمنه الدستور دون أي تجاوز، أما الوزير فقد تعمد الخطأ عندما سمح لنفسه بتحدي القانون والدستور والاعتداء على هذه الفئة.

لقد كان أهم ما راهن عليه الوفا في رسالته، واعتبره دليلا على سداد سياسته في إصلاح التعليم، قراراته بخصوص التوقيت الجديد بالابتدائي، ومنع أساتذة الدولة من العمل بالقطاع الخاص، والخدمة الإلكترونية «إنصات»، وكذلك، وأساسا، إنشاء مراكز جهوية لمهن التربية والتكوين يعول عليها، بما خصص لها من موارد بشرية، في تكوين وتخريج أساتذة نوي كفاءة وتأهيل، وقادرين على رفع تحدي الجودة في تعليمنا.

ويمكن القول عامة وبكل إنصاف وتجرد، إن الوزير، قد كان موفقا في هذه القرارات - وفي أخرى لم نذكر -، وخاصة إذا أخذنا في الحسبان الاحتمالية الكبيرة لتنفيذها؛ ف الوفا ابتعد عن الكلام التنظيري العام، واتخذ بالمقابل خطوات فعلية وعملية لا يمكن المراوغة بخصوص تطبيقها. كما إن قرارات من هذا القبيل إذا شملت كل الاختلالات التي تعرفها منظومتنا التعليمية، فإنها ستؤدي، من غير شك، إلى تحقيق الإصلاح المنشود. إنه لن يكون صعبا اننا نلاحظ ان جزءا كبيرا من السياسات التعليمية السابقة كان مجرد تنظيرات غير عملية وغير موضوعية!! و أقرب إلى الوعود والأماني منها إلى الأوراش العملية المحددة ، والتي تحقق نتائج على ارض الواقع، كما يمكن تتبع مدى إنجازها.

وإذا ما كنا أقررنا ان سياسة الوزير هي سياسة على الطريق الصحيح للإصلاح، فإن هذا لا يمنعنا أن ننبه إلى ان ثمة حاجة إلى مزيد من القرارات العملية الشجاعة حتى يمكننا النهوض بتحدي الإصلاح الشامل المنشود، هذا فضلا عن ضرورة الحزم بخصوص التدابير والإجراءات المتبعة لمراقبة وتتبع تنفيذ هذه القرارات. وهذا امر في غاية الأهمية ، إذ عليه مدار نجاح سياسة الإصلاح أو فشلها..

وحرصا منا ان قرار الوزير، فيما يتصل بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، يحقق النتائج المرجوة، فإن لدينا جملة ملاحظات تهم الدور المفترض لدكاترة الوزارة في هذه المراكز.

وبداية، ومع ملاحظتنا أن ثمة من يجادل في أهلية وجدارة الدكاترة للتدريس بمراكز التكوين، فإننا نؤكد راسا أن هذه الفئة - أي الدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية - هي الأكثر جدارة وتأهيلا، من بين الفئات الأخرى التي يحددها القانون المعمول به في هذه المراكز للتدريس بهذه المراكز على الأقل من الناحية النظرية؛ وذلك بسبب كونها هي الفئة التي تحوز أعلى شهادة علمية في البلد، وكونها على رأس الفئات التي يحددها القانون للتدريس بهذه المراكز، فحسب المرسوم المحدد لهيئة التدريس بهذه المراكز (الجريدة الرسمية العدد 6018) نجد على رأس هذه الهيئة: أطر هيئة الأساتذة الباحثين.

وها هنا شبهة يثيرها البعض من أعداء هذه الفئة - داخل الوزارة وخارجها - مفادها أن الدكاترة ليست لهم خبرة أو دراية بتدريس الديداكتيك والبيداغوجيا وهي أبرز مهام مراكز التكوين. وفي واقع الأمر فهذه شبهة أوهى من بيت العنكبوت؛ فدكاترة وزارة التربية الوطنية وإن كانوا يدرسون مقررات لا تتصل في ذاتها بعلوم التربية المختلفة، فإنهم يمتلكون خبرة بالتدريس وبالفصول وبالإدارة بدعمونها طوال الوقت بقراءات متواصلة في علوم التربية.. وهل جوهر ما يدرس في علوم التربية إلا نتاج خبرة المدرسين المتراكمة مع الوقت والتجربة. ثم إن الدكاترة هم أكثر الفئات تمرسا بالبحث العلمي ولن يعجزهم أن يعمقوا معرفتهم وخبرتهم بعلوم التربية، بل وبوسعهم أن يطوروا من البحث في هذا الحقل الذي نجد أغلب بضاعة من يكتب فيه بضاعة هزيلة ليست أكثر من ترجمة لنظريات الآخرين في بلاد الغرب، وكأننا مصابون بالعقم ولا نستطيع أن ننتج شيئا خاصا بنا.. إن الأمر في مجمله مجرد تيولوجيا حاقدة، وإلا فبأقل تفكير منطقي سيتضح أن الدكاترة هم الفئة الأكثر جدارة من أي كان غيرهم أن يتولوا مهام التربية والتكوين؛ ولقد أثبت من سبق إلى هذه المراكز من الدكاترة - عبر المباراة الأولى - جدارتهم وقدموا أروع الأدلة على استعدادهم للتفوق والإبداع في مجالات التربية والتكوين المختلفة.

والواقع اننا، وإن كنا انخرطنا في هذا الحجاج الذي نرمي من خلاله إلى الدفاع عن حق من حقوق الدكاترة، فإننا نعتقد اعتقادا لا رجعة عنه أننا لن نكون بحال في حاجة إلى الدفاع عن الدكتوراه والدكاترة على وجه الحقيقة؛ فالقضية غير ذات موضوع في واقع الأمر. ونحن إنما نجاري فئة فاسدة حاقدة حاسدة، في أوهامها وترهاتها، اضطرارا، لما نعلم من انها يمكن أن تضلل كثيرا من الناس.. أم اننا على خطأ فيما نذهب إليه وفيما نقوله ؟ !! إنه يمكن أن يحاجج البعض بما يتبدى له من شتى الحجج ويمكن مناقشته، إلا أن يشكك في جدارة وأحقية الدكاترة وأوليتهم من ناحية نظرية بحتة. وعلى هذا الأساس لا يبقى لتلك النوعية من الاعتراضات ذات الطابع النسبي من قبيل أن مستوى «بعض» الدكاترة ضعيف، وأن دكتورا أو أكثر بمركز من مراكز التكوين «أعرفه مستواه العلمي صفر ولا أخلاق له.. إلخ» كما ينخرط في هذا بعض من أساتذة الجامعات أيضا !! أقول إن مثل هذه الاعتراضات لن يبقى لها من قيمة حجاجية مطلقا، وذلك بسبب من نسبيتها واستثنائيتها خاصة، وذلك لأن مثل هذا الكلام النسبي التعميمي يمكن أن يقال في حق كل الفئات الأخرى.

وبالمحصلة، فإن إقصاء الدكاترة وتهميشهم وتجاهل حقوقهم والإصرار على إهانتهم، بإبقائهم ضمن أوضاع لا تليق بمستواهم وشهادتهم، لن يكون ثمة ما يفسرها إذا عدنا إلى القانون والمنطق، ولكن سنجد، بكامل السهولة والوضوح، ان اسبابها ترتبط بقناعات أفراد يتصرفون وفق أهوائهم، في تناقض صارخ مع ما تفرضه مواقعهم ومسؤولياتهم. إن هذا الملف يجب أن يطوى دونما تردد أو تأخير، أو انه سيبقى وصمة عار على جبين الحكومة والوزارة، وعلامة فارقة على مدى الإهدار الذي تعرفه منظومتنا التعليمية، وعلى درجة التخبط في السياسات المتبعة بالقطاع...

د. بن لحمام بوجمعة

61

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 889
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 22

اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية

لا يجادل أحد في أن تمتيع الأمازيغية بصفة اللغة الرسمية في الدستور الجديد، هو أحد أهم المكتسبات للمغاربة. هو قرار مهم، بالنظر للتضحيات الجسام التي قدمتها أجيال من مناضلي القضية الأمازيغية في المغرب، ومن يتقاسمونهم الدفاع عن الحقوق اللغوية والثقافية من تنظيمات مدنية وسياسية وطنية.

لكن، بعد عام على إقرار الدستور الجديد، لم تتغير الكثير من الأمور في الواقع، ماعدا بعض الواجهات التي بدأت تتصدر بنياتها حروف تيفناغ، وخاصة البنايات الوزارية. الأمر يبدو وكأن اعتبار الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، لم يغير من وضعها كثيرا ولا من وظيفتها. فقد تم إسكات من يتحدث بها في البرلمان كما كان يحدث من قبل، كما استمر منع الأسماء الأمازيغية، ولا يزال اسم "المغرب العربي" يستعمل على نطاق واسع في الخطابات الرسمية وفي وسائل الإعلام، بل ويستمر تهميش اللغة الأمازيغية في كافة مناحي الحياة.

لم يكن ترسيم الأمازيغية موضوع حملة تحسيسية على الصعيد الوطني من طرف وسائل الإعلام والأحزاب السياسية، حتى يستبطن كل مواطن مغربي فلسفة الاعتراف الرسمي بالأمازيغية، وتتم توعيته بأهمية وضعيتها الجديدة في خلق الإندماج والانسجام الاجتماعي، والتنمية الدائمة والشاملة المطلوبة. وبالاطلاع على كثير من البرامج الإذاعية أو المقالات بالصحافة المكتوبة، يكتشف المرء أنه أمام لغة اختيارية أو جهوية، حيث لم يستوعب بعد الكثيرون معنى أن تكون هذه اللغة «ملكا لجميع المغاربة بدون استثناء»، في الوقت الذي كان من المفروض أن ترسيمها في الدستور سيضمن لها حماية سياسية وقانونية واجتماعية، من هنا كان يتوجب على الدولة أن تقوي استعمالها في المجالات العامة، ومن بينها مجال التربية والتعليم.

حسب خبراء اليونيسكو، فإن أحد أهم عوامل حيوية لغة ما هو تدريسها وفق قواعد محددة، قواعد الإملاء والصرف والنحو التركيب، لكن منذ شتنبر سنة 2011 أي بعد عقد من إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية، فإن واقعها يبدو مريرا وحصيلة تدريسها أكثر من سلبية، إن لم نكن كارثية في الميدان. لقد انطلق التعامل مع هذا الملف من التهميش ليصير إلى الإهمال التام، كما ظل الارتجال والترقيع والهشاشة هو ما يغلب على سياسة تدريس الأمازيغية بسبب المقاربة العتيقة التي تم تبنيها. ورغم وضع محددات استراتيجية واضحة في منهاج اللغة الأمازيغية، إلا أن ذلك لم يعقبه أي تخطيط جدي أو متابعة حثيثة: أقسام دراسية تفتح في وجه الأمازيغية وأخرى تغلق للأبد، الكتب المدرسية بالأمازيغية والحوامل البيداغوجية التي هي أدوات لا محيد عنها غير متوفرة في السوق، في الجامعات، أساتذة باحثون في شعب الدراسات الفرنسية أو العربية، وبعدد قليل، هم الذين يتكلفون بالتدريس في مسالك وماستر الأمازيغية، وينضاف إليهم بذلك ثقل آخر على الحصص التي يدرسونها بشعبهم الأصلية، و هنا يمكن ضعف تجربة تدريس الأمازيغية في الجامعة.

أما بخصوص وزارة التربية الوصية على القطاع، فقد وضعت رؤية استراتيجية لتعميم التدريس بشكل متدرج أفقيا وعموديا يمتد من 2003 إلى 2011، غير أنها لم تضع خطة لمتابعة ذلك ميدانيا، كما أنها لم تسهر على توزيع الكتاب المدرسي الأمازيغي في كافة التراب الوطني. ولأن اللغة الأمازيغية لم يكن لها وضع قانوني واضح قبل دستور 2011، فليس غريبا ألا يتم التعامل مع ملف تدريسها بالجدية اللازمة قبل هذا التاريخ، ولذلك اعترضت تجربة إدراجها في النظام التربوي الكثير من المعيقات والمشاكل.

■ مريم الدمناتي ■

لا ينكر أحد أنه مع تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تحققت مكتسبات عديدة للأمازيغية منذ سنة 2003، سواء من حيث تقعيدها ومعيرتها وتبني حرف تيفناغ لكتابتها، أو إعداد الحوامل البيداغوجية والمقررات الدراسية والمقررات التوجيهية للتعليم الإبتدائي، وقد تم إعدادها جميعها في وقت قياسي، والمفارقة أن المعهد الملكي قام بتلك المهمة قبل تبني الدستور الجديد الذي اعترف بها لغة رسمية.

والآن، بعد أن أصبح للأمازيغية طابع رسمي، فإن من واجب المسؤولين في وزارة التربية الوطنية التعامل معها من خلال الوضع الجديد، والعمل على تجاوز المعيقات التي ساهمت في تأخير تعميمها، وذلك بوضع رؤية استراتيجية واضحة تمكن من تعميم تدريسها أفقيا وعموديا، عبر انتقاء وتكوين مؤطرين بيداغوجيين من مدرسين ومفتشين ومكونين، ولابد أيضا من تخصيص ميزانية كافية تليق بوضع اللغة الرسمية. كل ذلك لن يتم إلا بادماج اللغة الأمازيغية كغيرها من اللغات ضمن أسلاك مختلف المراكز الجهوية للتربية والتكوين بالنسبة للمستوى الإبتدائي والإعدادي والثانوي، وتخصيص حيز زمني لها في مختلف الأسلاك، والحرص على التقييم المستمر والمنظم، وإحداث شعب لدراسة اللغة والثقافة الأمازيغية على منوال بقية اللغات وتخصيص الميزانية الكافية لذلك.

ولأن الأمازيغية بعد سنوات من الشروع في تدريسها لم يتمكن من تعلمها سوى 15 في المائة من التلاميذ بالأقسام الإبتدائية، فإن الطريقة المثلى لتعميمها هو تعيين مدرسين رسميين متخصصين في اللغة الأمازيغية بالمدارس الإبتدائية والإعداديات والثانويات، وأيضا بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين، وهذا سيمكن من تفادي عدم استمرار الوضع الحالي وإهدار الموارد البشرية المؤهلة.

بخصوص التعليم العالي، فإن الآلاف من الطلبة مسجلون في مسالك الدراسات الأمازيغية بأكادير وفاس ووجدة وتطوان والرباط والكثير منهم حصلوا على شهادات والتحقوا بصفوف العاطلين الذين يتظاهرون بين الفينة والأخرى أمام البرلمان. وخلافا لما كان يتذرع به المسؤولون السابقون من قلة الموارد البشرية المكونة في موضوع تدريس الأمازيغية، فإن هؤلاء الشباب العاطلين بمكنهم المساهمة في تحقيق تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في كل الأسلاك التعليمية.

وبعد تمتيع الأمازيغية بالطابع الرسمي في الدستور الجديد يوليوز 2011، فإن تكريس هذا الطابع يقتضي ترسيخ المكتسبات التي تحققت للأمازيغية، ومنها الإلزامية والتعميم والتوحيد والتقعيد وتبني حرف تيفناغ، وهو ما يجب أن يتم التنصيص عليه في القانون التنظيمي الذي تحدث عنه الفصل الخامس من الدستور.

إن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل، ولكنها رمز للهوية. في هذا الإطار فإن السياسة اللغوية لا يجب أن تستغل من طرف أية أيديولوجيا كيفما كان نوعها، لأنها عندئذ لن تعكس سوى مصالح معينة، ولن تمثل حينها سوى مواقف طائفية، كما ستتجاهل بذلك الواقع الثقافي واللغوي.

إننا لسنا بحاجة إلى لغة سياسة، بقدر ما نحتاج إلى سياسة لغوية رشيدة، ولذلك، فإن الدولة مسؤولة عن ضمان أعلى درجة من التمييز الوظيفي بين اللغات التي تصنع تاريخها ومستقبلها بما في ذلك اللغة الأمازيغية.

لكل ذلك، فإن التأخر في إصدار القانون التنظيمي للأمازيغية أمرٌ مرفوض، وقد يؤجج مشاعر الظلم والحيف والإقصاء التي عانت منها الأمازيغية لغة وثقافة لعقود من الزمن.

باحثة في بيداغوجيا الأمازيغية وعضوة المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات

> السياسة اللغوية لا يجب أن تستغل من طرف أية أيديولوجيا، لأنها عندئذ لن تعكس سوى مصالح معينة

التاريخ: 2012/10/20
العدد:. 1890

المســـــــــاء

الصفحة :8

تأملات في مرسوم التعيين في مناصب رؤساء الأقسام والمصالح (2/2)

عبد الإلاه منبه*

تجدر الإشارة إلى أن النص يعاني العديد من الاختلالات قد تصل إلى حد التناقضات في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة إلى المادتين الأولى والثانية، فالأولى تحدد مهام الأقسام والمصالح استنادا إلى اختصاصات وتنظيم الإدارات، في حين نجد الثانية تضيف مهاما أخرى تصدر عن الرؤساء المباشرين دون أن يتم تحديدها، وهو ما يجعلها مفتوحة على جميع الاحتمالات، وقد تصل إلى المزاجية في إسنادها. كما أنها تتناقض مع ما جاء في شروط الترشيح والتباري على برنامج ومنهجية في العمل، إلى جانب تاثيرها على عملية التقييم لأن هذه المادة تقحم الذاتية في تدبير الإدارة، وهو ما يتعارض مع فلسفة النص التي تهدف إلى مأسسة العلاقات الإدارية وعقلنة هياكلها عبر مدها بالعديد من الآليات كتكافؤ الفرص والشفافية في إسناد المسؤولية وحق الطعن في قرار لجنة الانتقاء.

ومن التناقضات التي يمكن ملاحظتها ما تمدنا به المادتان 11 و12، فالأولى ترى أن التعيين في منصب المسؤولية قابل للرجوع فيه بعد انصرام السنة وتقييمها؛ بينما الثانية تحيلنا على أن عملية الإعفاء لا يمكن أن تتم إلا بعد ارتكاب المسؤول لخطإ جسيم وتشترط تعليل القرار، مما يجعل المادة 12 لا تنفي المادة 11 فقط بل تناقض مرسوم تعليل القرارات الذي يعتبر الهياكل الإدارية أدوات تنظيمية، والقرارات التنظيمية لا تخضع للتعليل، لأنها ليست حقا مكتسبا كما هو الحال في الوضعيات الإدارية الأخرى للموظفين؛ فالمسؤولية تخضع للسلطة التقديرية للإدارة لأنه في حالة الخطإ الجسيم تتخذ الأمور أبعادا أخرى، إذ يتم اللجوء إلى الإجراءات التأديبية إن لم تدخل المنظومة الجنائية على الخط.

إلى جانب كل هذا، نجد بعض المواد تتميز بنوع من الغموض كالفقرة الأخيرة من المادة الخامسة التي تشكل حنينا إلى الماضي، وأيضا المادة الثامنة التي تجيز لرئيس الإدارة إعادة الكرة في حال عدم انتقاء أي مرشح، لكن هذه المرة بشروط أقل من الشروط الواردة في النص دون تحديدها، مما يجعلها تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات، من زبونية ومحسوبية.

على أية حال، فإن المقتضيات الجديدة رغم طموحها ونزوعها نحو مأسسة العلاقات الإدارية وربط المسؤولية بالمحاسبة والتقييم المستمر والاشتغال على برامج، بهدف إحداث قطيعة مع الممارسات السابقة التي كانت تطبعها الزبونية والمحسوبية والمزاجية، فهي تبقى غير مؤهلة لبلوغ هذه الأهداف وبلورتها على أرض الواقع، لأنها تحمل في طياتها نقيضها الذي يسعى إلى تكريس ما هو سائد كما هو الحال مع العديد من الفقرات والمواد، كالمادة الثالثة والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة والمادة الـ13 التي تعترف باستمرارية الوضع كما هو ضدا على المادة السادسة والفقرة الأخيرة من المادة الـ11، لأن استثناء هؤلاء بناء على التنقيل هو اعتراف ضمني باستمرارهم في مناصبهم، في حين أن المنطق يقتضي تطبيق المادة السادسة لأنها تعد عمق وكنه ومحور المقتضيات الجديدة، وبالتالي ستشكل رافعة للإدارة لأنها تقيس أهم عنصر في التنمية: المورد البشري؛ ففتح المجال أمام الكفاءات والطاقات الكامنة بكل الإدارات سيكون له، لا محالة، الأثر الكبير على تدبير الشأن العام.

لكن كل هذا يبقى معلقا إلى حين صدور المرسوم الذي نصت عليه المادة الـ14، وفي غياب ذلك فالوضعية تبقى غامضة وضبابية، مما يحتم على الحكومة التعجيل بإصدار هذا المرسوم لتجاوز هذه الوضعية نظرا إلى الإشكالات التي يمكن أن تطرحها، وحتى لا يكون مصيره نفس مصير بعض النصوص القانونية التي لم تتم أجرأتها إلى حد الآن رغم صدورها بالجريدة الرسمية، كما هو الشأن مع مرسوم هيكلة المصالح المركزية والخارجية وتعديلات النظام العام للوظيفة العمومية ومرسوم هيكلة المفتشيات العامة.

*باحث في السوسيولوجيا

63

التاريخ: 2012/10/22
العدد: 4799

الأحداث المغربية

الصفحة :16

السياسات التعليمية

لأن التربية تحيل على مؤسسات متعددة يوكل إليها مهام التكوين و الاكتساب والتطوير، فسنركز في هذه المقالة على المنظومة التعليمية، المدرسية، تحديدا. سنهمل نسبيا الحديث عن فلسفة التربية المتحكمة في هذه المنظومة التعليمية، لكي نركز على تقديم قراءة في السياسة التعليمية بالمغرب، أشكالها وتجلياتها في الحاضر، وآثارها على بناء المستقبل.

لعل الحديث عن السياسة التعليمية، هو حديث عن جمع بصيغة المفرد، على اعتبار أن السياسة هي فن التسيير، وهنا تحديدا تسيير القطاع التعليمي العمومي، قد يكون أفق الغاية السياسية واحدا، لكن تختلف الطرق المؤدية إليه. كما أن تطور المجتمع والدولة، ينعكسان على تطور المنظومة التعليمية، فتتغير السياسة التعليمية التبعة: بهذا المعنى يصح الحديث أيضا عن سياسات تعليمية بما هي مفرد بصيغة الجمع.

لقد كان توطين التعليم، في بداية النصف الأول من القرن 20 ، في المغرب يهدف إلى تبني مرجعية سياسية، غايتها تحرير الدولة المحتلة، وخلق منظومة تعليمية مغربية تقاوم الاستعمار وتدعو إلى التحرر من المنظومة التعليمية الفرنسية. بهذا المعنى نقول إن المرجعية السياسية كانت هي مرجعية الحركات التحررية عموما، والحركة الوطنية تحديدا. وبالتالي كان الأمر يتعلق ببناء أفق تعليمي موسوم بما كان يمكن نعته «بالمدرسة الوطنية».

لكن ومع الاستقلال، لم تعد مهمة السياسة التعليمية محكومة بسؤال كيف يمكن مقاومة وطرد المحتل؟ بل أصبحت موجهة بسؤال آخر: ما هي ملامح الدولة التي يتعين بناؤها؟ لم تتم المراهنة على ربط التعليم بالتنمية المجتمعية، بل كان التعليم آلة لتكوين النخب الجديدة في المغرب، سواء على مستوى الأطر العليا، أو سد الخصاص الحاصل في تسيير دواليب الدولة، وفق ما رسمه الإرث الفرنسي من آثار وشمت سبل وتقنيات التدبير. صحيح نجح التعليم المغربي في تكوين نخب جديدة متعلمة، لكنه لم ينجح على مستوى خلق توافق بصدد المشروع المتعلق ببناء الدولة،ونظام الأولويات، وأساليب تدبير الحكم. لذا نقول إن السياسة التعليمية كانت محكومة أساسا بمرجعية إيديولوجية، انشطرت فيها النخبة الجديدة إلى الموالين للنظام والمعارضين له. لكن عموما يمكننا نعت السياسة التعليمية في هذه المرحلة أسست «للمدرسة النخبوية»، حيث ظلت الفئات العريضة من المجتمع في القرى بل حتى في المدن، مقصية ومهمشة، ولا تستفيد من التعليم كحق إنساني، حيث كان التمدرس امتيازا وليس حقا. وهذا ما يفسر كون النقاش العمومي كان نخبويا بعيدا عن الصراع مع اليومي الذي تعيشه هذه الفئات العريضة، ولعل هذا ما يفسر أحد العوائق التي واجهت المعارضة عموما واليسار على الخصوص.

لقد انتبهت الدولة إلى كون التعليم محالا صراعيا، وأن صناعة النخبة تسير في اتجاه تقوية المعارضة، ما دامت نخبة النخبة هي المستفيدة أكثر من الوضع القائم. لقد تميزت هذه المرحلة بالسعي نحو نزع التسييس عن المدرسة وعن المنظومة التعليمية ككل، لم يعد الهاجس هو تكوين النخب، بل ضمان حد متوسط من التعليم للجميع. لقد أصبحت سياسة التكميم، الرهان الناجح للحد من إحراجات الكيف. ينعلق الأمر بغياب المرجعية (السياسية، الثقافية، والإيديولوجية)، إننا أمام « المدرسة الجماهيرية»، الملبية بأعداد المتمدرسين، لكنها لا تحمل أي مشروع فكري أو إيديولوجي، مجتمعي. لم تعد منشغلة ببناء أو تغيير أو إصلاح الدولة، بل منشغلة بالحصول على شغل ومورد رزق، لم يعد التعلم امتيازا، بل مغامرة مهددة بشبح البطالة.

يبدو أن سياسة تعميم التعليم كانت سيفا ذو حدين، بقدر ما راهنت الدولة على الكم، بقدر ما نجحت في تذويب النخبة المعارضة والتقليص من حضورها وقوتها كذلك. لكن التحرر من المعارضة السياسية وتزايد كمية المتمدرسين، سيجعل المدرسة تتحول إلى موطن لتفريخ العاطلين، وتزايد الحركات الاحتجاجية، المعبرة لا عن أفق بناء الدولة أو إصلاحها أو تغييرها، بل عن التهميش والإقصاء، وكراهية المدرسة، لقد أصبحت الرغبة في التعلم والجدية في التحصيل وفي التدريس مثار سخرية، وعلامة على المذاجة أو نعتا طوباويا وفقرا في الواقعية، وبالتالي أصبح التعليم نموذجا للضياع والهدر في الجهود وفي الزمن. لذا سعت السياسة التعليمية إلى إصلاح المنظومة التعليمية، يروم إدماج المدرسة في سوق الشغل، وحل معضلة البطالة، فانتقلنا إلى نموذج «المدرسة المقاولة»، التي تحكمها مرجعية اقتصادية دولتية (ودولية)، بحيث أصبح ينظر إلى المدرسة كمجال لتأطير وتكوين اليد العاملة، التي يحتاجها تطور المجتمع المغربي، وبالتالي لم تعد المدرسة موطنا لصناعة النخب، بل منبعا لما يمكن نعته «بالبروليتاريا الجديدة»، وأصبح الرهان على النخبة والتميز يصنع في الغالب خارج المدرسة العمومية.

إن الربط الضيق للمدرسة بالشغل، إلى حد الآن لم يكسب رهان الحد من البطالة، بل لم يعمل إلا على تعميقها أكثر. لكن الخاسر الأكبر هو خلق طلاق بين المجتمع والمدرسة، بين المنظومة القيمية والثقافية ونوعية ومستوى التمدرس. صحيح قد تنجح المدرسة في جعل الأقلية تندمج في سوق الشغل، لكنها فشلت في جعل الأقلية تندمج في المشروع المجتمعي، فرغم كون الدولة تتبنى سياسيا مقاربة التنمية البشرية، إلا أنها لم تنجح في جعل المدرسة ولا المتمدرسين ينخرطون بوعي في هذا المشروع المجتمعي، لقد أصبح الرهان على «المدرسة الوطنة» ، لكنها مواطنة بدون مواطنين، ولا يمكن للوعي الجماعي أن يتشكل بدون تربية خاصة على الحرية والاستقلالية، وعلى التفكير النقدي. فبقدر ما تسعى المنظومة التعليمية الحالية إلى تبني سياسة إدماج المدرسة داخل الرهانات السياسية والاجتماعية بقدر ما نجد أن المتمدرس بعيد عن هذا الاندماج، مادام مشحونا بهذا الإقصاء والتهميش وتعمق الإحساس بالدونية، وكلها معيقات تخلق نوعا من الآليات الدفاعية، تتجلى في فقدان معنى التعلم وفي التشكيك، إن لم نقل تحقير قيمة المدرسة.

لقد عرفت السياسات التعليمية أشكالا مختلفة، تتأرجح بين من جهة إضفاء القيمة على المدرسة سياسيا وثقافيا، وجعل المتمدرس متطابقا مع صورته كوطني يدافع عن سيادة الدولة أو كجزء من نخبة تدافع عن مشروع بناء الدولة. وبين من جهة ثانية نزع هذه القيمة عن المدرسة، سياسيا وثقافيا كذلك، حيث أصبح المتمدرس متطابقا مع صورته كمتعلم يريد بالإمكان أن يفرض ذاته داخل وضعية تنافسية أو بالضرورة كعامل يريد أن يحصل على شغل بسيط. وبدون استحضار سياق سيرورة السياسة التعليمية لا يمكن أن نفهم المعوقات الحالية التي تحول دون طموح المدرسة المواطنة، وتعثرها في جعل التمدرس متطابقا مع صورته كمواطن.

تواجه السياسة التعليمية الحالية على مستوى تشخيصي مجموعة من المعوقات يمكن رصد معالمها كالتالي:

إن الاستفراق الذي يعرفه مشهد حاضرنا، الموسوم بدخول برامجيات أخرى في التعلم والتكوين؛ وسائل الإعلام والاتصال والتواصل ، تجعل المدرسة أمام تحد حقيقي: مواجهة إنسان ذو بعد واحد (بالمعنى الذي حدده ماركوز). على السياسة التعليمية أن تعمل على تحرير الإنسان من النزعة الاستهلاكية، وهذا يتطلب مقاربة سياسية أوسع تتجاوز حدود أسوار المؤسسات التعليمية، فلا يمكن أن نسعى إلى إكساب المتعلم قيما لا يجد لها امتدادا في الفضاء العمومي...باختصار لن يشتد عود النظام التعليمي إذا كانت تربته السياسية منخورة بالأعطاب.

لا يمكن للسياسة التعليمية أن تنجح في مهمتها هذه، إذا استمرت في تجاهل وإهمال الكون الثقافي ودوره داخل المنظومة التعليمية، وهذا يعني عدم اختزال الحياة فيما هو واقعي وإعطاء أهمية للذوق والإحساس والجمال، وجعل فضاء المدرسة فضاء للحلم والتخيل والعطاء والمتعة.

لا يمكن تخطي هذين العائقين، إلا بتحرير المدرسة من هذه النزعة الانتقائية الداروينية المتوحشة، حيث البقاء للأقوى وللأفضل. إذ ما زلنا هنا داخل استراتيجية وظيفة إعادة الإنتاج، حيث تصبح المدرسة تكريسا للفوارق الاجتماعية والطبقية، وليس كوة صغيرة لتجاوزها، وللارتقاء الاجتماعي والطبقي.

لعل أحد التحديات الأساسية بالنسبة للسياسة التعليمية هو التفكير في هذا القلب الخطير الذي يحدث بصدد موقع المدرسة، فإذا كانت سابقا المدرسة موطن الفكر والحلم والتغيير والإبداع والجمال والحب والحياة، تؤسس لقيم يحملها المتمدرس (أو النخبة)، بهدف اختراق المجتمع المغربي والتأثير إيجابيا عليه، فإن الشارع المغربي هو الذي أصبح يخترق المدرسة، ويؤثر سلبا عليها، لم تعد المدرسة أملا يرجى، بل ألما يندمل جرحه. لم تعد المدرسة في منأى عن مفاسد وشرور المجتمع، بل أصبحت معبرة عنها ومجسدة لها. فإذا كان التعليم يعاني سابقا من نخبويته، فإنه يعاني الآن من «شعبويته»، حيث يتساوى المتمدرس مع غير المتمدرس، أو مع المنقطع عن التمدرس، وحيث لم يعد ثمة أثر للتمدرس لدى الغالبية العظمى للمتمدرسين، وحيث يستوي التعلم وعدمه؟

لكل هذه الاعتبارات، فإن على السياسة التعليمية أن تفكر بعمق في هذا التحدي الاستراتيجي، المتمثل في كون المدرسة لم تلعب دورا حاميا ضد الانغلاق الدوغمائي، ولم تعد فضاء لمعانقة الكوني والعمق الإنساني للشخص. لهذا أصبح المتعلم لقمة سائغة في فيضة آلة الشحن الإيديولوجي والتطرف الديني، مادام لا يتعلم كيف يقيم المسافات بينه وبين الأشياء، والأفكار، مادام الهاجس هو أن يكون مندمجا وكفئا ، لا أن يكون منفتحا ومنتقدا.

إن الربط الضيق للمدرسة بالشغل، إلى حد الآن لم يكسب رهان الحد من البطالة، بل لم يعمل إلا على تعميقها أكثر. لكن الخاسر الأكبر هو خلق طلاق بين المجتمع والمدرسة، بين المنظومة القيمية والثقافية ونوعية ومستوى التمدرس. صحيح قد تنجح المدرسة في جعل الأقلية تندمج في سوق الشغل، لكنها فشلت في جعل الأقلية تندمج في المشروع المجتمعي

التاريخ:2012/10/20
العدد: 428.

الخبر

الصفحة : 2

الحر بالغمزة

عبد الكريم لقمش

chomsky_afroman@yahoo.com

التنابز بالأرقام...

– **المشهد الأول:** «اين استاذ اللغة الانجليزية – لم يحضر منذ ثلاثة ايام»... اجابتها صديقتها: «لابد وانك لم تقرئي الإعلان المكتوب على السبورة الرسمية»...« لا لم افعل... هل هناك شيء؟»... «لا الإعلان يقول فقط ان أستاذة هذه المادة ذهبوا'باش يضربو دورة تكوينية، وسيعودون بعد قضاء حاجتهم»... «هذا افضل اصاحبتي... لقد ارتحنا قليلا من هرطقاتهم التي لا نفهم منها حرفا واحدا»...« لست وحدك..كلنا كذلك..هل نسيت ان الوحيد الذي يفهم الأستاذ في القسم هو 'هشام'؟..»..«سعداتو..»..

– **المشهد الثاني:** «اهلا..كيف حالك؟..و كيف حال التلاميذ؟».. «بالف 'زفت' يا اخي ، و انت اين وصلت بالمقرر؟».. «الوحدة الخامسة..ولكن دعنا من هذا، هل ستحضر غدا 'اليوم الأول من الدورة التكوينية؟»...« لا.. افكر ان امرض قليلا، فانا على موعد مع 'انفلونزا' متواطئة هذه الليلة..و اعلم مسبقا ما الذي سيقال ويجري خلال الايام الثلاثة القادمة ، وانا مستعد لعقد الرهان حول هذا الأمر..».. «بالنسبة لي، سأحضر، ولكني سانسحب بمجرد ثبوت ما ذهبتَ إليه في ادعاءاتك... ولكن ما الذي تتوقعه حقا يوم غد؟».. «سيأتيكم السيد المفتش او بعض من حاشيته المقربين، وسيلقي على مسامعكم دروسا في إطار «ورشات مفضوحة» تتناوبون فيها على «التنابز بالأرقام» والإنجازات الواهية، ثم.. «توتة توتة خلصتْ الدورة».. ثم تعودون جميعا إلى حلبة المصارعة لمواجهة واقع حقيقي اخر دَاخِل القسم» ... «يا لك من متشائم»...«.....»...

– **المشهد الثالث:** «اهلا ومرحبا سيدي المفتش، كيف كان الطريق، ارجو ان لا تكون قد تعبت هذه المرة، و ان تكون سيارتك الجديدة مريحة»...« شكرا عزيزي، الحمد لله، لم تكن الطرق بتلك القسوة..كيف حالك انت؟» ...« انا بالف خير والشكر لله، تفضل الدار دارك، هل ترغب في اخذ دش ساخن؟»...« لا ليس الآن يا عزيزي، اود ان ارتاح من الطريق اولا..كيف حال التلاميذ، والمقرر؟»...« بخير»...« و كيف حال الأساتذة؟ الازال 'فلان' على عناده؟»...« نعم سيدي المفتش، إنه لا يطيق تعاليمك، و يهزأ من ندواتك التربوية»...« لا عليك، فالدروس قصاص، وعلى «العاري» (من الصحة) تدور كل الدوائر»...« دعك منه عزيزي المفتش، وقل لي ما الذي حضرته لنا في هذه الدورة التكوينية؟»...« يا اخي، لست حقا افهم ما الذي يتوجب علينا القيام به بالضبط، و لا ادري الأهداف العامة من وراء هذا الشق المتعب في «العملية النظرية»، عفوا، اقصد «العملية التربوية»، و لكن عموما، حضّرت لكم دروسا على شكل ورشات تتمحور حول طرق تدريس المهارات الاربع 'الكتابة، والقراءة، و السماع، والحديث'»...« ولكن، سيدي، الأساتذة الذين خضعوا لفترات تدريب، وحتى اصحاب التعيين المباشر يعرفون هذه الأمور عن ظهر أمعاء»... «لا بأس، فالتكرار يفيد الصغار»...

– **المشهد الرابع:** «سيدي الوزير، سيدتي الوزيرة، لقد طبقنا المشروع المتعلق بالدورات التكوينية، وقد كانت في غاية النجاح، وادت ما كان متوخى و متوقعا منها، وقد عاد السادة الأساتذة إلى اقسامهم من اجل ....—تفاصيل مملة—....» مقتطفات من التقارير المرفوعة...

– **المشهد الخامس:** «...لا...لا...لا اريد دورة تكوينية كهذه..الدورة التي اريدها لا بد ان تكون دورة حقة تعنى بالقضايا الحقة، وتطرح الحلول للمشاكل القائمة في قسم الواقع، وليس «فرقعات كلام مكرور في هواء السادة المفتشين، خصوصا غير المبدعين بالمرة من بينهم..اريد انة يرغمني أحدهم، من داخل الخطة الاستعجالية المقبلة ، او اي خطة اخرى، على إصدار بحث ميداني دوري كل سنتين، و ان يكون هذا ضامني الوحيد لتسلق المراتب والترقي...واريد أن يسمحوا لنا بإبداع مقررات جديدة عوض هذه 'الفاشلة' بالثلاث..واريد ان...»...إلخ

هذه كانت مقتطفات من يوميات أستاذ فقد عقله...

– **المشهد السادس:** حلل وناقش...

التاريخ:2012/10/20
العدد: 9928

رسالة الأمة

الصفحة :الأخيرة

خير الكلام

ما قدو الفيل زادوه الفيلة

بقلم الأستاذ الباحث
الحاج أحمد سلوان

«ما قدو الفيل زادوه الفيلة»، تنطبق هده المقولة من بين ما تنبطق عليه، على رجال التعليم ونسائه الذين يتحملون أكثر من عبء وهم الفئة التي يقال عنها :» خبزها موكول وهي ملعونة «.

ومعلوم أن هده الفئة تتخبط وسط المجتمع لتفرض نفسها انطلاقا من أداء مسؤولياتها الجسام، فلم تكن تحظى في بداية الاستقلال إلا بأجر زهيد تسد به رمقها ورمق عيالها والشيء بالشيء يذكر، كان أجرها لا يتعدى 400 درهم، وبهذا الاجر الزهيد كونت الأجيال وأعطت الثمار التي تضطلع الآن بالمسؤوليات.
وعلى الرغم من هذا وذاك ساروا واقع بلدهم الحبيب واقتنعوا بالقليل حتى تطورت الأوضاع وتحسنت الاجور وجاء دخولهم إلى الطبقة الوسطى بعد جهد جهيد من خلال إعطاء الدروس الخصوصية التي حسنت من واقعهم المادي، إلى أن جاء قرار منعهم من إعطاء هذه الدروس فشعروا أنهم مهددون بالعودة إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا.

ورجوعا إلى ما خلفه الفكر الإنساني على لسان ابن خلدون، دوركهايم، نيتشه، وانجلز ... نفهم ما طرا في القرن التاسع عشر ونتسلح ببعض النظريات لمواجهة هذه الهزات المجتمعية بالفكر العلمي المبني على الموضوعية والوضعية والحتمية حتى لا نمر بحشية الموضوع لأن الأمر يتعلق بشريحة اجتماعية متداخلة العواطف، مرهفة الحس، تتأثر بأوهى المؤثرات، الشيء الذي يزعزع نفسيتها ويؤدي لا محالة إلى الاحتقان.. الذي يترتب عنه رد الفعل الذي تجسده وقفات احتجاجية وإضرابات واعتصامات ...

تصح من خلالها القولة المأثورة: «ما قدو الفيل زادوه الفيلة « .
فقبل كل هذا وذاك علينا ان نقيس التفاؤل والتشاؤم لدى هذه الفئة العريضة وأن ندرس الحاجيات المهنية على ضوء المتغيرات الطارئة في المجتمع وفي الحقل التربوي . وعلينا أن ندرس الحداثة مكانا وزمانا.
وختاما، وليس بالختام هل الجدلية التي خلفها هدا المنع متوازنة مع الحداثة ومتطلبات مجتمع المعرفة ؟

في الحلقة القادمة :
« من علمني حرفا صرت عبدا له »

التاريخ:2012/10/20
العدد: 428.

الخبر

الصفحة : 1

على حسابي

عندما يفهم المغاربة.

• أحمد مخلوف •

لو سالت اي طفل يدرس بالمغرب عن اسباب توجهه إلى المدرسة كل يوم، لقال لك بكل ثقة إنه يريد أن يحصل على عمل محترم حين يكبر، إن كان من الطموحين الحالمين، او مجرد عمل كيفما كان، إن كان من الذين «يعيشون الحياة يوما بيوم».

في المغرب للاسف لا يرسل الآباء فلذات اكبادهم إلى المدرسة، من اجل التعلم وملء الرأس بالمعرفة، حتى يتوقف عن مجرد الدوران ك«الكدية»، بل يرسلونه إلى المدرسة اولا، لان العرف يقتضي ذلك، ولان كل طفل يبلغ الخامسة فما فوق وجب في حقه الذهاب إلى مؤسسة تعليمية ما، وحمل حقيبة ثقيلة على ظهره. وثانيا لكي يحصل على عمل حين يكبر، وهذا العمل يجب ان توفره الدولة بالضرورة، مادام ذلك يدخل في اختصاصاتها، كما ترسخ في ذهن الكائن المغربي منذ عقود طويلة..

هي معضلة حقيقية قد لا ترونها بالشكل الذي اقدمه هاهنا، ولكنها بالفعل معضلة كبرى وطريقة تفكير تتماهى بصفة عامة، مع اسلوب المغاربة في «مَنْطَقة» الامور على منوال «السهل والجاهز»، والذي لا عناء فيه.

فالمغاربة تعودوا الا يتحملوا المسؤولية ابدا، ويعتبرون ذهابهم إلى المدرسة واجبا يجب ان يلقوا الجزاء عليه من طرف الدولة، في مرحلة من مراحل الدراسة، وهذا بالتحديد ما اكده معهد «افيرتي ماركيت»، الذي قام باستطلاع رأي، اتضح فيه أن سبعين في المائة من المغاربة يرون أن الدولة هي المسؤولة عن حالة العطالة التي يجد الكثيرون انفسهم في خضمها.

في الغرب المتقدم لا توجد إضرابات او اعتصامات تطالب الدولة بتوفير فرص الشغل، لان المواطنين هناك تعودوا منذ نعومة دفاترهم، على الاعتقاد بانهم لا يدرسون من اجل الدولة، ولا من اجل ذويهم، وإنما من اجل انفسهم بالاساس، وهم غالبا ما لا يكتفون بالتعليم الاكاديمي رغم تطوره الكبير في ذلك العالم، بل يتجاوزون ذلك إلى البحث والتنقيب في التخصصات التي اختاروها. وبعد أن يحصلوا على الشهادة التي يرتضونها، لا يقفون على عتبات الوزارات وامام مقر البرلمان للهتاف ضد الحكومات، ومطالبتها بتشغيلهم، لمجرد انهم حملة للشواهد العليا، وإنما يتجهون راسا إلى البحث عن عمل ويطرقون كل الابواب، ويقدمون كل ما من شانه ان يثبت انهم يمتلكون من الكفاءة الفعلية (لا النظرية)، ما يجعلهم قادرين على تحقيق الإضافة للجهة التي تشغلهم. وحتى لو لم يجد هؤلاء عملا، فإنهم يفعلون كل ما بوسعهم للحصول على اعمال لا ترقى إلى مستوياتهم الاكاديمية، حيث لا يشعرون بادنى ذرة من النقص وهم يمارسون «البطالة المقنعة»، عكس عاطلينا الذين استهزؤوا يوما من الباعة المتجولين !

المهم ان الكائن الغربي لا يؤمن بالانتظارية والاتكالية والتعويل على الآخر، ايا كان، حتى لو كانت الدولة بنفسها.

عندما يصبح المغاربة قادرين على فهم الاسباب التي خلقت من اجلها المدرسة، (الحصول على المعرفة وليس التاهل لولوج سوق الشغل)، وحين يفهمون أن الإنسان هو الذي يصنع الظروف، وليست هي التي تصنعه، فيتخذها ذريعة ابدية لتبرير الفشل، ساعتها فقط سيتوقف المغاربة عن اعتبار الدولة مسؤولة عن وضع الاكل في افواههم، وساعتها فقط قد نقول إن بوادر التقدم الحضاري قد بدات تظهر علينا.. ولكم في النهاية واسع النظر.

التاريخ: 2012/10/21
العدد: 12381

الشرق الأوسط

الصفحة : 19

36 ولاية تنتهج سياسات تعليمية جديدة وتغييرات شاملة في تقييم المعلم

أميركا: 2015 موعدا لفصل أي معلم غير كفء

واشنطن، ماثيو ستيفر*

لونغمونت، كولورادو - في إجراء يذكرنا بندوات تحفيز الشركات، تجمع عدد من مدرسي ومديري المدارس العامة حول عدد من الملصقات المكتوب عليها بعض من عناوين اغاني «البيتلز»، وتتمثل مهمتهم في اختيار الشخص الذي ينجح في الاستحواذ على مشاعرهم في ما يتعلق بنظام تقييم الأداء الجديد الذي تتم تجربته في منطقتهم.

وانضمت جيسيكا شافير، وهي مدرسة للصف الخامس، بهذه الضاحية التي تقع في شمال شرقي مقاطعة بولدر، للمجموعة المتجمعة حول الملصقات المكتوب عليها «ثمانية أيام في الأسبوع» (وخيارات أخرى مثل «يمكننا حل المشكلة» و«المساعدة»).

وقالت شافير، وهي تعبر عن حالة عامة من السخط «إذا كان لدينا 52 أسبوعا دراسيا في العام، فلن يكون لدينا الوقت الكافي للقيام بكل الأشياء التي يتعين علينا القيام بها»، مضيفة «أنا مشحونة أكثر من اللازم».

وشكك مسؤول محو الأمية بإحدى المدارس الابتدائية في جدوى هذه التقييمات، قائلا إنها لن تضيف شيئا سوى مزيد من الأوراق، متسائلا «هل ستكون هذه التقييمات صحيحة ودقيقة، أم أنها ستكون مجرد ملء بيانات وخانات جديدة؟». وعلاوة على ذلك، اشتكى المعلمون والإداريون الذين تجمعوا في حجرة الاجتماعات بمنطقة سانت فرين فالي التعليمية لحضور دورة تدريبية على مدار يوم كامل عن تقييم المعلمين على أساس ملاحظات فصلية، اشتكوا من نفس نقاط القلق التي تثار في كل أروقة الجامعات في جميع أنحاء البلاد.

واتبعت 36 ولاية أميركية، علاوة على مقاطعة كولومبيا، سياسات جديدة لتقييم المدرسين خلال السنوات الثلاث الماضية، مدفوعين جزئيا بالجهود المبذولة للتأهيل للبرنامج الفيدرالي الذي أطلقته إدارة الرئيس أوباما تحت اسم «السباق إلى القمة»، أو التخلي عن الشروط القاسية لقانون التعليم الصادر في عهد الرئيس السابق جورج بوش تحت اسم «يجب ألا يُترك طفل من دون تعليم»، حسب المركز الوطني لكفاءة المعلم، وهو جهة بحثية غير ربحية. ويطلب عدد متزايد من الولايات الأميركية من المناطق التعليمية الاعتماد على تلك التقييمات في القرارات التي تتخذها بشأن تعيين المدرسين أو ترقيتهم أو فصلهم. ويرى مؤيدو النظام الجديد أن التقييم الحالي هو تقييم سطحي، ويصف جميع المدرسين بأنهم «مريضون». وفي مقابلة عبر الهاتف، قال وزير التعليم الأميركي آرني دنكان «عندما تتم معاملة الجميع بطريقة واحدة، لا يمكنني حينئذ التفكير في طريقة مهنية بصورة أكبر للتعامل مع الناس. ويتلقى عدد قليل للغاية من المدرسين تقييما صحيحا وصادقا عما يقومون به».

وحتى الآن، يتركز الاهتمام بشكل رئيسي على عنصر واحد فقط من عناصر نظم التقييم الجديدة، وهو الطلب من الإدارات التعليمية أن تستقي تقييمها للمدرس من أداء طلابه في اختبارات موحدة. وكانت هناك حالة من الغضب الشديد للاعتراض على استخدام نتائج الاختبارات في التقييم، خلال الاضطراب الذي تم تنظيمه من قبل اتحاد المدرسين في شيكاغو الشهر الماضي. لكن معظم السياسات الجديدة تتضمن عنصرا يعتمد على الملاحظات الفصلية من قبل مديري المدارس أو نظرائهم أو أي مسؤول يأتي من الخارج لتقييم المدرسين.

وأكد المدافعون عن النظام الجديد للتقييم، بما في ذلك وزير التعليم نفسه، على أهمية التقييمات المهنية، بما في ذلك «تدابير متعددة» للأداء.

وخلال المنتدى الذي أقيم بمنطقة سانت فرين فالي، قام مسؤولون من إدارة كلورادو التعليمية بتمرير نموذج تقييم للملاحظات الفصلية على المديرين والمدرسين، وهو النموذج الذي كانت وزارة التعليم قد استحدثته حتى يستخدمه مديرو المدارس في تقييم المدرسين. ويعمل هذا النموذج، المكون من 24 صفحة، بمثابة مرجعية للمثل والأفكار والخطوط العريضة، ويطرح تساؤلا عما إذا كان المعلم «يحفز الطلبة على الاعتماد على التعلم الخارجي» أم «يوفر التعليم الذي يتناسب مع جميع الطلبة».

وقد تم وضع نظام التقييم الجديد في كولورادو استجابة لمشروع قانون في عام 2010 يطالب بتقييم أداء جميع مديري المدارس والمعلمين وغيرهم من موظفي المدارس المعتمدين على أساس سنوي. ويتم تحديد نصف درجة المعلم بناء على نتائج الطالب في مجموعة من الاختبارات، في حين يعتمد النصف الآخر على تقييم «الممارسة المهنية» - وهو ما يمكن ملاحظته داخل الفصل، فضلا عن خطط الدروس وغيرها من المواد التعليمية.

وحتى أولئك الذين يشككون في قيمة استخدام درجات الاختبار لتقييم المعلمين يقولون إن الملاحظات الصفية، التي تتم بصورة جيدة، يمكن أن تساعد في تحسين أداء المعلمين.

وتقول ليندا دارلينغ هاموند، وهي أستاذة التعليم بجامعة ستامفورد «يمكن أن يكون التقييم الجديد مفيدا للغاية وأكثر استقرارا وموثوقية من التدابير التي تعتمد على درجات الاختبار، لكن أحد التحديات الكبرى التي تواجهنا يتمثل في خلق أنظمة يمكن التحكم فيها، وأن تكون قابلة للتنفيذ».

وبالنسبة للمدرسين، يكمن القلق الأكبر في أن التقييم السيئ قد يكلفهم وظيفتهم. وبموجب قانون كلورادو الجديد، يمكن تقييم المدرسين في أربع فئات: كفء للغاية، كفء، كفء جزئيا أو غير كفء. وبداية من العام الدراسي 2014/2015، فإن أي مدرس يتم تقييمه على أنه «غير كفء» أو «كفء جزئيا» على مدار عامين متتاليين، سوف يفصل من عمله، حسب التصريحات الصادرة من كاتي أنثيز، وهي المديرة التنفيذية لقسم كفاءة المدرس بالإدارة التعليمية بالولاية. وحتى يتم تعيين أي مدرس جديد، يتعين عليه أن يحصل على تقييم «كفء»، على الأقل، على مدار ثلاث سنوات متتالية.

* خدمة «نيويورك تايمز»

68

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Lundi 22 octobre 2012 **Numéro : 4395**

Titres	Page
• Sondage sur le système éducatif	1
• Khenifra: Dysfonctionnements de la rentrée scolaire	3

Division de la Communication -Service de Presse

Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

Date 22/10/2012
N : 1189

LE SOIR ECHOS

PAGE:8

Dur, dur d'étudier au Maroc !

SYSTÈME ÉDUCATIF

Averty Market Research & Intelligence, institut d'enquêtes et de sondages d'opinion, a réalisé une enquête en ligne auprès de 1 109 répondants pendant le mois de septembre 2012 sur le système éducatif au Maroc. Tour d'horizon des principales conclusions.

MOHAMED AMINE HAFIDI

Les jeunes Marocains ne sont pas satisfaits du système éducatif de leur pays. C'est ce qui ressort des résultats du sondage d'Averty effectué en septembre dernier sur 1 109 répondants. Sur les questions d'ordre général, 78 % des répondants ont exprimé leur désaccord avec la suppression de la gratuité des études supérieures. Parmi les répondants qui sont au courant du plan d'urgence de l'éducation nationale, 91 % pensent qu'il n'a pas apporté les résultats escomptés. Par ailleurs, 70 % estiment que l'État est responsable de l'insertion des diplômés dans le monde du travail.

Satisfaction moyenne des études avant le Bac

Chez les personnes interrogées, les études avant le baccalauréat sont majoritairement effectuées dans des écoles publiques marocaines avec un taux de 79 %, suivies par les écoles privées (11 %) et celles relevant de la Mission française (8 %). Parmi ces répondants, 56 % ont exprimé un niveau de satisfaction positif concernant leurs études avant le Bac.

Ainsi, en ce qui concerne leur formation supérieure, 46 % des répondants ont fait leur choix d'études en fonction de leur projet professionnel, 30 % ont été influencés par leur entourage et 22 % par la renommée de l'école ou l'université. Par rapport au lieu des études, 81 % des répondants ont effectué leurs études supérieures entièrement ou principalement au Maroc contre 13 % entièrement ou principalement à l'étranger. Pour 16 % des répondants effectuant ou ayant effectué leur formation supérieure entièrement ou principalement à l'étranger, la qualité de l'éducation est la raison principale qui les a amenés à étudier à l'étranger, suivie de l'impossibilité d'accès aux écoles souhaitées (10 %) et au manque de choix au Maroc (10 %). D'ailleurs, 75 % des répondants sont issus des établissements publics alors que 16 % appartiennent aux établissements privés et semi-publics.

Dans le détail, 46 % des répondants issus des établissements supérieurs publics font ou ont fait leurs études dans des facultés, suivi des grandes écoles publiques (commerce, ingénierie, architecture,...) pour 25 % des répondants. Pour les étudiants issus des établissements supérieurs privés, 41 % ont fait le choix des grandes écoles (commerce, ingénierie, architecture,...) suivis des écoles spécialisées (23 %), de la formation professionnelle (16%) et des universités privées (15%).

58 % déçus des études supérieures au Maroc

Toutefois, 58 % des répondants effectuant ou ayant effectué leurs études supérieures entièrement ou principalement au Maroc ont exprimé un niveau de satisfaction négatif. Par ailleurs, 99 % des répondants effectuant ou ayant effectué leurs études

supérieures entièrement à l'étranger sont satisfaits de leur formation. De plus, les établissements privés sont mieux notés que les établissements publics sur pratiquement tous les critères.

La plus grande satisfaction va aux matières enseignées dans les deux types d'établissements alors que les activités parascolaires représentent le critère dont les répondants sont le moins satisfaits. Par ailleurs, 66 % des répondants n'ont pas accédé à l'établissement où ils souhaitaient faire leurs études supérieures. Les raisons sont d'abord dues aux seuils requis pour l'inscription pour 73 % des répondants suivis par les contraintes matérielles (28 %) et l'échec au concours d'admission (27 %).

Enfin, l'ensemble des avis a convergé vers la nécessité de changer ou améliorer le système éducatif actuel, tout en proposant de s'inspirer des programmes des autres pays, introduire les nouvelles technologies d'information dans la formation et mettre en place un système propre aux Marocains. ◆

Spécificités de l'échantillonnage

L'enquête a mobilisé des répondants de 38 villes, dont 36 % de Casablanca, 15 % de Rabat, et 8 % de Marrakech. Ils sont principalement des étudiants (29 %), des cadres (18 %) et des employés (8 %). 54 % d'entre eux ont moins de 24 ans et 37 % entre 25 et 39 ans. L'échantillon est constitué essentiellement de personnes ayant un niveau de formation supérieure (75 %), alors que 11 % ont un niveau Bac et 14 % sont constitués de lycéens et collégiens. Les données collectées ont fait l'objet d'une pondération afin de représenter la composition démographique de la population marocaine. Par ailleurs, l'échantillon interrogé est constitué de Marocains issus des établissements publics et privés effectuant ou ayant effectué leurs études au Maroc et (ou) à l'étranger. « *Cette diversité a permis de comparer les avis et la perception de l'enseignement chez les différents profils concernés* », explique les enquêteurs d'Averty.

Date 22/10/2012
N : 16869

L'OPINION

PAGE: 5

KHENIFRA

Dysfonctionnements de la rentrée scolaire

Chaque rentrée scolaire apporte son lot de difficultés, d'anomalies et de dysfonctionnements du système éducatif. Pourtant dans le discours officiel, on en fait l'éloge, tout en sachant que l'enseignement à khenifra, surtout dans le monde rural est défaillant. En effet, il faut toujours le rappeler qu'à khenifra les secteurs scolaires souffrent depuis des années du fameux problème des classes combinées. Un seul enseignant est appelé à enseigner dans des classes à niveaux multiples à cause du manque des enseignants et des salles. Plusieurs cas d'enseignants du primaire qui dispensent des cours en arabe et en français, pour plusieurs niveaux différents ont été recensés.

Pourtant, au moment où on s'attendait à ce que la délégation de khenifra soit dotée d'un nombre suffisant d'enseignants conformément aux promesses du directeur de l'académie qui avait rassuré les syndicats les plus représentatifs de résoudre le problème qui avait fait l'objet de plusieurs mouvements de protestations la saison précédente, elle a été dotée uniquement de 25 enseignants du primaire alors que la délégation de Midelt a joui de105 enseignants, sachant que cette dernière n'a pas les mêmes besoins. Cet écart se passe de tout commentaire. Quelques sources parlent de fausses informations fournies par la délégation de Midelt concernant sa carte scolaire. La même source avance que cet agissement est une aberration qui a fait beaucoup de mécontents surtout au milieu des enseignants victimes de la création de la délégation de midelt qui espéraient être mutés à khenifra pour se rapprocher de leurs proches ou autre. Ainsi, la dépêche d'une commission d'enquête centrale pour s'enquérir de la situation dans les deux délégations et rendre les choses à l'évidence s'impose.

A signaler aussi que l'année dernière, l'académie régionale de Meknès -Tafilalet a diligenté une commission d'enquête multipartite à midelt et à khenifra pour s'enquérir de la situation dans les deux délégations. Mais les résultats demeurent imprécis, ce qui a donné lieu à une mauvaise répartition des enseignants qui a donné lieu à un désarroi total des enseignants qui attendent avec impatience leur délivrance.

De même, dans certains secteurs scolaires, il existe des salles qui menacent ruine surtout pendant l'hiver, elles deviennent des passoires, par conséquent les élèves se trouvent dans une situation très délicate, particulièrement lorsque le bois de chauffage fait défaut.

Pour ce qui est de la rentrée scolaire de cette saison, la contrée de krouchen est l'exemple criard, jusqu'à présent les parents retiennent leurs enfants et boycottent la rentrée scolaire pour plusieurs raisons. D'après un activiste associatif : « notre progéniture doit jouir d'un noyau de lycée qualifiant lui permettant de poursuivre ses études secondaires sans abandonner ses parents et éviter les charges qui s'en suivent. Plusieurs promesses ont été données à ce sujet mais en vain. L'inconcevable c'est que les responsables provinciaux et régionaux sont unanimes sur l'impossibilité de subvenir à ce besoin pour des raisons d'effectif seuil qui n'est pas encore atteint. Le pire c'est qu'une commission représentant les habitants de krouchen, mobilisée à Meknès pour présenter les revendications des habitants, a été sous estimée et outragée par le directeur de l'académie de Meknès-Tafilalet.

D'un autre coté, la gestion déficiente de la chose pédagogique au sein de l'école primaire de krouchen et l'intervention musclée et flagrante d'une certaine personne a entrainé des rivalités entre le directeur, le corps enseignant et les habitants. Il semble que cette personne tire les ficelles et souffle le chaud et le froid. Elle est derrière maintes décisions touchant à l'intérêt des élèves et à celui des parents et même du corps enseignant... Ceci nécessite une intervention immédiate des autorités compétentes pour sauver l'année scolaire car les parents sont décidés de garder leurs enfants et menacent d'une année blanche. »

Pour sa part un parent d'élève a attesté que pour mettre fin à cette tension et remettre les pendules à l'heure, le directeur de l'académie doit présenter ses excuses à la commission qui s'estime blessée dans son amour propre. Les autorités compétentes doivent tenir leurs promesses en programmant un lycée à krouchen dans le but de protéger les enfants menacés de déroute. »

De son coté le directeur de l'école de krouchen a déclaré : « Si jamais je constitue un obstacle pour le bon déroulement de la chose pédagogique dans ce recoin que j'ai servi avec dévouement pendant plus de dix ans, je suis prêt à rendre les comptes sans aucun complexe. Mon rôle est d'instaurer l'ordre au sein de l'établissement et veiller sur l'intérêt de nos enfants... Mais qu'on m'accuse d'être responsable d'une telle situation, c'est inconcevable. J'aimerais bien dire que le boycotte de la rentrée scolaire n'est pas une solution... »

Pour sa part le délégué provincial du ministère de l'Education à khenifra a avancé : « La création d'un noyau du secondaire qualifiant à krouchen est impossible pour le moment car l'effectif ne le permet pas. Pour la destitution du directeur de l'école de krouchen, il est hors question car la délégation ne dispose d'aucun document valable permettant une telle décision. Moi je fais l'administration, je veille sur son bon déroulement et je ne tolérerais aucun égarement. »

En somme, nul n'ignore la pauvreté de ce coin isolé sans ressources et qui sombre dans la marginalisation. Cette région perdue dans les montagnes du Moyen Atlas et qui souffre de toutes les calamités doit faire l'objet d'une mise à niveau urgente. Les responsables provinciaux, régionaux et centraux doivent intervenir dans les plus brefs délais pour venir en aide à cette population qui ne cesse de sombrer dans la pauvreté, dans la négligence...

Bourhime hassane

Date 22/10/2012
N : 11516

ALBAYANE

PAGE: 2

Ricochet

Le système des semestres sur la sellette

Saoudi El Amalki

En ce début de saison scolaire, les voix de désapprobation montent d'un cran. De plus belle, les parents d'élèves sévissent encore sous les effets de la panique, à l'approche des sentences des examens. D'aucuns craignent les résultats des semestres qui pointent, terriblement, l'un après l'autre. En effet, depuis la mise en application du système de deux semestres au cours de l'année scolaire, au lieu de l'ancienne formule de trois trimestres, on ne fait que s'inquiéter devant cette méthode jugée trop compromettante.

Effectivement, dès que l'apprenant rate le premier semestre, il lui est vraiment difficile voire impossible de se rattraper dans le deuxième semestre. Car, pour un sept de moyenne, à titre d'exemple, on voit mal comment l'élève pourra remonter ce handicap lors du semestre suivant, avec une moyenne de plus de treize d'un seul coup. La pente est tellement raide que l'apprenant-grimpeur se trouve dans l'incapacité de tenter cette épreuve, avec des moyens toujours limités, et finit par craquer en abandonnant les cours, abattu par le désespoir. Dans ce sens, l'ancien système de trois trimestres présente beaucoup plus d'espoir aux élèves qui, après avoir loupé la première manche, peuvent toujours essayer les deux occasions restantes, avec beaucoup plus de détermination et de fraîcheur. D'autre part, on constatera avec rancœur les flux des élèves qui accourent vers les établissements privés, juste après leur première déroute en public, estimant que les premiers sont beaucoup plus «généreux», en termes de points et de ce qu'on appelle «le contrôle continu». Dans le même contexte, il faut bien remarquer que la durée du second semestre est beaucoup plus écourtée, puisque les élèves ont la mauvaise habitude de quitter les écoles prématurément, sans que l'on prenne les mesures disciplinaires qui s'imposent aussi bien contre les élèves qui fuguent précocement que les enseignants qui se montrent, pour une bonne partie, trop «laxistes et incitateurs» face à cette fugue. Certes, la formule de deux semestres a été initialement intégrée dans le système scolaire dans un souci de rationalisation des ressources matérielles, au niveau des logistiques lors des examens. Cependant, pédagogiquement parlant, il s'avère que le système reproduit, chaque année, des pertes considérables en termes de déperdition scolaire, occasionnée particulièrement par des sentiments de désarroi et de déconfiture. Il est vrai aussi que cette situation constitue une aubaine pour l'enseignement privé au sein duquel les «clients» terrorisés trouvent leur seul refuge pour un éventuel sauvetage. On aura pareillement économisé quelques sous, par le biais de cette espèce de remembrement des examens scolaires.

Toutefois, on ne peut sacrifier toute une génération d'apprenants pour des calculs réducteurs. D'ailleurs, on aura bien accueilli, non sans réjouissance, l'allusion faite par le nouveau ministre de l'Education nationale selon laquelle il est question de révision de cette formule préjudiciable. On aura noté également les incidences négatives des multiples débrayages dans le secteur de l'enseignement, appelés par les divers syndicats. Cette situation de grève a aussi tendance à écourter davantage les temps scolaires des élèves et influer directement sur leur résultat déjà sanctionné par le système de deux semestres. Il est donc judicieux de revoir le plus rapidement possible cette formule, surtout que le plan d'urgence rendra ses derniers soupirs avec la fin de l'année en cours. A ce propos, il est loisible de mettre l'intérêt de l'élève au-dessus de toute autre considération.

4